



منظمة الأغذية  
والزراعة للأمم  
المتحدة

联合国  
粮食及  
农业组织

Food and  
Agriculture  
Organization  
of the  
United Nations

Organisation des  
Nations Unies  
pour  
l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная  
организация  
Объединенных  
Наций

Organización  
de las  
Naciones Unidas  
para la  
Alimentación y la  
Agricultura

# المجلس

الدورة الخامسة والأربعون بعد المائة

روما، 3-7 ديسمبر/كانون الأول 2012

الإطار الاستراتيجي المراجع ومخطط الخطة المتوسطة الأجل  
للفترة 2014-2017

## موجز

تراجع منظمة الأغذية والزراعة إطارها الاستراتيجي للفترة 2010-2019 وتعدّ خطة عمل متوسطة الأجل جديدة للفترة 2014-2017 كجزء من النظام المقرر للتخطيط والبرمجة والميزانية، الذي يسترشد بعملية التفكير الاستراتيجي. وهذه الوثيقة تزوّد المجلس بما يلي:

- (1) تحديث لحالة عملية التفكير الاستراتيجي (الجزء الأول)، للعلم.
- (2) الإطار الاستراتيجي المراجع، الذي يلخص الأهداف الاستراتيجية المقبلة، فضلاً عن الاتجاهات والتحديات والمزايا النسبية للمنظمة (الجزء الثاني)، لاتخاذ قرار.
- (3) مخطط الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017، بما في ذلك إطار النتائج الشامل والمسودة الأولية لخطة العمل المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية (الجزء الثالث)، لإبداء التعليقات والتوجيهات. ومراجعة الإطار الاستراتيجي وإعداد الخطة المتوسطة الأجل هما حجر الزاوية في الرؤية المتعلقة بتغيير منظمة الأغذية والزراعة التحوّلي، الذي يستند إلى الإصلاحات التي أُجريت في السنوات المتعددة المنصرمة وتعجل به القرارات والإجراءات المتخذة في عام 2012. وتهدف تدابير التغيير التحوّلي التي يجري تطبيقها إلى تحسين إنجاز وأثر البرامج الداعمة لهدف المنظمة الأساسي المتمثل في مكافحة الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي وذلك بتحويل عملها المعياري تحويلاً فعالاً إلى أثر على الصعيد القطري، وتحويل نواتجها المعرفية العالمية إلى تغيير ملموس في السياسات والممارسات.

ويوفّر الإطار الاستراتيجي المراجع التوجه الاستراتيجي العام للمنظمة. فبدءاً من رؤية المنظمة والأهداف العالمية، التي لم تتغير كجزء من الاستعراض الحالي، حددت عملية التفكير الاستراتيجي، من خلال سلسلة من الخطوات التكرارية والتحليلية والتشاورية، ما يلي: (1) الاتجاهات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية العالمية الشاملة المتوخى أن تشكل إطاراً للتنمية الزراعية في الأجل المتوسط؛ و(2) التحديات الرئيسية، النابعة من هذه الاتجاهات، التي من المتوقع أن تواجهها البلدان الأعضاء والجهات العاملة في مجال التنمية في قطاع الأغذية والزراعة في السنوات المقبلة؛ و(3) خصائص منظمة الأغذية والزراعة ووظائفها الرئيسية ومزاياها النسبية على ضوء التحديات الرئيسية.

طُبِع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: [www.fao.org](http://www.fao.org)

وقد جرت معاودة النظر في مفهومي المزايا النسبية والوظائف الرئيسية بواسطة إجراء تحليل تقييمي يتركز على عنصرين: بيئة التعاون التنموي المتطورة على الصعيد العالمي؛ والخصائص التنظيمية الأساسية لمنظمة الأغذية والزراعة. ونتيجة للتحليل، حُددت مجموعة منقحة من الوظائف الرئيسية.

ومن ثم يُستدل على خمسة أهداف استراتيجية جديدة تمثل مجالات العمل الرئيسية التي ستركز منظمة الأغذية والزراعة جهودها عليها في سعيها إلى تحقيق رؤيتها والأهداف العالمية.

- 1- استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
- 2- زيادة وتحسين توفير المنافع والخدمات من خلال الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة
- 3- الحد من الفقر في الريف
- 4- التمكين من وجود نُظم للزراعة والأغذية أكثر شمولاً وكفاءة على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي
- 5- زيادة صمود سُبل المعيشة في مواجهة التهديدات والأزمات

ويجري حالياً إعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017 كجزء من نهج قائم على النتائج في التخطيط والبرمجة ووضع الميزانية أدخله المؤتمر في عام 2009.

ويجري إدخال ثلاثة مبتكرات تتعلق بالأهداف الاستراتيجية المقترحة الخمسة في الخطة المتوسطة الأجل: (1) خطط عمل لتوجيه تحقيق كل هدف استراتيجي، يجب تنفيذها كبرامج مؤسسية ومبادرات برنامجية إقليمية، استناداً إلى تطبيق الوظائف الرئيسية جميعها؛ و (2) هدف إضافي لكفالة جودة وقدرة العمل المعرفي والفني الذي تضطلع به المنظمة، بما في ذلك وضع القواعد والمعايير؛ و (3) إدماج مجالي عمل شاملين لمختلف القطاعات، بشأن الشؤون الجنسانية والحوكمة، وتعميمهما في جميع الأهداف الاستراتيجية.

والأهداف الوظيفية هي جزء أساسي من تهيئة البيئة التمكينية اللازمة لدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وسيجري الحفاظ على الهدف الوظيفي المتعلق بالإدارة المتسمة بالكفاءة والفعالية (وهو حالياً الهدف الوظيفي Y)، بينما سيجري تعديل الهدف الوظيفي الحالي X المتعلق بالتعاون الفعال مع الدول الأعضاء والجهات المعنية وذلك لإتاحة وجود تصوّر أكثر شفافية للخدمات التمكينية المقدمة، فضلاً عن الموارد المخصصة.

وسيجري إدخال إطار نتائج أقوى في الخطة المتوسطة الأجل، مع نتائج تنظيمية ومؤشرات وأهداف محسنة. وفي هذا السياق، يُعرض مخطط لهيكل فصول الميزانية في المستقبل، سيوجه عمليات التخطيط والرصد والإبلاغ المتعلقة بفترة السنتين، ويعكس بوضوح أهمية مهمة منظمة الأغذية والزراعة في مجالي المعرفة ووضع المعايير.

#### التوجيهات المطلوبة من لجنتي البرنامج والمالية ومن المجلس

مطلوب من لجنتي البرنامج والمالية ومن المجلس:

- ◀ مراجعة وإقرار الأهداف الاستراتيجية الواردة في الإطار الاستراتيجي المراجع المقدم في الجزء الثاني من هذه الوثيقة؛
- ◀ إبداء أي تعليقات وتوجيهات بشأن مسودة خطط العمل وإطار النتائج الواردين في مخطط الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017 المعروض في الجزء الثالث.

ويمكن توجيه الاستفسارات المتعلقة بمضمون هذه الوثيقة الفني إلى:

السيد **Boyd Haight**

مدير مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد

الهاتف: +39 06570 55324

## بيان المحتويات

### الصفحات

مقدمة	5
ألف - الرؤية المتعلقة بتحوُّل المنظمة	5
باء - التوجيهات المنبثقة من دورة المجلس الرابعة والأربعين بعد المائة	6
جيم - نطاق الوثيقة	6
دال - التوجيهات المطلوبة	7
أولاً - الجزء الأول: عملية التفكير الاستراتيجي	7
ثانياً - الجزء الثاني: الإطار الاستراتيجي المراجع	9
ألف - رؤية منظمة الأغذية والزراعة والأهداف العالمية	9
باء - الاتجاهات العالمية الرئيسية والتحديات العالمية الرئيسية	10
الاتجاهات العالمية	10
التحديات العالمية الرئيسية	12
جيم - خصائص منظمة الأغذية والزراعة ووظائفها الرئيسية ومزاياها النسبية	13
بيئة التعاون التنموي المتغيرة وانعكاساتها بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة	13
الخصائص التنظيمية الأساسية لمنظمة الأغذية والزراعة	14
الوظائف الرئيسية	15
المزايا النسبية فيما يتعلق بالتحديات المختارة	17
دال - الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة	18
الهدف الاستراتيجي 1: استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	20
الهدف الاستراتيجي 2: زيادة وتحسين تقديم المنافع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة	21
الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في الريف	23
الهدف الاستراتيجي 4: التمكين من وجود نُظم للزراعة والأغذية أكثر شمولاً وكفاءة على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي	25
الهدف الاستراتيجي 5: زيادة صمود سُبل المعيشة في مواجهة التهديدات والأزمات	26
الجزء الثالث: مخطط الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017	28
ألف - إطار منظمة الأغذية والزراعة القائم على النتائج	28
السياق	28

- 29 . . . . . الأهداف الاستراتيجية
- 29 . . . . . خطط العمل
- 29 . . . . . المعرفة الفنية والجودة والخدمات
- 30 . . . . . الموضوعان الشاملان لمختلف القطاعات المتعلقان بالشؤون الجنسانية والحوكمة
- 30 . . . . . الأهداف الوظيفية
- 31 . . . . . الوظائف الرئيسية
- 31 . . . . . النتائج التنظيمية
- 32 . . . . . المؤشرات والأهداف
- 34 . . . . . تدابير التنفيذ - باء
- 35 . . . . . خطط العمل المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية - جيم

## مقدمة

## ألف - الرؤية المتعلقة بتحوّل المنظمة

1- تشكّل مراجعة الإطار الاستراتيجي الحالي لمنظمة الأغذية والزراعة جزءاً من النظام المقرر للتخطيط والبرمجة ووضع الميزانية الذي أدخله المؤتمر في دورته السادسة والثلاثين في نوفمبر/تشرين الثاني 2009.<sup>1</sup> وهذا النهج يوجّه أيضاً إعداد وثيقتي التخطيط ذاتي الصلة، وهما: الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015.

2- ومراجعة الإطار الاستراتيجي وإعداد وثائق التخطيط الأخرى هما أيضاً حجر الزاوية في الرؤية المتعلقة بتغيير منظمة الأغذية والزراعة التحويلي، الذي يستند إلى الإصلاحات التي أدخلت في السنوات المتعددة المنصرمة وتعتجلّ به القرارات والإجراءات المتخذة في عام 2012. وسيساعد التغيير التحويلي على تحسين إنجاز وأثر البرامج الداعمة لهدف المنظمة الشامل المتمثل في مكافحة الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي بتحويل عملها المعياري تحويلاً فعالاً إلى أثر على الصعيد القطري، وتحويل نواتجها المعرفية العالمية إلى تغيير ملموس في السياسات والممارسات.

3- وعناصر عملية التغيير التحويلي تستند جميعها إلى توجّه استراتيجي واضح وأكثر تركيزاً، يقوم على تحسّن قدرة وأداء شبكة المكاتب الميدانية عاملةً بطريقة كلية ومتعاضة مع المقر الرئيسي. وللمضي قدماً بذلك، يلزم تعزيز مؤسسي هادف إلى جانب تدابير إضافية للحصول على قيمة أكبر مقابل النقود.

4- وقد أيد المجلس، في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة، الرؤية العامة لتغيير المنظمة التحويلي. ويُعرض تحديث في الوثيقة CL 145/3<sup>2</sup> بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التدابير التحويلية التي وافق عليها، فضلاً عن مقترحات إضافية للتعزير المؤسسي. وتستند أيضاً الرؤية المتعلقة بالتغيير التحويلي إلى توجيهات الأعضاء السابقة والمنافع المنبثقة من إصلاح منظمة الأغذية والزراعة، والتقييم الخارجي المستقل، وخطة العمل الفورية. وتزود الوثيقة CL 145/10 المجلس بتقرير عن حالة تنفيذ خطة العمل الفورية، بما في ذلك المنافع المتحققة.

5- وتستحدث عملية التفكير الاستراتيجي توجّه المنظمة وأولوياتها الاستراتيجية في المستقبل ضمن إطار الرؤية المتعلقة بالتغيير التحويلي، وعملية التفكير الاستراتيجي هذه توجّه عملية مراجعة الإطار الاستراتيجي الحالي وإعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017. وقد أيد المجلس، في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة، عملية التفكير الاستراتيجي باعتبارها مكوناً أساسياً من مكونات التغيير التحويلي للمنظمة. وبناءً على ذلك، يقدم للمجلس الإطار الاستراتيجي المراجع ومخطط الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017 كأحدث ناتج من نواتج عملية التفكير الاستراتيجي.

1 قرار المؤتمر 2009/10

2 <http://www.fao.org/docrep/meeting/026/me906e.pdf>

## باء - التوجيهات المنبثقة من دورة المجلس الرابعة والأربعين بعد المائة

6- أعرب المجلس في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة<sup>3</sup> عن تقديره للطابع التشاركي والشفاف لعملية التفكير الاستراتيجي، وشجّع على مواصلة الحوار الرسمي وغير الرسمي في هذا الصدد. ورحب المجلس أيضاً بعملية تحديد عدد أقل من الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة أكثر شمولاً لمختلف القطاعات، يُستدل عليها من الاتجاهات العالمية والتحديات الرئيسية عن طريق تحليل الخصائص الأساسية لمنظمة الأغذية والزراعة ووظائفها الرئيسية ومزاياها النسبية، ومراعاة الخصوصيات والآراء الإقليمية التي وفرتها المؤتمرات الإقليمية التي عُقدت في عام 2012، بما في ذلك المؤتمر الإقليمي غير الرسمي لأمريكا الشمالية.

7- وإضافة إلى ذلك، أكد المجلس ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام في عملية التفكير الاستراتيجي لإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، ولمساهمة الزراعة ومصايد الأسماك والغابات. وطلب أيضاً إدراج عدد من العناصر في زيادة بلورة الأهداف الاستراتيجية وفي إعداد خطط العمل المرتبطة بها والقائمة على النتائج، بما في ذلك: (1) الخصوصيات والأولويات الإقليمية؛ و(2) توجيهات اللجان الفنية؛ و(3) الصلات مع العمل المعياري والعمل في مجال وضع المواصفات؛ و(4) تكوين وتعزيز شراكات مجدية؛ و(5) وجود إطار قوي قائم على النتائج والتعاون مع أطر البرمجة القطرية؛ و(6) ضرورة الانتقال بسلاسة وشفافية من خطة العمل المتوسطة الأجل الحالية إلى خطة العمل المتوسطة الأجل المقبلة.

8- وأبدى المجلس، عند إحاطته علماً بخريطة الطريق لمراجعة وثائق التخطيط الرئيسية والبت فيها من جانب الأجهزة الرئاسية، تطلعه إلى النظر في الإطار الاستراتيجي ومخطط الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017 في دورته الخامسة والأربعين بعد المائة، بحيث يمكن أن توفر توجيهاته أساساً لإعداد برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015.

### جيم - نطاق الوثيقة

9- تزود هذه الوثيقة المجلس بأحدث ناتج انبثق من التحليل التقييمي والتشاور في إطار عملية التفكير الاستراتيجي:

(1) تحديث لحالة عملية التفكير الاستراتيجي (الجزء الأول)

(2) الإطار الاستراتيجي المراجع، الذي يلخص الأهداف الاستراتيجية المقبلة، فضلاً عن الاتجاهات والتحديات والمزايا النسبية للمنظمة (الجزء الثاني)

(3) مخطط الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017، بما في ذلك إطار النتائج الشامل والمسودة الأولية لمخطط العمل المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية (الجزء الثالث)

#### دال - التوجيهات المطلوبة

10- مطلوب من لجنتي البرنامج والمالية وكذلك من المجلس القيام بما يلي:

- مراجعة وإقرار الأهداف الاستراتيجية الواردة في الإطار الاستراتيجي المراجع المعروض في الجزء الثاني من هذه الوثيقة؛
- وإبداء أي تعليقات وتوجيهات بشأن مخطط الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017 ومسودة خطط العمل وإطار النتائج المعروضين في الجزء الثالث.

#### أولا - الجزء الأول: عملية التفكير الاستراتيجي

11- أرسى المؤتمر، في دورته السادسة والثلاثين المعقودة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009،<sup>4</sup> نهجاً متجدداً للبرمجة ووضع الميزانية من أجل منظمة الأغذية والزراعة يتسق مع الإجراءات المنبثقة من خطة العمل الفورية بشأن أولويات المنظمة وبرامجها. وقد أدخل هذا النهج الجديد وثائق تخطيطية منقحة للمنظمة، من بينها إطار استراتيجي، يُعد لمدة تتراوح من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة ويُراجع كل أربع سنوات، وخطة عمل متوسطة الأجل تغطي فترة أربع سنوات. وإضافة إلى ذلك، توخت الترتيبات الجديدة قيام المؤتمرات الإقليمية واللجان الفنية ولجنتي البرنامج والمالية بإسداء المشورة إلى المجلس بشأن الأمور المتعلقة بالبرامج والميزانية، بما في ذلك مجالات العمل ذات الأولوية للمنظمة.

12- وقد أطلق المدير العام عملية التفكير الاستراتيجي في يناير/كانون الثاني 2012 لتحديد التوجه الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة في المستقبل. وينطوي طابع هذه العملية الواسع النطاق والتشاورى على مشاركة الموظفين، والتشاور معهم، ومدخلات من فريق خبراء خارجي معني بالإستراتيجية<sup>5</sup>، والتشاور مع المنظمات الشريكة، وإجراء تشاور وحوار بكثرة مع الدول الأعضاء.

13- وعملية التفكير الاستراتيجي تستنير بها مراجعة الإطار الاستراتيجي الحالي للفترة 2010-2019 ويستنير بها إعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017 اتساقاً مع النهج الجديد في التخطيط الذي أدخله المؤتمر،

<http://www.fao.org/docrep/meeting/019/k6302e.pdf> CR 10/2009

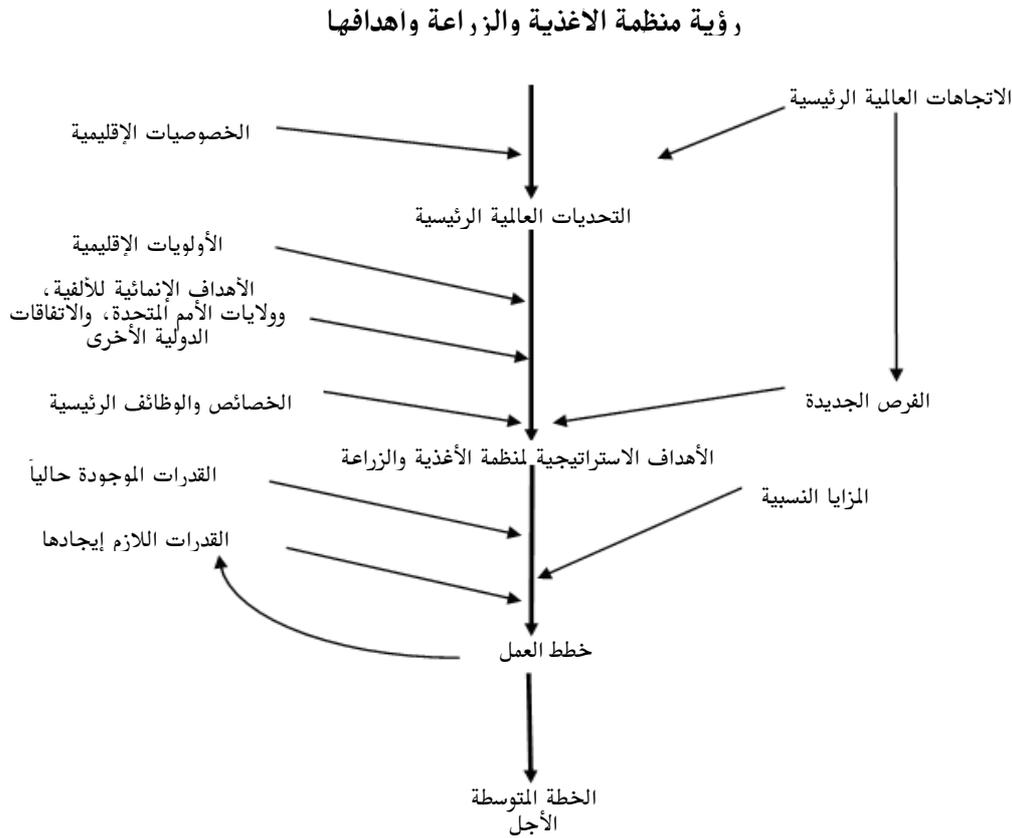
Prof Alain de Janvry, Dr Shenggen Fan, Prof Louise O Fresco, Mr Gustavo Gordillo De Anda, Prof Richard Mkandawire, Prof Inder Sud, Dr David Goodman

4

5

وتماشياً مع السياق والإطار الزمني الرفيع المستوى الذي وافقت عليه لجنة البرنامج والمالية<sup>6</sup>، ووافق عليه المجلس<sup>7</sup> في نهاية عام 2011. ويرد في الشكل 1 وصف عملية التفكير الاستراتيجي، بخطواتها ومكوناتها المختلفة.

الشكل 1: عملية التفكير الاستراتيجي



14- وقد بدأت العملية بتحديد الاتجاهات العالمية الرئيسية باعتبارها قوى محركة للتغيير، والتحديات الرئيسية التي تشير إلى مجالات العمل التي يمكن أن تكون ذات أولوية للمنظمة في المستقبل. وكخطوة أولى في الحوار الرسمي مع الأجهزة الرئاسية، نظرت المؤتمرات الإقليمية التي عُقدت في عام 2012 في الاتجاهات العالمية التي حددتها العملية. ووفرت المؤتمرات الإقليمية توجيهات بشأن الأولويات الإقليمية والخصوصيات الإقليمية للتحديات العالمية الرئيسية.

15- وتلا ذلك تحليل للوظائف الرئيسية والمزايا النسبية لمنظمة الاغذية والزراعة التي حُددت بالنسبة إلى المنظمات الأخرى المكلفة بمهام في مجالي الزراعة والتنمية الريفية. وقدم فريق الخبراء المعني بالإستراتيجية مدخلات خبيرة.

6 CL 143/13، الفقرة 7 <http://www.fao.org/docrep/meeting/024/mc486e.pdf>

7 CL 143/REP، الفقرة 13 ج) <http://www.fao.org/docrep/meeting/024/mc783e.pdf>

ونتيجة لهذا الحوار والتحليل، جرى الاستدلال على مسودة خمسة أهداف استراتيجية لتوجيه خطة العمل العامة للمنظمة في المستقبل. وقدمت الأهداف الاستراتيجية المقترحة كي تنظر فيها لجنتنا البرنامج والمالية وقدمت إلى دورة المجلس الرابعة والأربعين بعد المائة.<sup>8</sup>

16- واستناداً إلى التوجيهات المقدمة من المجلس، جرت زيادة صقل الأهداف الاستراتيجية. وهذه البلورة تأخذ في الاعتبار جولة أخرى من التعليقات من فريق الخبراء المعني بالاستراتيجية ومدخلات من اللجان الفنية، لا سيما بشأن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية فيما يتعلق بالزراعة ومصائد الأسماك والغابات والتراث الزراعي والموارد الوراثية وسلامة الأغذية، ضمن سياق تغيير المناخ العالمي.

17- وبعد أن ينظر المجلس أثناء دورته الخامسة والأربعين بعد المائة التي تُعقد في ديسمبر/كانون الأول 2012 في الإطار الاستراتيجي المراجع ومخطط الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017، ستجري زيادة صقل خطط العمل المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية، ونموذج النتائج العامة، في إطار الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015. وستقدم هذه الوثائق لكي تراجعها وتقرها لجنتنا البرنامج والمالية في مارس/آذار 2013، ولكي تراجعها وتقرها دورة المجلس السادسة والأربعين بعد المائة التي تُعقد في أبريل/نيسان 2013. وبعد ذلك، ستقدم إلى الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر التي تعقد في يونيو/حزيران 2013 لكي يوافق عليها.

18- ويتسق الإطار الزمني لإعداد نواتج إضافية في إطار عملية التفكير الاستراتيجي، ونظر الأجهزة الرئاسية فيها، مع خريطة الطريق الرفيعة المستوى التي أقرها<sup>9</sup> المجلس في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة.

## ثانياً - الجزء الثاني: الإطار الاستراتيجي المراجع

### ألف - رؤية منظمة الأغذية والزراعة والأهداف العالمية

19- لقد وافقت الأجهزة الرئاسية على رؤية منظمة الأغذية والزراعة والأهداف العالمية باعتبارها جزءاً من الإطار الاستراتيجي الحالي، ولم تتغير تلك الرؤية والأهداف أثناء هذه المراجعة. فرؤية المنظمة هي "عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية تساهم فيه الأغذية والزراعة في تحسين مستويات معيشة الجميع، وخصوصاً الفئات الأشد فقراً، بطريقة اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة".

20- والأهداف العالمية الثلاثة هي :

- (1) خفض العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الجوع، والعمل تدريجياً على ضمان وجود عالم يتمتع فيه الناس كافة في جميع الأوقات بأغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة؛
- (2) استئصال الفقر ودفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع، بزيادة إنتاج الأغذية، وتحسين التنمية الريفية، وتوفير سبل معيشة مستدامة؛
- (3) تحقيق الإدارة والاستغلال المستدامين للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي والمياه والهواء والمناخ والموارد الوراثية، بما فيه صالح الأجيال الحاضرة والمقبلة.

21- ومن اللازم أن تنظم منظمة الأغذية والزراعة عملها لكي تساعد الدول الأعضاء على تحقيق هذه الأهداف فردياً على الصعيد الوطني، وجمعياً على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

#### باء - الاتجاهات العالمية الرئيسية والتحديات العالمية الرئيسية

22- لتحديد واختيار مجالات العمل التي يجب أن تركز منظمة الأغذية والزراعة جهودها فيها من أجل الإسهام في تحقيق الأهداف العالمية والأولويات التي تختارها الدول الأعضاء، أعد تحليل بشأن فئتين من الاتجاهات الخارجية هما: (أ) سياق الاقتصاد الكلي والسياق الاجتماعي والسياسي؛ و (ب) بعض الاتجاهات العالمية الرئيسية التي ستشكل الظروف التي من المتوقع أن يتطور فيها العالم في المستقبل القريب، ومن المتوقع أن تحدث فيها التنمية الزراعية. وهذه الاتجاهات العالمية لها تأثير مباشر على المجالات العامة لمهمة منظمة الأغذية والزراعة.

#### الاتجاهات العالمية

23- يتغير السيناريو العالمي بسرعة. وللقوى الاجتماعية والاقتصادية، من خلال العولمة، أثر واسع النطاق وبالغ في العالم الذي نحيا فيه. وهذه القوى تغير البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تجري الزراعة والحياة الريفية في ظلها وتتيح عدداً من الفرص ولكنها تطرح أيضاً مشاكل واحتياجات جديدة يجب معالجتها من أجل تحقيق الأهداف العالمية المنشودة.

24- وعلى الرغم من وجود اتجاهات عالمية هامة كثيرة، ووجود طرائق مختلفة كثيرة يمكن بها وصفها وتوصيفها، فإن البعض منها هام على وجه الخصوص للزراعة وللحياة الريفية. وتحديد الاتجاهات الرئيسية الهامة بالذات للزراعة، ووصفها وتوصيفها، وفهم الطريقة التي ستؤثر بها على الزراعة والحياة الريفية، هو المهمة الأولى التي وضعت.

25- وقد أفضى استعراض المؤلفات التي صدرت مؤخراً بشأن هذا الموضوع العام، والعمل الذي قام به "الفريق المعني بالاتجاهات" <sup>10</sup> التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، والمشورة التي تلقاها الفريق الخارجي المعني بالاستراتيجية، إلى تحديد 11 اتجاهاً عالمياً رئيسياً من اللازم أن يشملها التحليل لأنها هامة على وجه الخصوص لرؤية منظمة الأغذية والزراعة وأهدافها وستؤثر تأثيراً مباشراً على الزراعة والحياة الريفية. وتوجد مقالات كاملة عن الاتجاهات العالمية الرئيسية، فضلاً عن اتجاهات الاقتصاد الكلي والاتجاهات الاجتماعية والسياسية، كملحق شبكي لهذه الوثيقة، في الموقع <http://www.fao.org/docrep/meeting/025/md883E.pdf>

26- وهذه الاتجاهات تعرّف وتحدّد المشاكل التنموية الرئيسية التي ستواجهها البلدان الأعضاء ومنظمة الأغذية والزراعة والأوساط الإنمائية الدولية في المستقبل القريب. وفيما يلي بعض أوضح وأهم الاستنتاجات التي تنبثق من تحليل الاتجاهات:

- (أ) سيزيد الطلب على الغذاء بمرور الوقت نتيجة للنمو السكاني ونمو الدخل في الاقتصادات الصاعدة. وإضافة إلى ذلك، ستؤدي التغيرات في أنماط الطلب نحو تفضيل المنتجات الحيوانية إلى جانب استخدام الموارد الطبيعية لإنتاج منتجات غير غذائية إلى زيادة الضغوط على الموارد الطبيعية الشحيحة ومن الأرجح أن تؤدي إلى ارتفاع أسعار الأغذية وزيادة ثقلها.
- (ب) تناقص انعدام الأمن الغذائي، ولكنه مازال مشكلة عالمية رئيسية. والزيادة المتوقعة في تقلب أسعار الأغذية قد تتولد عنها مشاكل جديدة وقد تؤدي إلى تفاقم المشاكل القائمة.
- (ج) يمثل سوء التغذية شاغلاً متنامياً. فعدد ناقصي التغذية الذين تظهر عليهم دلائل نقص المغذيات كبير. ومن الناحية الأخرى، تتزايد البدانة وغيرها من المشاكل المتعلقة بالصحة في كثير من الأقاليم والبلدان.
- (د) انخفض الفقر الريفي في بعض الأقاليم، ولكنه مازال يمثل مشكلة رئيسية. والزراعة هي مصدر رئيسي للدخل في الريف، ولكن الحد من الفقر سيفتضي توليد مصادر دخل أخرى وبدائل للعمالة المربحة تتجاوز نطاق الزراعة.
- (هـ) يتزايد تعقّد نظم الزراعة ونظم الأغذية. فأكثر من 80 في المائة من القيمة الكلية للإنتاج الغذائي ترجع إلى قطاعي الصناعة والتجارة. ونظم الأغذية هذه أكثر تركّزاً واندماجاً أيضاً في سلاسل القيمة العالمية التي تتيح فرصاً جديدة لصغار المزارعين وتطرح تحديات جديدة من زاوية الحفاظ على وجود أسواق عادلة وشفافة.

10 Piero Conforti, ESA; Vincent Gitz, AGND; Alexandre Meybeck, AGD; Astrid Agostini, TCID; Jennifer Nyberg, DDK; Sally Bunning, NRL; Olivier Dubois, NRC; Sylvie Wabbes Candotti, TCE; David Palmer, NRC; Audun Lem, FIPM; Ewald Rametsteiner, FOEP; Salomon Salcedo, RLC; Andoniram Sanches, RLC; David Sedik, REU; Sumiter Broca, RAP; James Tefft, RAF; Nasredin Elamin, RNE

- (و) تتزايد بسرعة لا يستهان بها التجارة الزراعية، وتتغير التدفقات التجارية، وأصبحت القواعد المتعددة الأطراف أكثر تعقيداً، وتتزايد أهمية الاتفاقات الإقليمية والتفاضلية. ومن اللازم بالنسبة للبلدان النامية على وجه الخصوص أن تتكيف مع هذه الأوضاع الجديدة.
- (ز) سيؤثر تغير المناخ تأثيراً سلبياً على الزراعة وسبل المعيشة في الريف. فالمجتمعات الريفية عرضة على وجه الخصوص للتأثر بظواهر الطقس المتطرفة وللتأثر أيضاً بعدد من الهزات الاقتصادية. وتمثل إدارة القابلية للتأثر بالهزات الطبيعية والاقتصادية شاغلاً جدياً.
- (ح) تتغير بيئة التنمية ويلزم تحسين الحوكمة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري للتعامل مع تزايد التعقد الاجتماعي والسياسي للأنشطة التنموية في مجالات الزراعة والأغذية وسبل المعيشة الريفية.

### التحديات العالمية الرئيسية

- 27- استناداً إلى هذه الاستنتاجات، ومع مراعاة مهمة منظمة الأغذية والزراعة الواسعة النطاق، جرى تحديد واختيار سبعة تحديات تنموية باعتبار أنها تلك ذات الأهمية الخاصة وذات الإلحاحية بالنسبة للبلدان الأعضاء في المنظمة وبالنسبة للجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية:
- (1) زيادة إنتاج الزراعة والغابات ومصايد الأسماك ومساهماتها في النمو والتنمية الاقتصاديين مع كفاءة الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية ووجود استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.
  - (2) استئصال انعدام الأمن الغذائي، وحالات نقص المغذيات، والأغذية غير المأمونة، في مواجهة تزايد أسعار الأغذية وشدة تقلبها.
  - (3) تحسين نوعية وتوازن استهلاك الأغذية والتغذية.
  - (4) تحسين سبل معيشة السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية، بما في ذلك صغار المزارعين والحرايين والصيادين، لا سيما النساء منهم، في سياق التحضر وتغير الهياكل الزراعية.
  - (5) كفاءة وجود نظم للأغذية والزراعة أكثر شمولاً على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي.
  - (6) زيادة صمود سبل المعيشة في مواجهة التهديدات والهزات المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي.
  - (7) تعزيز آليات الحوكمة من أجل تلبية احتياجات نظم الأغذية والزراعة والغابات ومصايد الأسماك على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

28- وقد نظرت المؤتمرات الإقليمية التي عُقدت أثناء عام 2012 في التحديات الرئيسية وأقرتها. وأدمجت الخصوصيات الإقليمية في كل تحدٍ من التحديات الرئيسية وأخذت في الاعتبار عند توصيف الأهداف الاستراتيجية ووضع خطط العمل.

### جيم - خصائص منظمة الأغذية والزراعة ووظائفها الرئيسية ومزاياها النسبية

29- لقد استُخدم مفهوم المزايا النسبية والوظائف الرئيسية استخداماً مستفيضاً في منظمة الأغذية والزراعة. فكلاهما مذكوران في عدد من الوثائق المؤسسية، من قبيل الإطار الاستراتيجي للفترة 2000 - 2015 والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013. وقد بُحث مرة أخرى استخدام هذين المصطلحين مع إدخال عنصرين تحليليين رئيسيين هما: بيئة التعاون التنموي المتطورة؛ والخصائص التنظيمية الأساسية لمنظمة الأغذية والزراعة. ونتيجة للتحليل، اقترحت مجموعة منقحة من الوظائف الرئيسية. وإضافة إلى ذلك، حُددت مزايا نسبية من حيث التحديات الرئيسية المختارة السبعة.<sup>11</sup>

#### بيئة التعاون التنموي المتغيرة وانعكاساتها بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة

30- لقد شهدت بيئة التعاون التنموي التي تعمل فيها منظمة الأغذية والزراعة تغيرات كبيرة منذ عام 2002، من قبيل مبادئ البرمجة الجديدة الخمسة التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل البرمجة القطرية الفعالة المدعومة من الأمم المتحدة وهي: النهج المستند إلى حقوق الإنسان؛ والمساواة بين الجنسين؛ والاستدامة البيئية؛ وتنمية القدرات؛ والإدارة القائمة على النتائج. وينطبق كل مبدأ من هذه المبادئ على تعامل منظمة الأغذية والزراعة مع العمليات والأطر التنموية الوطنية ودعمها لها، فضلاً عن دعمها لجهودها في مجال توفير المنافع العامة العالمية. وقد انعكست هذه المبادئ انعكاساً تاماً في مبادئ روما للأمن الغذائي العالمي المستدام التي اعتمدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

31- وبالنظر إلى تزايد عدد البلدان ذات الدخل المتوسط، لم يعد نطاق الهدف الإنمائي 1 للألفية (الفقر والجوع) يُعتبر مثالياً للدعوة إلى الحد من الجوع في سياق جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام 2015، ومن اللازم أن تتوصل منظمة الأغذية والزراعة ويتوصل شركاؤها إلى منتديات جديدة وملائمة للترويج للأمن الغذائي والتغذوي وللزراعة المستدامة. ونتيجة لذلك، من اللازم أن تضع منظمة الأغذية والزراعة إطاراً لعملها في سياق النهج المستندة إلى حقوق الإنسان و"العدالة" في البلدان والأقاليم وعلى الصعيد العالمي. وفي الوقت نفسه، يتعين على منظمة الأغذية والزراعة أن

11 يوجد تحليل مفصل واستنتاجات مفصلة في الوثيقة "FAO's attributes, core functions and comparative advantages in relation to the Global Challenges" التي أعدتها جماعة عمل تابعة لمنظمة

الأغذية والزراعة مكونة من A. Agostini و B. Benbelhassen و R. Grainger و D. Gustafson و K. Gallaher و V. Gitz و E. S. Rudgard و Hibi

تزيد من تعزيز الصلات بين جدول الأعمال الإنمائي الجديد والعوامل الرئيسية، من قبيل تغيير المناخ، والاستدامة والبيئة، والصمود وإدارة مخاطر الكوارث؛ والمجالات المواضيعية التي تملك فيها منظمة الأغذية والزراعة قدرات فنية وقاعدة معرفية متينة.

32- وإضافة إلى التغييرات العالمية التي أثرت على الأمم المتحدة وعلى نموذج التعاون الإنمائي، تطورت أيضاً منظمات أخرى مكلفة بمهام ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمهام منظمة الأغذية والزراعة. فالمنظمتان الأخريان اللتان يوجد مقاراهما في روما، وهما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، اللتان أنشئتتا بهدفين متكاملين، قد غيرتا مواطن قوتهما، وأصبح عملهما متشابكاً بصورة تدريجية مع عمل منظمة الأغذية والزراعة. وعلاوة على ذلك، حدث نمو كبير في أعداد وقوة منظمات تعمل في مجالات إعداد البحوث وإنشاء التكنولوجيا ونشرها، من قبيل الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية CGIAR والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد) NEPAD ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون بشأن الزراعة IICA<sup>12</sup>، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. وفي ظل هذه البيئة الأكثر تعقيداً وتنافساً، يصبح تحديد الخصائص التي تنفرد بها منظمة الأغذية والزراعة أمراً ذا أهمية كبيرة في عملية التخطيط.

#### الخصائص التنظيمية الأساسية لمنظمة الأغذية والزراعة

33- إن أهم الخصائص ومواطن القوة الأساسية لأي منظمة هي تلك المتأصلة فيها والتي تنفرد بها، والتي تحدد سماتها التنظيمية الأساسية. وثمة خصائص أساسية متعددة متأصلة في منظمة الأغذية والزراعة وتمثل معاً شيئاً تنفرد به المنظمة:

- (1) فهي وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الأغذية والزراعة، المكلفة بمهمة شاملة من البلدان الأعضاء فيها تتمثل في العمل عالمياً فيما يتعلق بجميع جوانب الأغذية والزراعة (بما في ذلك إدارة مصائد الأسماك والغابات والموارد الطبيعية)، والأمن الغذائي والتغذية في متواليحة المساعدة الإنسانية - التنمية كلها؛
- (2) وتتسم بوضعها الحكومي الدولي وبحيادها وبما لديها من سلطة توفير منتدى محايد يمكن فيه للدول أن تدعو كل منها الأخرى للحوار ولتبادل المعرفة؛
- (3) ولديها سلطة أن تطلب من أي دولة من الدول الأعضاء تقديم معلومات ذات صلة بغرض المنظمة؛
- (4) وميزانيتها العادية مستمدة من الاشتراكات المقررة التي توفر كمية موارد مضمونة تمثل حداً أدنى يمكن تخصيصها للأنشطة ذات الأولوية التي تتفق عليها البلدان الأعضاء في الأجهزة الرئاسية،

وتكملها مساهمات طوعية كبيرة، تتزايد تعبئتها دعماً للنتائج التنظيمية لمنظمة الأغذية والزراعة لتعزيز معارف المنظمة وزيادة مدى عملها؛

(5) ولديها موظفون يملكون طائفة واسعة من الخبرة في مختلف مجالات مهمتها - وإن كانوا منتشرين على نطاق ضيق - يعملون بطريقة متعددة التخصصات؛

(6) ولديها وجود على المستوى القطري في معظم البلدان ذات الدخل المنخفض، تدعمه أفرقة خبراء إقليمية وعالمية، للاستجابة للطلبات التي تعبر عنها البلدان والأقاليم.

#### الوظائف الرئيسية

34- تُعرّف الوظائف الرئيسية للمنظمة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013 بأنها "سبل العمل البالغة الأهمية التي يجب أن تستخدمها منظمة الأغذية والزراعة لتحقيق النتائج" وبناء على ذلك، فهي تمثل أنواع التدخلات التي ستعطي لها المنظمة الأولوية في خطة عملها. وقد تطورت الوظائف الرئيسية بمرور السنين وفي وثائق التخطيط المختلفة.

35- ومع مراعاة البيئة التنموية المتطورة وتوصيف واضح للخصائص التنظيمية الأساسية لمنظمة الأغذية والزراعة، يتم التوصل إلى مجموعة منقحة من الوظائف الرئيسية. وتماشياً مع التقييم الخارجي المستقل لمنظمة الأغذية والزراعة، فإن هذه هي الوظائف الرئيسية "التي لا يمكن لأي منظمة أخرى أن توفرها على نحو ملائم" ولذا تبرر وضع منظمة الأغذية والزراعة الذي يؤهلها للعمل في الميدان. وهي تقابل مجالات عمل منظمة الأغذية والزراعة التي حددها التقييم الخارجي المستقل والتي يلزم تغييرها تغييراً جذرياً "إذا كان لمنظمة الأغذية والزراعة أن تختفي من الوجود غداً". وإضافة إلى ذلك، ثمة مجالات أيضاً يُنتظر فيها من منظمة الأغذية والزراعة أن تلعب دوراً قيادياً، ولكنه ليس بالضرورة دوراً حصرياً. وفي هذه الحالات، من اللازم أن تعمل منظمة الأغذية والزراعة مع الشركاء وينبغي أن تضاعف جهودها لإقامة وتفعيل شراكات استراتيجية. وقد أدى تقييم للخصائص الأساسية المحددة أعلاه إلى التوصل إلى الوظائف الرئيسية التالية:

(1) تيسير، ودعم البلدان في، إعداد وتنفيذ صكوك معيارية وصكوك تحدد المواصفات من قبيل الاتفاقات الدولية ومدونات السلوك والمواصفات الفنية وغيرها. وهذا العمل سيجري القيام به على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني من خلال آليات للحوكمة العالمية، وإجراء حوار بشأن السياسات، وتقديم الدعم والمشورة المقرونيين بوضع السياسات الضرورية وتنمية القدرات المؤسسية اللازمة لتنفيذها على الصعيد القطري.

(2) جمع بيانات ومعلومات في المجالات ذات الصلة بمهمة منظمة الأغذية والزراعة، وتحليل تلك البيانات والمعلومات ورصدها وتحسين إمكانية الحصول عليها. وهذا يشمل استحداث اتجاهات

ومنظورات وإسقاطات عالمية وإقليمية وما يرتبط بذلك من استجابات الحكومات وغيرها من الجهات المعنية (من قبيل السياسات والتشريعات والإجراءات)؛ والقيام أيضاً بتوجيه الدعم المقدم للبلدان في مجال تنمية القدرات المؤسسية للاستجابة للتحديات المحددة والخيارات الممكنة.

(3) تيسير الحوار بشأن السياسات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري والترويج له ودعمه. ومنظمة الأغذية والزراعة، باعتبارها منظمة حكومية دولية، مهياً جيداً بوجه خاص لمساعدة البلدان على الصعيدين الوطني والدولي على تنظيم أنشطة للحوار بشأن السياسات موجهة إلى تحسين فهم القضايا الهامة وإقامة اتفاقات بين الجهات المعنية و/أو البلدان.

(4) إسداء المشورة وتقديم الدعم لتنمية القدرات على الصعيدين القطري والإقليمي من أجل استحداث سياسات واستثمارات وبرامج مستندة إلى أدلة وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وهذا يشمل إسداء المشورة وتقديم الدعم للأنشطة الموجهة إلى التعزيز المؤسسي وتنمية الموارد البشرية وإسداء المشورة المباشرة لتنفيذ البرامج.

(5) إسداء المشورة وتقديم الدعم للأنشطة التي تجمع المعارف والتكنولوجيات والممارسات الجيدة في مجالات مهمة منظمة الأغذية والزراعة وتنشرها وتحسن استيعابها. ومن اللازم أن تكون منظمة الأغذية والزراعة، باعتبارها منظمة معرفية، في صدارة المعرفة والتكنولوجيا في جميع مجالات مهمتها وأن تكون مصدراً وأداة تنظيمية لدعم البلدان في مجال الاستفادة من المعرفة والتكنولوجيات المتاحة تحقيقاً للأغراض التنموية.

(6) تيسير الشراكات الهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة والتنمية الريفية بين الحكومات والشركاء في التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ومنظمة الأغذية والزراعة لديها مهمة واسعة النطاق تشمل مشاكل تنموية رئيسية من اللازم استهدافها من منظور عريض وشامل. بيد أن منظمة الأغذية والزراعة ستركز عملها على المجالات التي لديها فيها اختصاص خاص وستقيم شراكات قوية مع منظمات أخرى لتغطية الإجراءات التكاملية الأخرى اللازمة.

(7) الترويج والإبلاغ على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي في مجالات مهمة منظمة الأغذية والزراعة. ومنظمة الأغذية والزراعة مسؤولة رئيسية في تقديم خدمات الاتصال والمعلومات في جميع مجالات مهمتها إلى البلدان والجهات العاملة في مجال التنمية، والترويج بقوة لمواقف المنظمة فيما يتعلق بالقضايا التنموية الهامة والعاجلة.

36- والأهم من ذلك أن هذه الوظائف الرئيسية تتسق مع رؤية التقييم الخارجي المستقل وهي أن: "هدف المنظمة هو أن تكفل في إطار مجالات مهمتها إمكانية حصول البلدان، أيا كانت مستويات تنميتها، لا سيما أشد البلدان فقراً،

على المعرفة والمنافع والخدمات العامة التي تحتاج إليها". وهذا الهدف المعلن يقتضي من منظمة الأغذية والزراعة أن تكون واضحة للسياسات وميسرة وشريكة ومنسقة، وكذلك (فاعلة) على صعيد عالمي.

37- ولأداء هذه المهام، وتماشياً مع التوصيات التي وضعها المؤتمر الإقليمي غير الرسمي لأمريكا الشمالية، ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة: (أ) أن تركز على خبرتها الفنية ومعرفتها، وأن تروج للممارسات الجيدة المتاحة على الصعيد القطري؛ و(ب) أن تؤدي دوراً قيادياً عندما تكون الأنشطة مرتبطة بمهمتها؛ و(ج) أن تستفيد من قدرتها على التواصل الشبكي وعلى إقامة شراكات. وعلاوة على ذلك، في بعض الحالات سيكون من اللازم أن تعزز منظمة الأغذية والزراعة قدراتها، التنظيمية وأيضاً المتعلقة بالموارد البشرية، لكي تكون قادرة على أداء الوظائف الرئيسية السبع أداءً كاملاً، لا سيما لإعادة تأكيد مكانتها باعتبارها الجهة الفاعلة العالمية الرئيسية في مجال توفير المنافع العامة وإسداء المشورة بشأن السياسات في مجالات الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات.

38- ومع أن الوظائف الرئيسية المختارة هي أهم الأدوات التي ستنظم منظمة الأغذية والزراعة وتطور عملها استناداً إليها، يجسد كل هدف من الأهداف الاستراتيجية الخمسة الموصوفة أدناه المشاكل التنموية التي ستركز منظمة الأغذية والزراعة عملها فيها. وبناء على ذلك، يمكن تصور تنظيم ومحوّر تركيز عمل المنظمة كمصفوفة للأهداف الاستراتيجية والوظائف الرئيسية بحيث يجري تنفيذ العمل المنصوص عليه تحت كل هدف استراتيجي من خلال تطبيق الوظائف الرئيسية السبع.

39- وفي القسم التالي، يجري تناول مسألة المزايا النسبية لمنظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بكل تحدٍ من التحديات التنموية المختارة.

#### *المزايا النسبية فيما يتعلق بالتحديات المختارة*

40- الميزة النسبية هي مفهوم نسبي من حيث ثلاثة أبعاد:

(1) أولاً، هي قدرة خاصة بالنسبة إلى الرسالة النهائية المنشودة. والميزة النسبية لا تكون ميزة إلا إذا كانت هامة بالنسبة للتحدي الذي يلزم التصدي له وبالنسبة إلى "ما يلزم تحقيقه" (أي الأهداف) للتصدي لهذا التحدي.

(2) ثانياً، هي تعتمد على مجموعة الأنشطة والأدوات التي يمكن لمنظمة الأغذية والزراعة أن تسعى إليها وتنفذها لتحقيق الأهداف المختارة. وهذا يسلك طريقين:

(أ) من الأنشطة إلى المزايا والقدرات النسبية: فالأنشطة التي تقوم بها المنظمة بمرور الوقت يمكن أن تفضي إلى إيجاد قدرات ومزايا نسبية؛

(ب) من المزايا النسبية والقدرات الخاصة إلى الأنشطة: وفي هذه الحالة يكون على المنظمة أن تسعى إلى القيام بأنشطة في مجالات لديها فيها ميزة نسبية أو قدرة خاصة على العمل.

(3) ثالثاً، أن يكون المفهوم هاماً بالنسبة لأدوار الجهات الفاعلة الأخرى وأدائها في مجال التصدي لنفس التحدي وتحقيق الأهداف المحددة، بنفس مجموعة الأدوات أو بمجموعة مختلفة.

41- والتحليل الذي يحدد المزايا النسبية الحالية لمنظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بكل تحدٍ معروض للعالم في الوثيقة المعنونة "FAO's attributes, core functions and comparative advantages in relation to the Global Challenges"، الموجودة على الإنترنت في الموقع <http://www.fao.org/bodies/council/cl144/en/> ويصور الجدول الوارد في الوثيقة أربعة عناصر: (أ) التحديات؛ و (ب) "ما يلزم تحقيقه" للإسهام في مواجهة التحدي؛ و (ج) المزايا النسبية لمنظمة الأغذية والزراعة أو قدرتها على العمل؛ و (د) مجالات التركيز الممكنة لعمل منظمة الأغذية والزراعة من حيث الأنشطة والصكوك والأدوات.

#### دال - الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة

42- تمثل التحديات السبعة المحددة والموصوفة في الجزء الثاني - باء، بما في ذلك الخصوصيات والأولويات الإقليمية المحددة، المشاكل التنموية الرئيسية التي ستواجهها البلدان الأعضاء والجهات العاملة في مجال التنمية، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة، في المستقبل القريب. وهي الاعتبار الأساسي الذي انبثقت منه الأهداف الاستراتيجية، إلى جانب خمسة عناصر اهدت بها العملية التحليلية التي أفضت إلى هذا الاختيار:

- (أ) مهمة منظمة الأغذية والزراعة ورؤيتها وأهدافها (الجزء الثاني - ألف)؛
- (ب) الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة، والمهام الأخرى الواسعة النطاق التي وافقت عليها الأجهزة الرئاسية للأمم المتحدة وتشكل خطوطاً توجيهية هامة لمنظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بتحديد أولويات مسؤولياتها الرئيسية في إطار منظومة الأمم المتحدة. وتتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد المسؤوليات والمهام المحددة التي أنيطت بمنظمة الأغذية والزراعة في إطار منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضايا الأمن الغذائي والزراعة المستدامة؛
- (ج) الاتفاقات الدولية ذات الصلة بعمل منظمة الأغذية والزراعة؛
- (د) منهجية إدارة النتائج التي اعتمدها منظمة الأغذية والزراعة ومنظومة الأمم المتحدة، والتوصيات ذات الصلة التي وضعها التقييم الخارجي المستقل ووضعها الأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة وتدعو إلى تنظيم عمل المنظمة حول عدد صغير من الأهداف الاستراتيجية القائمة على النتائج والمقابلة للمشاكل التنموية الرئيسية، وتهيئة بيئة تمكينية تمثلها الأهداف الوظيفية؛

(هـ) الخصائص التنظيمية الرئيسية لمنظمة الأغذية والزراعة والوظائف الرئيسية النابعة منها والمزايا النسبية المحددة فيما يتعلق بكل تحدٍ مع مراعاة المهام المحددة للمنظمات الدولية الأخرى (الجزء الثاني - جيم).

43- وتمثل الأهداف الاستراتيجية الخمسة المقترحة التالية مجالات العمل الرئيسية التي ستركز منظمة الأغذية والزراعة جهودها فيها لتحقيق النتائج التنظيمية التي تسهم في الأهداف الرئيسية الثلاثة للمنظمة:

- (1) استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
- (2) زيادة وتحسين توفير المنافع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة
- (3) الحد من الفقر في الريف
- (4) التمكين من وجود نُظم للزراعة والأغذية أكثر شمولاً وكفاءة على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي
- (5) زيادة صمود سُبل المعيشة في مواجهة التهديدات والأزمات

44- وإضافة إلى مجالات العمل المحددة لكل هدف استراتيجي، سيُعد موضوعان شاملان لمختلف القطاعات من أجل كفاءة إدماج منظورتهما إدماجاً كاملاً في الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية:

(أ) الشؤون الجنسانية - ستسعى منظمة الأغذية والزراعة إلى إدماج القضايا الجنسانية في جميع جوانب عملها، بحيث تكفل أن يصبح الاهتمام بالمساواة بين الجنسين سمة منتظمة من سمات عملها في مجال وضع المواصفات ومن سمات برامجها ومشاريعها الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية. ومن اللازم أن يغطي الدعم المقدم للبلدان مزيجاً من المشورة بشأن السياسات، وإدارة المعرفة، والدعم المؤسسي، وتنمية القدرات، والشراكات الاستراتيجية. ولذا، سيجري تناول القضايا المتعلقة بالشؤون الجنسانية في إطار جميع الأهداف الاستراتيجية بطريقة منهجية وسيجري رصد التقدم المحرز في هذا الصدد رسداً وثيقاً.

(ب) الحوكمة<sup>13</sup> - تشمل الأهمية والمساهمات المتنوعة للحوكمة الجيدة في الأمور المتعلقة بالأغذية والزراعة النتائج التي صيغت في إطار الأهداف الاستراتيجية الخمسة. فبدون إدخال تحسينات على الحوكمة، سيكون من المستحيل تحقيق النتائج المتوقعة على كل من الصعيد المحلي والوطني

13 تتعلّق الحوكمة بالقواعد والعمليات الرسمية وغير الرسمية التي تعبر من خلالها الجهات الفاعلة العامة والخاصة عن اهتماماتها وتُتخذ القرارات وتُنَفَّذ وتُدعم.

والإقليمي و/أو الصعيد العالمي. وسترکز منظمة الأغذية والزراعة على التدخلات التي تحسّن التفاعلات بين جهات فاعلة متعددة، مثلاً بتيسير التعزيز المؤسسي لتهيئة بيئة تفضي بدرجة أكبر إلى التعاون.

45- وعلاوة على ذلك، وتماشياً مع منهجية الإدارة من أجل تحقيق النتائج، سيغطي هدف سادس توفير المعرفة الفنية والجودة والخدمات لعمل المنظمة، بما يضم العمل المعياري الأساسي. وستهيئ الأهداف الوظيفية البيئية التمكينية اللازمة من أجل تحقيق أثر؛ وتكنولوجيا المعلومات؛ والحوكمة، والإشراف والتوجيه؛ والإدارة. وستجري بلورة هذه الأهداف في الخطة المتوسطة الأجل.

46- وتصف خطط العمل لكل هدف استراتيجي، المنصوص عليها في الخطة المتوسطة الأجل (انظر النسخ الأولية الواردة في الجزء الثالث - جيم)، الاستراتيجية العامة التي ستستخدمها منظمة الأغذية والزراعة للعمل بشأن القضايا والمشاكل المحددة في كل منها. وهي تحدد القضايا الرئيسية المختارة، والطريقة التي سيجري بها تنفيذ الوظائف الرئيسية، والمجالات التي تلزم فيها إقامة شراكات. وتحدد خطط العمل أيضاً وتصف النتائج التنظيمية التي اختيرت والنواتج الإشارية. وتجري صياغة مؤشرات وأهداف لقياس تحقيق النتائج التنظيمية والمساهمات في النتيجة التنموية المرتبطة بكل هدف استراتيجي.

47- وترد أدناه موجزات رفيعة المستوى للعوامل السياقية وجوهر العمل المخطط لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية.

#### *الهدف الاستراتيجي 1: استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية*

48- ستساهم منظمة الأغذية والزراعة في استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بتحقيق ثلاث نتائج تنظيمية:

- تعهد البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية بالتزامات سياسية صريحة وتخصيصها موارد لاستئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛
- اعتماد البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية آليات للحوكمة شاملة ومستندة إلى أدلة من أجل استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛
- قيام البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية بصياغة سياسات وبرامج واستثمارات لاستئصال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

49- والشرطان الضروريان لاستئصال ما هو مستمر من جوع وانعدام أمن غذائي وسوء تغذية، رغم التقدم المحرز في التنمية بوجه عام وفي إنتاج الأغذية والحد من الفقر، هما: (1) تعزيز الإرادة السياسية والالتزام السياسي، المدعومين بآليات ملائمة للحوكمة والمساءلة؛ و(2) اتخاذ إجراءات هادفة بدرجة أكبر في المجالات التي تنطوي على أكبر أثر محتمل على تحسين حالة الأمن الغذائي للناس وتغذيتهم.

50- ويرمي الهدف الاستراتيجي 1 إلى تهيئة الظروف الضرورية على جميع مستويات صنع القرار، في شراكة مع الجهات المعنية الرئيسية. وسيتوقف النجاح على وجود مزيج ملائم من: الترويج للحد من الجوع، المدعوم بمعلومات وتحليل كافيين؛ وإسداء المشورة بشأن السياسات وتنسيقها بطريقة محسنة ومستندة إلى أدلة؛ وتنمية القدرات.

51- ومن المتوقع من الهدف الاستراتيجي 1 أن يضيف قيمة للأهداف الاستراتيجية الأخرى بواسطة ما يلي: (1) تقييم أهميتها من منظور الأمن الغذائي والتغذية؛ و(2) كفاءة وجود إطار سياساتي ومؤسسي وللمحاسبة متسق وشامل بحيث يكون هناك تنسيق جيد لمختلف الإجراءات الرامية إلى التصدي للأسباب المباشرة والكامنة للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وبحيث تفضي تلك الإجراءات إلى نتائج ملموسة.

52- وبالسعي إلى تحقيق هذه المواءمة المعقدة بين جميع القطاعات وجماعات أصحاب المصلحة تحقيقاً لأكثر أثر ممكن على استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على كل من الصعيد القطري والإقليمي والعالمي،<sup>14</sup> سيتناول العمل أساساً ثلاثة مجالات هي: "1" توليد وترويج التزامات سياسية صريحة من أجل استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛ و(2) وجود آليات حوكمة مناسبة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري؛ و(3) تعزيز القدرات في مجالى المساءلة والرصد، لا سيما فيما يتعلق بصياغة سياسات وبرامج واستثمارات على نطاق قطاعي ومشاركة بين القطاعات وتنفيذها وتقييمها.

#### *الهدف الاستراتيجي 2: زيادة وتحسين توفير المنافع والخدمات من*

#### *الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة*

53- ستساهم منظمة الأغذية والزراعة في زيادة وتحسين توفير المنافع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة بتحقيق أربع نتائج تنظيمية:

- اعتماد المنتجين ومديري الموارد الطبيعية ممارسات تؤدي إلى زيادة وتحسين توفير المنافع والخدمات في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة؛

14 معنى واستخدام مصطلحات "الجوع" و"الأمن الغذائي" و"التغذية" و"الأمن الغذائي والتغذوي" موضحان في الوثيقة المعنونة: <http://www.fao.org/docrep/meeting/026/MD776E.pdf> (CFS 2012/39/4) "Coming to terms with terminology"

- قيام الجهات المعنية في البلدان الأعضاء بتعزيز الحوكمة، أي تعزيز القوانين والسياسات والمؤسسات اللازمة لدعم المنتجين في عملية التحول إلى النظم الزراعية المستدامة؛
- قيام الجهات المعنية باعتماد وتنفيذ آليات الحوكمة الدولية اللازمة لتحسين وزيادة توفير المنافع والخدمات في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة؛
- اتخاذ الجهات المعنية قرارات مستندة إلى أدلة في مجالي تخطيط وإدارة الزراعة والموارد الطبيعية لدعم التحول إلى الزراعة المستدامة وذلك عن طريق الرصد والإحصاءات والتقييم والتحليلات.

54- ولقد زاد الإنتاج العالمي في قطاع الزراعة بما يتراوح من مرتين ونصف المرة إلى ثلاث مرات تقريباً خلال السنوات الخمسين الأخيرة. وكان هذا يرجع بصفة رئيسية إلى: الاعتماد الشديد على الوقود الأحفوري وغيره من المدخلات؛ والري؛ وكذلك، بدرجة محدودة، إلى توسع الأراضي الزراعية. بيد أن معدلات نمو غلات المحاصيل أخذت تتباطأ لسنوات كثيرة. ومستويات الإنتاج الحالية تفرض بالفعل ضغوطاً هائلة على معظم نظم الإنتاج الزراعي في العالم. ففي أماكن كثيرة، كانت الزيادات في الإنتاج الغذائي مرتبطة بتدهور نظم الأراضي والمياه التي يتوقف عليها الإنتاج. ويقدر أن رُبْع موارد كوكبنا من الأراضي قد تدهورت تدهوراً شديداً، وأن نسبة أخرى قدرها 8 في المائة قد تدهورت تدهوراً معتدلاً. والممارسات الزراعية غير القابلة للاستدامة، والتغيرات في استخدام الأراضي، هما أهم سببين لتدهور الأراضي، فضلاً عن فقدان خدمات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي اللذين يتسمان بأهمية جوهرية للإنتاج الغذائي.

55- والغابات مصدر مباشر للأخشاب المستديرة الصناعية ولخشب الوقود وللمنتجات الحرجية غير الخشبية وتوفر غذاءً ودخلاً نقدياً لما يقرب من مليار شخص من أفقر فقراء العالم. ومع أن الغابات أساسية لحماية التربة والمياه وللتخفيف من تغير المناخ المحتمل، ما زالت إزالة الغابات وتدهورها مشكلتين رئيسيتين.

56- وفي عام 2008، وفرت المصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية، معاً، 142 مليون طن من الأسماك ودعمت سُبُل معيشة نحو 540 مليون شخص. وفي الوقت نفسه، تُعتبر نسبة قدرها 32 في المائة من مصايد الأسماك مستنفدة، ويواصل عدد الأرصد السمكية المستغلة استغلالاً مفرطاً (التي تمثل حالياً نسبة قدرها 52 في المائة) ارتفاعه، ويتسبب تغير المناخ في حدوث تحولات في الأرصد السمكية ما زالت غير مفهومة فهماً جيداً.

57- وعلى ضوء هذا التقييم الجهم، سيزيد الطلب العالمي على الغذاء والعلف والألياف زيادة كبيرة وسيتمتع على قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك لتلبية هذا الطلب، لا سيما في البلدان النامية. وإضافة إلى ذلك، سيكون تغير المناخ مضاعفاً كبيراً محتملاً للمخاطر في أنحاء كثيرة من العالم، لأنه من المتوقع أن يغير أنماط درجات الحرارة والهطول وتدفقات الأنهار التي تعتمد عليها نظم الإنتاج في العالم، وأن يؤدي إلى ظواهر مناخية أكثر تطرفاً تترك أثراً سلبياً شديداً على مستويات الإنتاج، وتوافر الموارد الطبيعية، وسُبُل معيشة السكان.

58- وليس أمام قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أي خيارات أخرى سوى أن تتحول إلى نظم استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، أي السبيل الوحيد للاستجابة للطلب المتزايد، مع صون خدمات النظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها. وفي الوقت ذاته، يجب أن تكون الزيادات في الإنتاج متناسبة مع الاحتياجات الإقليمية المتباينة، والإمكانات والمعوقات. وتمثل مواجهة التحديات البيئية، والتحرك صوب اقتصاد أكثر اخضراراً، وكفالة العدالة في التوزيع، والصمود الاقتصادي، واستدامة نظم الإنتاج أساس الهدف الاستراتيجي 2.

59- وسيسعى تنفيذ الهدف الاستراتيجي 2 إلى اتباع نهج كلي في جميع القطاعات بالترويج بوجه خاص لما يلي: (1) ممارسات أكثر استدامة؛ و(2) ترتيبات حوكمة أكثر فعالية؛ و(3) آليات أكثر جدوى على الصعيد الدولي؛ و(4) اتخاذ القرارات استناداً إلى أدلة، على الاختلاف من النهج القطاعية الشديدة الصرامة أو المنفصلة (أي المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات).

60- وتصميم الهدف الاستراتيجي 2 مبتكر في تشديده على: (1) إدماج العمل المتعلق بـ "الركائز" الثلاث المتمثلة في الاستدامة (البيئية والاقتصادية والاجتماعية)؛ و(2) طرق توليد التحول الواسع النطاق اللازم لاعتماد ممارسات أكثر استدامة من قِبَل أعداد كبيرة من المنتجين ومديري الموارد. وهذا النطاق يعكس أيضاً نتائج مؤتمر ريو + 20، وينبغي أن يفسر تفسيراً أفضل المساهمات المتعددة التي تقدمها قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في مفهوم الإنتاج والاستهلاك المستدامين.

### الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في الريف

61- ستساهم منظمة الأغذية والزراعة في الحد من الفقر في الريف بتحقيق ثلاث نتائج تنظيمية:

- تحسين البيئة التمكينية في البلدان الأعضاء من أجل صغار المنتجين الريفيين من كلا الجنسين، والمزارعين الأسريين، وصغار مبشري الأعمال الحرة في الريف لكي يفلتوا من براثن الفقر؛
- تحسين البيئة التمكينية في البلدان الأعضاء من أجل تحقيق النمو الزراعي لتوليد مزيد من فرص العمالة الريفية اللائقة في المزرعة وخارجها لرجال الريف ونسائه وشبابه؛
- قيام الحكومات وشركائها في التنمية بصياغة وتنفيذ سياسات وبرامج تؤدي إلى تعظيم الآثار الإيجابية لبرامج الحماية الاجتماعية على الحد من الفقر في الريف، والأمن الغذائي، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

62- وقد أخذ الفقر في الريف يتناقص في معظم أقاليم العالم. ولكن مستويات الفقر المرتفعة بشكل ثابت، لا سيما في أوساط شرائح محددة من سكان الريف، ما زالت تحول دون تنفيذ الأهداف العالمية لمنظمة الأغذية والزراعة. وفي مناطق

كثيرة، أدى الإهمال الطويل للأمد للقطاع الزراعي إلى الحد من قدرته على أن يكون محركاً للنمو الاقتصادي ولم يولد فرص عمالة وإدراج دخل كاف.

63- ومع أن سبل المعيشة الريفية الملائمة أمر جوهري للأمن الغذائي وللرفاه، فإن سبل المعيشة في سياق ريفي متطور تنبع في معظمها من الإنتاج المباشر، وأيضاً من العمالة في المزرعة وخارجها. بيد أن الإنتاجية المنخفضة وسوء ظروف العمالة يشكلان عقبتين رئيسيتين تحولان دون خروج أعداد كبيرة من الأشخاص من دائرة الفقر.

64- ومن اللازم أن تكفل الحكومات استمرار احتلال الزراعة والتنمية الريفية، إلى جانب الحد من الفقر في الريف، مكانة عالية على جداول أعمالها بشأن السياسات. ومن اللازم أن تساعد هذه السياسات على زيادات الإنتاجية في أوساط صغار المزارعين والمزارعين الأسريين، مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب، وأن تروج لظروف وفرص العمل اللائقة في المزرعة وخارجها، وأن تعزز الترتيبات المؤسسية في المناطق الريفية. وتشمل العناصر الأساسية الأخرى للسياسات اللازمة للتصدي للفقر ما يلي: تيسير الحصول على التكنولوجيا والمدخلات، وتقديم دعم هادف للمزارع الصغيرة والأسرية والتعاونيات ورابطات المزارعين، لا سيما بهدف تحسين الاندماج في الأسواق وسلاسل الإنتاج، وتوفير الحماية الاجتماعية وشبكات سلامة الإنتاج من أجل سكان الريف، وتوفير استراتيجيات خروج فعالة في نهاية المطاف من قطاع الزراعة إلى سبل معيشة ريفية وحضرية بديلة ومستدامة.

65- ويأخذ الهدف الاستراتيجي 3 في الاعتبار الضرورات المذكورة أعلاه، مع التشديد على تهيئة بيئات مساعدة فعالة لتمكين جماعات فقراء الريف والمحرومين فيه من الإفلات من براثن الفقر الذي يحاصره حالياً، وصياغة وتنفيذ سياسات محسنة كثيراً. وسيركز العمل على: (1) تحسين توجيه السياسات، والأطر السياساتية والقانونية للإدارة المشتركة للموارد الطبيعية، وتحسين إدارة الأراضي، وزيادة الإنتاجية وزيادة مستدامة، وتحسين تقديم الخدمات، ووجود منظمات شاملة للمنتجين؛ و (2) إتاحة فرص عمالة ريفية لائقة في المزرعة وخارجها للرجال والنساء والشباب؛ و (3) تعظيم أوجه التآزر بين تدابير الحماية الاجتماعية وبرامج التنمية الريفية.

66- وفي الوقت ذاته، ستتطلب مواضيع متعددة شاملة لمختلف القطاعات اهتماماً، وهي: المساواة بين الجنسين والنهج المراعية للمنظور الجنساني؛ وتقديم الدعم للجماعات المحرومة (من قبيل الشباب وكبار السن والشعوب الأصلية)؛ وإدراج الأبعاد الزراعية - الإيكولوجية والاجتماعية - الثقافية والاقتصادية والسياسية المتنوعة؛ وتوفير معلومات مستندة إلى أدلة، بما في ذلك الدروس المستفادة وتحليل أثر السياسات السابقة؛ وتحقيق أمن التغذية عن طريق سياسات وبرامج واستثمارات مراعية للتغذية في مختلف القطاعات؛ ووجود نظم للحكومة على جميع المستويات، بحيث يتسنى أن تكون الجهود الرامية إلى الحد من الفقر مستدامة وفعالة.

الهدف الاستراتيجي 4: التمكين من وجود نُظم للزراعة والأغذية  
أكثر شمولاً وكفاءة على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي

67- ستساهم منظمة الأغذية والزراعة في وجود نظم للزراعة والأغذية أكثر شمولاً وكفاءة على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي بتحقيق ثلاث نتائج تنظيمية:

- وجود سياسات وأطر تنظيمية ومنافع عامة تعزز شمول نظم الأغذية والزراعة وكفاءتها؛
- تحسين التعاون بين القطاعين العام والخاص في التصدي للتحديات والمخاطر التي يواجهها الصغار والمحرومون ممن يشاركون في نظم الأغذية والزراعة؛
- وجود اتفاقات وآليات دولية تروج للأسواق الشاملة والمتسمة بالكفاءة.<sup>15</sup>

68- تشهد نظم الأغذية والزراعة في العالم تغيرات هائلة، وتزايد عولمتها وبتزايد تركيزها وتصنيعها وكثافة استخدام العلم فيها. وهذه التغيرات تيسر عموماً النمو العام وتزيد من الكفاءة، ولكنها قد تؤدي في الوقت نفسه إلى وجود حواجز تنافسية أمام المنتجين والمصنعين الذين يعملون على نطاق صغير أو نطاق متوسط ولذا فإنها قد تؤدي إلى حدوث تدهور كبير في أساليب الحياة وفرص العمل في المناطق الريفية. وهذه التغيرات البعيدة المدى تعني ضمناً ضرورة أن يتبنى واضعو السياسات وغيرهم من الجهات المعنية منظوراً متكاملًا لنظم الأغذية وسلاسل الإمداد بالأغذية، من أجل تحقيق مواءمة تطورها إلى أقصى حد ممكن مع الأهداف العامة المتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر في الريف والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

69- وفي الوقت ذاته، يوجد ضغط متزايد على الموارد الرئيسية لإنتاج الأغذية والزراعة، بينما يجب تلبية مطالب المستهلكين المتزايدة والمتنوعة، مما يضيف إلحاحية كبيرة على جعل النظم الزراعية الحالية التي تتطور بسرعة تعمل بطريقة آمنة ومستدامة. ومن الضروري أخلاقياً وسياسياً أيضاً جعل نُظم الأغذية والزراعة أكثر شمولاً، بحيث تضم جميع المشاركين ويجري تمكينهم.

70- وينبغي أن يستفيد العمل على تحقيق الهدف الاستراتيجي 4 من قاعدة الأدلة الكبيرة الموجودة لدى المنظمة ومن خبرتها بالعوامل الرئيسية التي تؤثر على شمول نظم الأغذية والزراعة وكفاءتها. وتشمل المزايا الأخرى ما يوجد لدى المنظمة من خبرة فنية بالغة القوة فيما يتعلق بتحليل الاتجاهات ووضع إسقاطات لها؛ وإسداء المشورة بشأن السياسات المتعلقة بالاستجابات الملائمة على الصعيد القطري، بما يشمل الوصول إلى الأسواق؛ والحوكمة. ويجب أن ترمي إصلاحات السياسات وتنمية القدرات في سياق الهدف الاستراتيجي 4 إلى تهيئة بيئات تمكينية أكثر فعالية على

15 يشير مصطلح "الاتفاقات الدولية" إلى الأطر والخطوط التوجيهية والمدونات التي تروج للإنصاف والشمول والكفاءة في الأسواق.

الصعيد الوطني؛ وإشراك القطاع الخاص على نحو ملائم؛<sup>16</sup> وكفالة عدالة الأسواق الدولية وكفاءتها. ويجب أيضاً معالجة الشواغل المتعلقة بالتطوير المؤسسي وبشمول وكفاءة أنشطة ما بعد الإنتاج.

71- وفي سياق النتائج التنظيمية للهدف الاستراتيجي 4، سيتوقف إلى حد كبير وجود نظم للأغذية والزراعة أكثر شمولاً وكفاءة على اتخاذ إجراءات هادفة تتناول: المواصفات؛ والخدمات التنظيمية؛ والتكنولوجيات؛ وأداء الأسواق؛ ومؤسسات القطاعين العام والخاص والعلاقات بينهما وجهودهما الاستثمارية المشتركة؛ والأدوات التي تؤثر على التجارة.

#### الهدف الاستراتيجي 5: زيادة صمود سُبل المعيشة في مواجهة التهديدات والأزمات

72- ستساهم منظمة الأغذية والزراعة في زيادة صمود سُبل المعيشة في مواجهة التهديدات والأزمات عن طريق أربع نتائج تنظيمية:

- تحسين النظم والأطر التنظيمية القانونية والسياساتية والمؤسسية لإدارة مخاطر الكوارث والأزمات من أجل الزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية؛
- تحديد التهديدات المعروفة والمستجدة للأغذية والتغذية والزراعة، والتنبؤ بها وتحليلها ورصدها واتخاذ قرارات وإجراءات ملائمة استناداً إليها؛
- تعزيز القدرات من أجل الوقاية من الكوارث والأزمات التي تهدد نظم الأغذية والزراعة وكذلك من أجل الحد من احتمال حدوثها ومن شدتها، فضلاً عن التخفيف من آثارها؛
- إدارة الكوارث والأزمات التي تؤثر على نظم الزراعة والأغذية إدارة فعالة وبطريقة مسؤولة، بما يشمل التأهب، والاستجابات القوية، والتحويلات الفعالة في أعقاب الأزمات.

73- و (الصمود) يُفهم عموماً على أنه القدرة على منع الكوارث والأزمات، فضلاً على التكهن بها وامتصاصها واستيعابها أو التعافي منها في الوقت المناسب وبطريقة تتسم بالكفاءة والاستدامة. وهذا يشمل حماية نُظم سُبل المعيشة في مواجهة التهديدات التي تتعرض لها الزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (والصحة العامة المتصلة بها)، وإعادة تلك النظم وتحسينها.

16 يشكّل القطاع الخاص جزءاً من الاقتصاد لا تسيطر عليه الدولة، ويديره أفراد وشركات لأغراض الربح. وهو يشمل الشركات الخاصة، فضلاً عن التعاونيات ومنظمات المنتجين.

74- والصمود والقابلية للتأثر هما وجهان لعملة واحدة. فالصمود يعكس القدرات على إدارة الأزمات؛ والقابلية للتأثر هي درجة القابلية للتأثر بالهزات. ويتسم صمود المجتمعات المحلية بأهميته البالغة عندما تتعرض المؤسسات لتحديات، مثلاً في الأزمات الممتدة والنزاعات العنيفة والتحويلات اللاحقة للأزمات.

75- ونظّم سبل المعيشة الصامدة يمكن أن تصمد في مواجهة التهديدات أو تتكيف مع مسارات جديدة في أوقات الأزمات. وهذا الصمود هو خط الدفاع الأول - والوحيد في بعض الأحيان - بالنسبة لذوي الحيازات الصغيرة الضعفاء عندما تصبح التهديدات أزمات، مثلاً عندما تفوق أخطار طبيعية (من قبيل الأعاصير وحالات الجفاف وغزو الجراد) قدرات مجتمع على التأقلم، بحيث يتحول التهديد إلى كارثة. فأولئك الذين تكون قدرتهم على حماية أنفسهم من آثار أزمة هي قدرة محدودة يخاطرون بالتعرض لعواقب تدوم مدى العمر وتنتقل بين الأجيال، عندما ينزلق من يكون لديهم أمن غذائي هش إلى سوء التغذية وعندما يسقط الفقراء في دائرة العوز.

76- والقدرات على استيعاب الهزات وإدارتها كثيراً ما يستنزفها تواتر وحجم الأزمات وتأثيراتها المتراكمة. فالأزمات المتكررة المتعددة الأوجه أدت إلى تآكل سبل معيشة وإلى استخدام الموارد الطبيعية استخداماً غير قابل للاستدامة، بما يترتب على ذلك من نتائج ضارة بالنسبة للملايين من الفقراء والمهمشين. وهذا يتفاقم بفعل قصور البيئات المؤسسية التي ينبغي لولا ذلك أن تحمي سبل المعيشة وتصونها.

77- ويجسّد الهدف الاستراتيجي 5 ضرورة الحد من المخاطر والترويج لترتيبات التأهب والتعافي من أجل كفاءة وجود أوجه تآزر قصوى فيما بين الجهود الإنسانية والتنموية والاستثمارية، مع القيام أيضاً ببناء القدرات للتعامل مع المجموعة الكاملة من إجراءات إدارة المخاطر والأزمات وما يتصل بها من تحولات. ويتمثل جانب أساسي في حقيقة الأمر في الاستثمار للعمل على إيجاد سبل معيشة صامدة ومجتمعات سلمية، مع توليد النمو. وينبغي أن يركز العمل الإنساني في المقام الأول على إنقاذ الأرواح وسبل المعيشة، بينما ينبغي أن تجسّد البرامج التنموية تدابير للحد من المخاطر. والوقاية، والتخفيف من الآثار، والتأهب، والاستجابة، والتعافي، وإعادة التأهيل هي أبعاد أساسية متناولة في إطار الهدف الاستراتيجي 5 بطريقة كلية قدر الإمكان.

78- وثمة أوجه تكامل، فضلاً عن حدود واضحة بدرجة معقولة، بين الهدف الاستراتيجي 5 والأهداف الاستراتيجية الأخرى. ففي أوقات الأزمات والكوارث، من المهم أن تركز الإجراءات ذات الصلة على أهداف تنموية أوسع نطاقاً وأن تحقق الصمود كجزء من الالتزامات بمكافحة الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (الهدف الاستراتيجي 1). والهدف الاستراتيجي 5 يرتبط أيضاً ب: استدامة النظم الإيكولوجية والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه (الهدف الاستراتيجي 2)؛ والحد من الفقر/التخفيف منه وشبكات السلامة الاجتماعية (الهدف الاستراتيجي 3)؛ وقدرة الأسواق والقطاع الخاص على البقاء (الهدف الاستراتيجي 4). ويساهم الهدفان الاستراتيجيان 1 و 4 في الحد من المخاطر الأطول أجلاً والضغط التي تنجم عن تقلب أسعار الأغذية في العالم والطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية، بينما يركز الهدف الاستراتيجي 5 على الحد من مخاطر الكوارث والأزمات.

## ثالثاً – الجزء الثالث: مخطط الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017

### ألف – إطار منظمة الأغذية والزراعة القائم على النتائج

#### السياق

79- إن رؤية منظمة الأغذية والزراعة والأهداف العالمية وافقت عليها الأجهزة الرئاسية باعتبارها جزءاً من الإطار الاستراتيجي الحالي، ولم تتغير في هذا الاستعراض (انظر الجزء الثاني – ألف).

80- وقد أرسى المؤتمر<sup>17</sup>، في دورته السادسة والثلاثين التي عُقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2009، نهجاً متجدداً لبرنامج وميزانية منظمة الأغذية والزراعة يقوم على النتائج ويتسق مع الإجراءات المنبثقة من خطة العمل الفورية بشأن أولويات المنظمة وبرامجها. وتطبق الخطة المتوسطة الأجل ذات الأربع سنوات المبادئ والعناصر الرئيسية لهذا النهج المحسن القائم على النتائج، الذي يتألف، على النحو المبين في الإطار الاستراتيجي، مما يلي:

- **أهداف إستراتيجية** تمثل النتائج التنموية التي تساهم في تحقيق الأهداف العالمية؛
- **أهداف وظيفية** تهيئ البيئة التمكينية لعمل منظمة الأغذية والزراعة؛
- **وظائف رئيسية** بوصفها وسائل العمل البالغة الأهمية التي يجب أن تستخدمها منظمة الأغذية والزراعة لتحقيق النتائج؛
- **نتائج تنظيمية** (كانت تسمى سابقاً باللغة الانكليزية "Organizational Results") تحدد نتيجة عمل منظمة الأغذية والزراعة، مقيسة بـ **مؤشرات وأهداف**، التي تساهم في تحقيق الأهداف.

81- واستناداً إلى عملية التفكير الاستراتيجي التي بدأت في يناير/كانون الثاني 2012، فضلا عن تجربة اتباع نهج قائم على النتائج أثناء الفترة 2010-2011، يجري إدماج عدة مجالات للتحسين في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017 التي هي قيد الإعداد حالياً. وهذه المجالات تتعلق بما يلي: (1) خفض عدد الأهداف الاستراتيجية الشاملة لمختلف القطاعات والمركزة والنتائج التنظيمية التي توضع مع وجود صلة واضحة لها بالأهداف العالمية من خلال غايات النتائج والنواتج مقيسة بمؤشرات وأهداف؛ و(2) إدخال هدف لكفالة المعرفة الفنية والجودة والخدمات من جانب الإدارات؛ و(3) إيلاء اهتمام محدد لمجال عمل شاملين لمختلف القطاعات، يتعلقان بالشؤون الجنسانية والحوكمة، وتعميمهما في جميع الأهداف الاستراتيجية؛ و(4) تعديل الأهداف الوظيفية؛ و(5) استعراض الوظائف الرئيسية وتطبيقها تطبيقاً أقوى.

### الأهداف الاستراتيجية

82- تعبر الأهداف الاستراتيجية عن النتائج التنموية، في البلدان والأقاليم وعالمياً، المتوقع تحقيقها خلال إطار زمني طويل الأجل (عشر سنوات) من جانب الأعضاء استناداً إلى تدخلات منظمة الأغذية والزراعة التي تضيف قيمة. والأهداف الاستراتيجية المحددة في الإطار الاستراتيجي المراجع تتسم بسمات متعددة ستحسن تركيز نتائجها: فهي مرتبطة بالأهداف العالمية ارتباطاً مباشراً بدرجة أكبر؛ وهي أقل عدداً (خمسة مقارنة بما يبلغ 11 في الإطار الاستراتيجي الحالي)؛ وستكون هناك مؤشرات لتحقيقها (انظر أدناه)؛ وستصف خطط عمل ملموسة النهج العام الذي ستتبعه منظمة الأغذية والزراعة لمعالجة القضايا والمشاكل المحددة في إطار الأهداف الاستراتيجية. والأهداف الاستراتيجية الخمسة هي:

- (1) استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
- (2) زيادة وتحسين توفير المنافع والخدمات من قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة
- (3) الحد من الفقر في الريف
- (4) التمكين من وجود نُظم للأغذية والزراعة أكثر شمولاً وكفاءة على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي
- (5) زيادة صمود سبل المعيشة في مواجهة التهديدات والأزمات

83- وهذه الأهداف الاستراتيجية والمبتكرات المبرزة أعلاه يجري إدخالها في الخطة المتوسطة الأجل التي هي قيد الإعداد.

### خطط العمل

84- تصف خطط العمل الاستراتيجية العامة التي ستتبعها منظمة الأغذية والزراعة للعمل بشأن القضايا والمشاكل المحددة لكل هدف استراتيجي، على النحو المفصل في الجزء الثالث - جيم. وسيجري تنفيذ خطط العمل باعتبارها برامج مؤسسية تكملها مبادرات برامجية إقليمية. وكل خطة عمل سيوجهها قائد برنامج هدف استراتيجي.

### المعرفة الفنية والجودة والخدمات

85- سيتناول هدف سادس توفير المعرفة الفنية والجودة والخدمات لعمل المنظمة، بما يشمل العمل المعياري الأساسي.

86- وستساهم الإدارات في إطار الهدف السادس المذكور أعلاه في مجالات محددة للعمل الفني والمعياري والمتعلق بوضع المواصفات، بما في ذلك خدمة اللجان الفنية. وستدير أيضاً الشبكات الفنية التي سيجري تنظيمها حسب التخصصات الرئيسية في جميع المواقع كأداة لتنمية قدرات الموارد البشرية. وسيكون هذا إضافة إلى تكليف الموظفين العاملين في الإدارات الفنية بالمقر الرئيسي بقضاء جزء من وقتهم في العمل تحت التوجيه والإشراف العامين من قادة البرامج، على النحو المطلوب، وذلك كدعم مباشر لتحقيق الهدف الاستراتيجي المعني تحت مسؤولية قادة البرامج.

#### *الموضوعان الشاملان لمختلف القطاعات المتعلقة بالشؤون الجنسانية والحوكمة*

87- على النحو المبرز في الجزء الثاني - دال، ستوضع خطط العمل وتنفذ مع إيلاء الاهتمام الواجب لموضوعين شاملين لمختلف القطاعات يتعلقان بالشؤون الجنسانية والحوكمة، وذلك لكفالة إدماج منظورتهما وتُهجّهما إدماجاً تاماً في عمل المنظمة البرنامجي. وستوضع خصيصاً لكل هدف استراتيجي مجالات تركيز منبثقة من هذين الموضوعين الشاملين لمختلف القطاعات، وستتناول خطط العمل ذات الصلة الجوانب المتعلقة بالشؤون الجنسانية والحوكمة بمساعدة مؤشرات قابلة للقياس أو نواتج محددة داخل إطار النتائج الجديد. وسيكفل هذا المواءمة الكاملة للمتطلبات المتعلقة بالشؤون الجنسانية والحوكمة في مراحل شتى: الإعداد والتنفيذ والرصد والإبلاغ.

88- ويوفر هذا النهج قدراً أكبر من الشفافية وضماناً لإدماج الشؤون الجنسانية والحوكمة في جميع أنشطة المنظمة. وسيكون متسقاً مع قرار<sup>18</sup> المؤتمر، الذي قرر، عند إدخال نظام البرنامج والميزانية المنقح للمنظمة في عام 2009: "أن يُدمج المنظور الجنساني إدماجاً كاملاً في الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل، وألا تظل هناك خطة عمل منفصلة بشأن المنظور الجنساني والتنمية"

#### *الأهداف الوظيفية*

89- تشكل الأهداف الوظيفية جانباً أساسياً من جوانب البيئة التمكينية داخل منظمة الأغذية والزراعة لدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وهي تنص على تقديم الخدمات بفعالية، مع إيلاء العناية الواجبة للكفاءة.

90- وكانت الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013 تتضمن هدفين وظيفيين: الهدف الوظيفي Y، الذي يرمي إلى الإدارة المتسمة بالكفاءة والفعالية ويضم الميزانية الإدارية للمنظمة؛ والهدف الوظيفي X: "التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن"، الذي يرمي إلى إيجاد توجهٍ وتعزيز وتركيز استراتيجي على المزايا النسبية، وحوكمة عمليات منظمة الأغذية والزراعة في مجملها والإشراف عليها على نحو أكثر فعالية.

91- وفي الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017، سيجري الإبقاء على الهدف الوظيفي المتعلق بالإدارة المتسمة بالكفاءة والفعالية (الهدف الوظيفي Y حالياً)، مع التحديد الواضح للموارد المكرسة للعمل الإداري<sup>19</sup> وتوفير مؤشرات للأداء تتعلق بالكفاءة والفعالية.

92- وستُعاد صياغة الهدف الوظيفي X مع التعبير بمزيد من الوضوح عن الخدمات التمكينية المقدمة، بما يشمل الموارد المخصصة لمجالات من قبيل تكنولوجيا المعلومات، وتقديم الدعم للبلدان الأعضاء، والإشراف والترويج والاتصال والشراكات. وسيتناول هذا، في جملة أمور، الشواغل التي أعرب عنها الأعضاء في الماضي وهي أن المعلومات المتعلقة بالهدف الوظيفي X غير واضحة مقارنةً بالأهداف الاستراتيجية.<sup>20</sup>

#### الوظائف الرئيسية

93- تمثل الوظائف الرئيسية، باعتبارها سبل العمل البالغة الأهمية التي يجب أن تستخدمها منظمة الأغذية والزراعة لتحقيق النتائج، أنواع التدخلات التي ستعطي لها المنظمة أولوية في خطة عملها. وقد جرى تناول مفهومي المزايا النسبية والوظائف الرئيسية تناولاً مستفيضاً في عدد من الوثائق المؤسسية، من قبيل الإطار الاستراتيجي للفترة 2000-2015 والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013. وجرى بحث مفهوم الوظائف الرئيسية، فضلاً عن المزايا النسبية، مرة أخرى من خلال عملية التفكير الاستراتيجي. وتوصف في الجزء الثاني - جيم مجموعة منقحة تضم سبع وظائف أساسية مقترحة.

#### النتائج التنظيمية

94- في إطار الأهداف الاستراتيجية، يجب قياس نتائج تنظيمية أكثر تحديداً بواسطة مؤشرات ذات أهداف من المتوقع تحقيقها على مدى فترة أربع سنوات من خلال استخدام البلدان والشركاء لنواتج منظمة الأغذية والزراعة وخدماتها. وفي مخطط الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017 المستندة إلى خطط العمل الأولية الخمس، جرى تخفيض عدد هذه النتائج التنظيمية المدرجة في إطار الأهداف الاستراتيجية تخفيضاً كبيراً مما يوفر أساساً لمزيد من التركيز وتحديد الأولويات.

95- وعلى هذا المستوى تؤخذ في الاعتبار مباشرةً الأولويات المعرب عنها من المؤتمرات الإقليمية واللجان الفنية عند صياغة مجالات التركيز والنواتج التي يجب إنتاجها. وعلاوة على ذلك، تهتدي أيضاً عملية تحديد مجالات العمل ذات الأولوية على الصعيدين الإقليمي الفرعي والإقليمي، بما في ذلك عن طريق المؤتمرات الإقليمية واللجان الإقليمية المتخصصة، بأطر البرمجة القطرية، التي توضع مع الحكومات المعنية لتركييز جهود منظمة الأغذية والزراعة على

19 الوثيقة CR 10/2009، فقرة المنطوق 1 (ج)

20 الوثيقة CL 141/8، الفقرة 7، والوثيقة CL 141/9، الفقرة 35، مع تقديم معلومات لاحقاً في الوثيقة C 2011/3 - المذكرة الإعلامية رقم 2

أولويات وطنية محددة تحديداً جيداً. وهذا النهج الشامل المتدرج من أسفل إلى أعلى قد صب في عملية التفكير الاستراتيجي ويتخلل عملية صياغة الأهداف الاستراتيجية والنتائج التنظيمية.

#### المؤشرات والأهداف

96- لقد طلب المجلس والمؤتمر، عند مراجعتهم الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013، من الأمانة مواصلة تحسين صياغة مؤشرات وأهداف للإنجاز، وذلك لتوفير أساس سليم لإدارة الأداء والإبلاغ عنه. وكانت هناك عدة قضايا يجب معالجتها في هذا الصدد: فالأهداف الاستراتيجية الحالية لم تكن قد صيغت مؤشرات ذات صلة بها؛ والمؤشرات على مستوى النتائج التنظيمية لا تكون بوجه عام مؤشرات "للنتيجة" أو تتغير نتيجة للإجراءات التي تتخذها المنظمة؛ وكان يلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لصياغة مؤشرات قابلة للقياس وذات أسس؛ ويجب موازنة تكلفة قياس الأداء مع الفوائد التي تتحقق.

97- وهذه القضايا تُعالج بطريقة منهجية من خلال عملية تشاورية وتعاونية أثناء إعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017، بما يشمل تنقيح نموذج سلسلة النتائج المؤسسية لتوضيح مسارات الأثر التي تساهم من خلالها منظمة الأغذية والزراعة في النتائج التنموية على مستوى الأهداف الاستراتيجية. وسيستمر مضي العمل المرتبط بذلك قُدماً في الفترة 2012-2013.

98- ويلخص الجدول التالي المكونات الرئيسية للإطار الاستراتيجي المراجع والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017:

## إطار نتائج منظمة الأغذية والزراعة : المكونات الرئيسية

### رؤية منظمة الأغذية والزراعة

عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية تساهم فيه الأغذية والزراعة في تحسين مستويات معيشة الجميع، وخصوصاً الفئات الأشد فقراً، بطريقة اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة.

### الأهداف العالمية الثلاثة للأعضاء:

- خفض العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الجوع، والعمل تدريجياً على كفالة وجود عالم تتوفر فيه للناس في جميع الأوقات أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة؛
- استئصال الفقر ودفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع، بزيادة إنتاج الأغذية، وتحسين التنمية الريفية، وتوفير سبل معيشة مستدامة؛
- تحقيق الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي والمياه والهواء والمناخ والموارد الوراثية، لما فيه صالح الأجيال الحاضرة والمقبلة.

### الأهداف الاستراتيجية

- 1- استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
- 2- زيادة وتحسين توفير المنافع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة
- 3- الحد من الفقر في الريف
- 4- التمكين من وجود نُظم زراعة وأغذية أكثر شمولاً وكفاءة على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي
- 5- زيادة صمود سبل المعيشة في مواجهة التهديدات والأزمات

### الهدف الإضافي

الجودة الفنية، والمعرفة، والخدمات

### الموضوعان الشاملان لمختلف القطاعات

- الشؤون الجنسانية
- الحوكمة

### الوظائف الرئيسية

- 1- تيسير ودعم البلدان في إعداد وتنفيذ صكوك معيارية وصكوك تحدد مواصفات، من قبيل الاتفاقات الدولية ومدونات السلوك والمواصفات الفنية وغيرها؛
- 2- تجميع بيانات ومعلومات في المجالات ذات الصلة بمهمة منظمة الأغذية والزراعة وتحليلها ورصدها وتحسين الحصول عليها؛
- 3- تيسير إجراء حوار بشأن السياسات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري وتشجيعه ودعمه؛
- 4- إسداء المشورة ودعم تنمية القدرات على الصعيدين القطري والإقليمي لإعداد سياسات واستثمارات وبرامج مستندة إلى أدلة وتنفيذها ورصدها وتقييمها؛
- 5- إسداء المشورة ودعم الأنشطة التي تجمع المعارف والتكنولوجيات والممارسات الجيدة في مجالات مهمة منظمة الأغذية والزراعة ونشرها وتحسين استيعابها؛
- 6- تيسير إقامة شراكات من أجل الأمن الغذائي والتغذوي، والزراعة والتنمية الريفية، بين الحكومات والشركاء في التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛
- 7- الترويج والاتصال على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي في مجالات مهمة منظمة الأغذية والزراعة

### الأهداف الوظيفية

- الإدارة
- المجالات التمكينية الأخرى، مثل تكنولوجيا المعلومات، وتقديم الدعم للدول الأعضاء، والاتصال، وإقامة الشراكات، والترويج

### باء - تدابير التنفيذ

99- إن المقصود بإطار النتائج الجديد النابع من عملية التفكير الاستراتيجي والتدابير التحولية المبينة في الوثيقة CL 145/3 هو كفاءة وجود نظام متنسق ومتين يتيح للمنظمة أن تركز على أهدافها الاستراتيجية على النحو الأكثر كفاءة وفعالية ومع وجود خطوط واضحة للمساءلة.

100- ومن العناصر الهامة في هذا النظام هيكل فصول الميزانية. فهذا ليس فحسب الهيكل الذي يوافق على ضوءه المؤتمر على ميزانية فترة السنتين، بل إنه يوجه أيضا عمليات التخطيط لفترة السنتين ورصدها والإبلاغ بشأنها. وإضافة إلى توفير إطار يتسم بالشفافية لإنجاز الأهداف الاستراتيجية وتحقيق أثرها، يعكس أيضا هيكل فصول الميزانية أهمية عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجالي المعرفة ووضع المواصفات. وسيجري إعداد الهيكل الجديد لفصول الميزانية من أجل برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015 بهدف عرض الاستخدام المخطط للموارد بطريقة واضحة ومنتسقة وبما يشمل المساءلة الواجبة.

101- وهيكل فصول الميزانية لبرنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015 النابع من الإطار الاستراتيجي المراجع والخطة المتوسطة الأجل اللذين ما زال قيد الإعداد من المتوقع، رغم أن هذا يمثل عملاً لا يزال يمضي قدماً، تحديده بواسطة فصول في الميزانية مكرسة لما يلي:

- الأهداف الاستراتيجية - فصول محددة تضم الموارد اللازمة لتنفيذ خطط العمل في إطار الأهداف الاستراتيجية الخمسة؛
- الجودة الفنية والمعرفة والخدمات، التي تضم في جملة أمور القيادة الفنية الأساسية، والأنشطة المعيارية، وضمان الجودة؛
- الأهداف الوظيفية، مع تخصيص فصل للهدف الوظيفي Y الحالي وزيادة توضيح عرض الهدف الوظيفي X الحالي؛
- الطوارئ والنفقات الرأسمالية والنفقات الأمنية، على الترتيب؛
- برنامج التعاون التقني وممثليات منظمة الأغذية والزراعة، على الترتيب

102- وقد بدأ بالفعل في الفترة 2010-2013 اتباع نهج الإدارة بأسلوب المصفوفة، بحيث يتولى المديرون مسؤوليات داخل الهيكل التنظيمي وأيضاً داخل إطار النتائج؛ ولكن الموارد كانت تُحطّط وتُنظّم حسب الهيكل التنظيمي. وفيما يتعلق بالفترة 2014-2017، سيحدث تحوّل هام، بحيث سيتولى قادة برامج الأهداف الاستراتيجية المسؤولية الكاملة عن خطط عمل الأهداف الاستراتيجية ذات الصلة، بما في ذلك التخطيط للاحتياجات من الموارد.

103- وستكون الجودة الفنية والمعرفة والخدمات تحت مسؤولية رؤساء الإدارات المسؤولين عن المعارف والخدمات الفنية ذات الصلة. وسيكونون مسؤولين عن التخطيط للعمل وميزنته ورصده والإبلاغ عنه، والاستفادة من وقت الموظفين الذين يعملون تحت إشرافهم المباشر.

104- وبينما يسهم برنامج التعاون التقني وتسهم ممثلات منظمة الأغذية والزراعة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية،<sup>21</sup> فإن مواردهما ستظل في فصلين مستقلين لأنهما يخضعان للتخطيط المباشر والسيطرة الإدارية لمديري برامج الأهداف الاستراتيجية.

105- أما الأهداف الوظيفية التي تهيئ البيئة التمكينية فستكون تحت مسؤولية أمناء الأعمال المؤسسية ذات الصلة. وستساعد تدابير التعزيز المؤسسي والتغيرات التحولية التي يجري إدخالها في فترة السنتين الحالية على تحسين المواءمة بين الهياكل التنظيمية والمسؤولية الوظيفية.<sup>22</sup>

### جيم - خطط العمل المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية

#### مقدمة

106- تصف خطط العمل الاستراتيجية العامة التي ستتبعها منظمة الأغذية والزراعة للعمل فيما يتعلق بالقضايا والمشاكل المحددة لكل هدف استراتيجي. وهي تبين القضايا الرئيسية المختارة، وطريقة استخدام الوظائف الرئيسية، وتحدد المجالات التي ستلزم فيها إقامة شراكات لتحقيق النتائج التنظيمية التي اختيرت مع نواتج إشارية. وتجري صياغة مؤشرات وأهداف لقياس إنجاز النتائج التنظيمية والمساهمات في النتائج التنموية المرتبطة بكل هدف استراتيجي. وستتضمن خطط العمل أنشطة ستعدها في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة وفي الميدان وحدات تنظيمية مختلفة، فردياً أو بالتعاون بين وحدتين أو أكثر.

107- وسيستند تنفيذ خطط العمل إلى تطبيق الوظائف الرئيسية السبع التي تمثل الأدوات الرئيسية لعمل منظمة الأغذية والزراعة. وسيتوقف مدى التشديد والأهمية النسبية التي ستطبق بها كل وظيفة أساسية على الخصائص المحددة للنواتج المخططة والأنشطة ذات الصلة.

108- وستشمل خطط العمل مبادرات إقليمية برنامجية. وهذه المبادرات تمثل جهوداً مركزة لمعالجة موضوع رئيسي للهدف الاستراتيجي وألوية ذات صلة حددها بوضوح أحد المؤتمرات الإقليمية. ويجري تجريب استخدامها في الفترة 2012-2013 من خلال حساب أمانة متعدد التخصصات.<sup>23</sup> ومن المتصور أن تتضمن كل خطة عمل مبادرتين إقليميتين برنامجيتين على الأقل.

21 الوثيقة CL 145/3، الفقرات 15-17، والوثيقة CL 145/8

22 الوثيقة CL 145/3، الفقرتان الثانية والثالثة

23 الوثيقة CL 145/3، الجزء الثاني - جيم

109- وفي برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015، سيجري تنظيم برامج مؤسسية لكل هدف استراتيجي من أجل: الإشراف على تنفيذ خطط العمل، وتوفير قيادة مفاهيمية، والمشاركة في التنفيذ، والتعاون في تعبئة موارد خارجية، وتوفير مساهمة مؤسسية عامة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المحددة لكل نتيجة تنظيمية.

110- وستكون خطط العمل أيضاً بمثابة مجالات التركيز المؤثرة المتوقعة في الوثيقة CR 10/2009، أي المجالات ذات الأولوية لتوجيه تعبئة موارد خارجة عن الميزانية، وتيسير الإشراف على الموارد الخارجة عن الميزانية في مجالات التأثير الأساسية وزيادة الاتساق بين الأنشطة الممولة من البرنامج العادي والأنشطة الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

### الهدف الاستراتيجي 1: استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

#### خطة العمل (النسخة الأولية)

#### السياق والأساس المنطقي

111- توجد قدرة كافية في العالم لإنتاج ما يكفي من الغذاء لإطعام الجميع بدرجة كافية؛ ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق خلال العقد المنصرم، ما زال 870 مليون شخص يعانون من الجوع المزمن. وفي صفوف الأطفال، يقدر أن مائة وواحد وسبعين مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء تغذية مزمن (متقزمو النمو)، وأن 104 ملايين طفل ناقصو الوزن، وأن نحو 55 مليون طفل لديهم سوء تغذية حاد (هزال). وعلاوة على ذلك، يعاني من نقص في المغذيات الدقيقة، أو "الجوع الخفي"، أكثر من ملياري شخص على نطاق العالم، مما يعوق التنمية البشرية والاجتماعية - الاقتصادية ويسهم في إدامة دورة مغلقة من سوء التغذية ونقص التنمية. وفي الوقت نفسه، يقدر أن 1,4 مليار شخص يعانون من الوزن الزائد وأن 500 مليون شخص يعانون من البدانة. وعدا عن الأبعاد الأخلاقية لهذه المشكلة المعقدة، فإن تكاليفها البشرية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع بوجه عام هائلة من حيث فقدان الإنتاجية والصحة والرفاه وانخفاض القدرة على التعلم وانخفاض درجة تحقيق الإمكانيات البشرية.

112- وتزداد صعوبة قبول استمرار الجوع وسوء التغذية في مواجهة القفزات الكبرى التي تحققت في مجالات من قبيل النمو الاقتصادي والعلم والتكنولوجيا وتوافر الأغذية. وما يلزم هو وجود التزام أقوى كثيراً، وعمل أكثر استهدافاً واتساقاً بين القطاعات ومختلف جماعات أصحاب الشأن، ووجود مسؤولية أكبر. وهذا يعني أيضاً أن هدي الأمن الغذائي والتغذوي، والإجراءات اللازمة، يجب أن يؤخذوا في الاعتبار تماماً في استراتيجيات التنمية، وأن يجري تنفيذها على النحو الصحيح، وتمويلها تمويلًا كافيًا.

113- ومن اللازم أن يضم هذا المسعى مجموعة متنوعة من أصحاب الشأن، مع مراعاة التحديات الجديدة، التي لم تُفهم بعد تماماً: مثل أثر العولمة، وسرعة التحضر، والتحول في نظم الأغذية والزراعة؛ والتغيرات الواسعة النطاق في

أساليب الحياة؛ وتغيّر المناخ وغيره من التهديدات للبيئة؛ وأوجه التقدم التكنولوجي والعلمي التي تغيّر طابع الاتصالات وإنتاج وتوزيع الأغذية والمنافع الزراعية؛ وتقلب أسعار الغذاء والطاقة.

114- ومن بين أركان إطار العمل هذا الأساسية وجود فهم مشترك للمشاكل والحلول، وتوافر بيانات ومعلومات يمكن التعويل عليها، وتوافر قدرة كافية في مجالات تحليل السياسات والبرامج وتخطيطها وتنفيذها، ووجود نظم فعالة للمساءلة مع الرصد المنتظم للمحرز ومع تقييم الأثر. وهو يقتضي أيضاً وجود آليات مؤسسية شاملة وشفافة ومستندة إلى الحقوق ووجود نظم للحوكمة قابلة للاستدامة.

### العوامل الرئيسية التي يستند إليها تصميم الهدف الاستراتيجي 1

#### الالتزام السياسي

115- خلال العقود المنصرمين قدم القادة وصناع القرار تعهدات في مناسبات شتى رفيعة المستوى بأن يحدوا من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بينما تصدّر الأمن الغذائي جداول أعمال المؤسسات الإقليمية والإقليمية الفرعية والعالمية وتجمعات البلدان (من قبيل مجموعة الـ 20 ومجموعة الثماني). ويمثل إنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة الرفيعة المستوى وإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي مبادرتين أساسيتين تبرزان أهمية الأمن الغذائي في جداول الأعمال العالمية والإقليمية. بيد أن الواقع على الأرض معقد، بحيث أن الالتزامات والإجراءات وتعبئة الموارد من جانب الجهات المعنية والشركاء غير كافية أو غير منتظمة. وعلى هذا الضوء، أهاب الأمين العام للأمم المتحدة بالقادة الذين تجمعوا في مؤتمر قمة ريو + 20 أن يتصدوا لـ "تحدي القضاء على الجوع"، وهو نداء أقرته وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقرها روما، واليونسيف، والبنك الدولي. وينبغي أن يتناول الهدف الاستراتيجي 1 في المقام الأول كيفية توليد التزام سياسي أقوى وقدرة على تعبئة الموارد على جميع المستويات، ولكنه ينبغي أن يتناول أيضاً إقامة شراكات فعالة داخل البلدان وفيما بينها، ومع المنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

116- وينبغي أن تتضمن الالتزامات وضع أهداف وسياسات وبرامج أكثر صراحة بشأن الأمن الغذائي والتغذوي، وآليات للرصد والمساءلة في الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية الرامية إلى تحقيق الرفاه البشري والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية الواسعة النطاق. ويجب أيضاً التعهد بالالتزامات راسخة بتحسين الغذاء المتناول ورفع مستويات التغذية، مع تحسين وضع المرأة والأطفال والفقراء وفئات السكان الضعيفة.

#### وجود فهم مشترك للمشاكل والحلول

117- بإمكان الاقتصاد بوجه عام، وقطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والقطاعات الاجتماعية وغيرها، الإسهام بطرائق متعددة في الأمن الغذائي والتغذوي. وهذه التفاعلات يجب أن يفهمها فهماً أفضل القادة وصناع القرار

وغيرهم من أصحاب الشأن. فكثيراً ما يُنظر إلى الحد من الجوع وإلى الأمن الغذائي على أنهما يتوقفان حصرياً تقريباً على إنتاج الأغذية أو الاكتفاء الذاتي من الأغذية، بينما لا تلقى جوانب إمكانية الحصول على الغذاء والتغذية الاهتمام المناسب. وكثيراً ما تكون هناك معلومات منفصلة أو مجزأة أو ما لا تكون هناك أي معلومات عن حالة الأمن الغذائي والتغذوي، وعن الإجراءات المتخذة في القطاعات المختلفة من جانب عديد من الجهات صاحبة الشأن، وعن أثر تلك الإجراءات. وينبغي أن يسهم الهدف الاستراتيجي 1 في توليد البيانات والإحصاءات والمعلومات الأساسية وفي إيجاد فهم مشترك متين للمشاكل والحلول.

118- ويتمثل جانب أساسي من الاستئصال المستدام للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في تبادل المعرفة والتجارب بين البلدان، التي لا يكون فيها الجوع وسوء التغذية بعيدين عن الذاكرة، وأيضا البلدان التي ما زال فيها الجوع والفقر المدقع يمثلان حقيقتين مزعجتين. وتوجد إمكانات كبيرة لزيادة سد الثغرات التكنولوجية، بما في ذلك عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وغير ذلك من أشكال تبادل المعرفة.

#### *آليات الحوكمة والتنسيق*

119- إن الأمن الغذائي مفهوم متعدد الأبعاد ويشمل أبعاد توافر الأغذية، وإمكانية الحصول عليها، واستقرارها، واستخدامها. كذلك، تتوقف التغذية الجيدة على اتخاذ إجراءات فعالة في مختلف القطاعات، بما في ذلك تحسين إمكانية الحصول على غذاء متنوع، وممارسات الرعاية والإطعام المناسبة، والتمتع بصحة وبمرفق نظافة صحية ملائمة. ومن ثم، فإن التقدم في هذا المجال الواسع النطاق يتوقف على وجود نظم حوكمة فعالة تستند إلى تعددية التخصصات وإشراك كثيرين من أصحاب الشأن، مع توافر المشاركة والشفافية والإنصاف والمساءلة كمبادئ أساسية. ومن ثم، فإن وجود آليات محسنة لحوكمة الأمن الغذائي والتغذوي ينبغي أن يفضي إلى وجود عمليات لوضع السياسات تتسم بالشمول والشفافية والمساءلة وتستند إلى أدلة، تدعمها تشريعات ملائمة ومؤسسات تؤدي عملها على نحو جيد.

120- والتحديات الرئيسية الحالية المتعلقة بارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها، وتدهور الموارد الطبيعية، والعولمة، والتحضر، وتغير المناخ، هي مجرد بضعة أمثلة للمواضع التي يمكن فيها لتعزيز آليات الحوكمة والتنسيق الفعال أن يحدثا فارقاً. والأمثلة الواضحة لتحسين حوكمة الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد العالمي هي: فرقة عمل الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي، ولجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، وكذلك لجنة الأمن الغذائي العالمي، وهي الأهم.

#### *مواءمة السياسات والبرامج والاستثمارات*

121- يجب معالجة الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتجزؤ والتضاربات الموجودة في الحافظة الحالية لسياسات وبرامج الاقتصاد الكلي والسياسات والبرامج القطاعية والمشاركة بين القطاعات، فضلاً عن نقص الاستثمار في المجالات

الأساسية. ومن اللازم تصميم وتنسيق سياسات التنمية والحد من الفقر على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وأيضاً الاستراتيجيات والبرامج على الصعيد الوطني الفرعي، باستخدام عدسة الأمن الغذائي والتغذية لكفالة الأهمية واتخاذ إجراءات هادفة نحو تحقيق الأثر المنشود. وإلى جانب أهداف الأمن الغذائي والتغذوي الصريحة، ينبغي أن تكون السياسات والبرامج والاستثمارات مدعومة بنظم معلومات وآليات كافية لرصد التقدم المحرز وتقييم الأثر.

122- ومن اللازم متابعة القرارات المتخذة على صعيد السياسات بإجراءات تنفيذية ملموسة، يدعمها تخصيص موارد وتدعمها حوافز ملائمة للاستثمارات الهادفة. ويجب تبني أطر سياسات وبرامج واستثمارات تطبق "نهج المسار المزدوج" في استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، مع إيلاء الاهتمام الواجب لدور تدابير الحماية الاجتماعية في معالجة أوجه النقص في الاستهلاك بالترافق مع إجراءات تجعل الفقراء والضعفاء أكثر صموداً وأكثر اعتماداً على أنفسهم وأكثر تمتعاً بالأمن الغذائي، وأفضل تغذية في الأجلين القصير والطويل.

#### مساهمة نظم الأغذية والزراعة في التغذية

123- يجدر تسليط الضوء على التحديات القاصرة على التغذية، لا سيما في سياق "استراتيجية ورؤية عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال التغذية" الجديتين. ولكفالة التغذية الجيدة، يجب أن تكون إمكانية الحصول على كمية ونوعية ملائمتين من الأغذية، لا سيما من جانب صغار الأطفال، مقرونة بممارسات جيدة للرعاية والإطعام (بما في ذلك توافر خيارات أغذية مغذية أمام الكبار)، إلى جانب إمكانية الحصول على الخدمات الصحية وتوافر بيئة صحية. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تكون التأثيرات السلبية لسوء التغذية المزمّن ولنقص المغذيات الدقيقة على القدرات العقلية والحالة الجسدية وإنتاجية العمل خفية في السنوات القلائل الأولى من العمر، وقد لا تصبح ظاهرة تماماً إلا بعد مضي سنوات. ومن ثم، فإن هذا قد يقلل من الإلحاحية السياسية لاتخاذ إجراءات.

124- وقد تعتبر الحكومات ويعتبر القطاع الخاص والوكالات الإنمائية الحالة التغذوية مؤشراً، لا عاملاً رئيسياً في تصميم سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ونتيجة أساسياً لتلك السياسات. وقد يعتبر أيضاً صناع القرار سوء التغذية قضية متعلقة بالصحة في المقام الأول، لا تحدياً يجب أيضاً التصدي له من خلال توفير إمكانية الحصول على غذاء متوازن. وهذا يمكن أن يفضي إلى إفراط في التشديد على التدخلات القصيرة الأجل على حساب الأهداف الأطول أجلاً.

125- ومن ثم يقتضي استئصال سوء التغذية تعزيز الالتزام السياسي وتحسين المعرفة، وتنسيق السياسات والبرامج، وتوافر القدرة لدى أصحاب الشأن على معالجة الأسباب الأساسية لسوء التغذية. وفي هذا السياق، ينبغي النظر في سياسات وبرامج لتعزيز مساهمة نظم الأغذية والزراعة في تحسين النتائج التغذوية. وكثيراً ما لا تستغل الحكومات والقطاع الخاص والوكالات الإنمائية استغلالاً كاملاً مساهمات نظم الأغذية والزراعة في استئصال سوء التغذية، لا سيما مساهمتها في تحسين جودة الأغذية والنظم الغذائية. ومن المهم الاستفادة من الإمكانيات الكاملة لنظم الأغذية والزراعة

فيما يتعلق بمشكلة سوء التغذية، واغتنام الفرص الموجودة، بحيث تُزيد تلك النظم من قدرتها على تحقيق نتائج تغذوية جيدة، وربط مساهمات الأغذية والزراعة بالمساهمات في مجالي الصحة والرعاية. ويمكن في إطار السياسات والبرامج والاستثمارات اتخاذ إجراءات تشمل النظام بأكمله، بدءاً من الإنتاج إلى التسويق والتخزين والتصنيع والاستهلاك، وأن تحسّن تلك السياسات والبرامج والاستثمارات الصلات مع القطاعات الأخرى، وعمليات الحوكمة، وبيئة السياسات، لتشكيل نظم أغذية وزراعة أكثر فعالية وأكثر مراعاة للتغذية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أيضاً دعم السياسات والبرامج الرامية إلى مكافحة الإفراط في التغذية الذي يؤدي إلى مشاكل صحية.

#### ضعف قدرات المنظمات والأفراد ومعالجة الفجوة بين الجنسين

126- يجب تعزيز قدرات المنظمات والأفراد لكفالة تنفيذ السياسات والبرامج والاستثمارات والتشريعات بفعالية في مختلف مجالات العمل الفنية. وتزويد المرأة بإمكانية الحصول على قدم المساواة مع الرجل على الأصول وموارد الإنتاج والفرص سيولد مكاسب كبيرة في قطاعي الأغذية والزراعة وللمجتمع. ويمكن أن يساعد اتخاذ إجراءات ملائمة على صعيد السياسات، مدعومة بعمل هادف، على سد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة وفي أسواق العمل في الريف.

#### الأمن الغذائي والتغذية في الحضر

127- بالنظر إلى التحضر السريع في مختلف أنحاء العالم، من اللازم معالجة الشواغل المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق الحضرية بقدر معالجتها في المناطق الريفية. ومن اللازم أن تُعالج السياسات وبرامج الاستثمار هذه الاحتياجات معالجة تامة، مع تعزيزها أيضاً الصلات بين الحضر والريف وكفالة الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية من أجل سكان الحضر وسكان الريف على حد سواء.

#### خطة العمل

128- لقد صيغت ثلاث نتائج تنظيمية لتنفيذ الهدف الاستراتيجي 1:

- (أ) تعهد البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية بالتزامات سياسية صريحة وتخصيصها موارد لاستئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛
- (ب) اعتماد البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية آليات للحوكمة شاملة ومستندة إلى أدلة من أجل استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛
- (ج) قيام البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية بصياغة سياسات وبرامج واستثمارات لاستئصال انعدام الأمن الغذائي والتغذية وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

129- وتستند هذه النتائج إلى القدرة التي تنفرد بها منظمة الأغذية والزراعة على التفاعل والعمل مع البلدان والشركاء في التنمية، لا سيما كمنتدى مستقل وحكومي دولي، ولكنه متعدد الجهات المعنية أيضا، للنقاش والتفاوض بشأن جميع القضايا المتعلقة بالأغذية والتغذية والزراعة. وهذا يشمل دور منظمة الأغذية والزراعة في دعم لجنة الأمن الغذائي المتعددة الشركاء، وأيضا في عقد ودعم اجتماعات فنية واجتماعات لوضع السياسات (من قبيل لجنة الزراعة ولجنة مصايد الأسماك ولجنة الغابات). والترويج والعمل التحفيزي لدعم الأمن الغذائي والتغذوي يخدمهما جيدا أيضا وجود منظمة الأغذية والزراعة في البلدان والأقاليم، وكذلك منافعها العامة العالمية، ومن بينها في جملة أمور قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة ومطبوعاتها الرئيسية (من قبيل وثائق "حالة...")، التي تساندها حملات اتصال قوية.

130- وينبغي أيضا لمنظمة الأغذية والزراعة، باعتبارها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة المكلفة بجمع المعلومات والمعارف المتعلقة بالأغذية والزراعة وتحليلها وتفسيرها ونشرها، أن توفر التحليل الضروري المستند إلى أدلة الذي يقضي إلى التعهد بالتزامات سياسية، والترويج.

131- وينبغي أن تيسر قدرة منظمة الأغذية والزراعة على أن تكون (سماراً أميناً) داخل عدد من القطاعات الفنية المتعلقة بشواغل الأمن الغذائي والتغذية مواءمة السياسات بين هذه القطاعات، وأن توجه آليات حوكمة تتسم بالشفافية والخضوع للمساءلة (مثلاً عن طريق إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الأعمال التدريجي للحق في الغذاء، وبشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني).

132- ومجالات خبرة منظمة الأغذية والزراعة في تخصصات متعددة ذات صلة بالأمن الغذائي والتغذوي، بما في ذلك في مجالات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والتنمية الريفية المستدامة، المقرونة بسمعتها كشريك للحكومات وللشركاء الآخرين في التنمية يحظى بالثقة، ميزة رئيسية فيما يتعلق بالنتيجة التنظيمية الثالثة. والقدرة الراسخة الموجودة لدى المنظمة على نشر وتبادل الخبرة الفنية، باعتبارها منظمة معرفية عالمية، هي ميزة نسبية رئيسية لديها فيما يتعلق بتنمية القدرات المؤسسية والفردية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

133- ويرد أدناه مزيد من التفصيل للنتائج التنظيمية والنواتج التي تتكون منها.

النتيجة التنظيمية 1: تعهد البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية بالتزامات سياسية صريحة وتخصيصها موارد لاستئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

134- فوجود التزام سياسي هو شرط مسبق لوجود سياسات مناسبة، ولتوظيف استثمارات لتمكين الناس من أعمال حقهم في الحصول على غذاء كافٍ، في الأجل القصير عن طريق أدوات حماية اجتماعية شتى وأيضا في الأجل المتوسط والأجل الطويل عن طريق اتخاذ تدابير تمكّن الفقراء والضعفاء من أن يكونوا معتمدين على أنفسهم وصامدين وآمنين

غذائياً وجيديد التغذية. والالتزام السياسي لا يشير فحسب إلى مسؤولية الحكومة بل يشير أيضاً إلى مسؤولية المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الإنمائية الأوسع نطاقاً.

135- ومن الواضح أن إيجاد التزام سياسي يتطلب عملاً حثيثاً في مجال التوعية والترويج من جانب طائفة من أصحاب الشأن، والعمل على إيجاد فهم متين ومشارك للقضايا، وإتاحة خيارات على صعيد السياسات لمعالجة الأسباب الكامنة والمباشرة للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وينبغي أن تستند أنشطة الترويج إلى أدلة متينة تتطلب معلومات وإحصاءات وتحليلات معروضة بطريقة يسهل فهمها ومقنعة وعملية بشأن الكيفية التي يمكن بها للقطاعات المختلفة أن تسهم إسهاماً إيجابياً.

الناتج 1-1: زيادة الوعي في صفوف صناع القرار والشركاء في التنمية والمجتمع بوجه عام بشأن الحاجة العاجلة إلى اتخاذ إجراء حاسم لاستئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

136- سيتحقق هذا إلى حد كبير نتيجة لمبادرات الترويج والاتصال المستندة إلى أدلة، بما في ذلك تنظيم مؤتمرات وتحالفات رفيعة المستوى على الصعيدين العالمي والإقليمي، يمكن التعهد فيها بالتزامات راسخة بشأن الغايات والأهداف والإجراءات والمشاركة فيها. وستشمل مجالات العمل بين جملة أمور أخرى ما يلي:

- (أ) دعم لجنة الأمن الغذائي العالمي باعتبارها أهم منتدى عالمي في هذا الصدد؛
- (ب) المشاركة الاستباقية مع المبادرات والإعلانات الأخرى المتعددة الأطراف: لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، وفرقة عمل الأمم المتحدة الرفيعة المستوى، ومبادرة زيادة التغذية، ومبادرة الجهود المتجددة لمكافحة جوع الطفل، وجدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام 2015، والتحالف الجديد لزيادة الأمن الغذائي والتغذية (مجموعة الثماني)، وتحدي الأمم المتحدة المتمثل في القضاء على الجوع، متابعة مؤتمر ريو + 20؛
- (ج) نفس نوع المشاركة في مؤتمرات القمة والاجتماعات الرفيعة المستوى، بما في ذلك المؤتمر الدولي المعني بالتغذية بعد واحد وعشرين عاماً (ICN+21) والمؤتمر الدولي للغابات من أجل الأمن الغذائي، في عام 2013 أيضاً؛
- (د) اجتماعات على الصعيدين الإقليمي والوطني بشأن القضايا المتعلقة بالتغذية، مع التركيز في المقام الأول على إيجاد نظم للأغذية والزراعة مراعية للتغذية؛
- (هـ) التوعية بشأن المساهمات المحددة لإدارة الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والموارد الطبيعية والغابات والأشجار الموجودة في المزارع في الأمن الغذائي والتغذية؛

- (و) الاتصال بشأن الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية عن طريق وسائط الإعلام والمواقع الشبكية (بما يشمل وسائط التواصل الاجتماعي، والصحافة)، ومنتديات تبادل المعرفة؛
- (ز) التفاعل مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومؤسسات التعاون التقني الإقليمية بهدف تعزيز الالتزام بالأمن الغذائي والتغذوي؛
- (ح) دعم التحالفات الوطنية والإقليمية الفعالة المناهضة للجوع وسوء التغذية استناداً إلى مبادئ لجنة الأمن الغذائي المتعلقة بمشاركة جهات معنية متعددة؛
- (ط) نشر أدوات الترويج (الموجزات والخطوط التوجيهية والتوجيهات وغيرها) لا سيما بشأن الصلات بين التغذية وقطاعات الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات.

الناتج 1-2: وجود فهم مشترك لدى البلدان الأعضاء والجهات المعنية الأخرى للأبعاد والأسباب المتعددة للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وللخيارات الاستراتيجية لحل المشاكل الكامنة.

137- سيتحقق هذا بتوفير معلومات وأدلة متينة لفهم حجم وأسباب الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على جميع المستويات. وسيضمن العمل توليد ونشر بيانات وإحصاءات ومعلومات وتحليلات. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للمنظمة أن تسعى إلى ما يلي:

- (أ) إتاحة الوصول إلى بيانات ومواصفات وإحصاءات جيدة تساعد على فهم الأسباب الكامنة لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي (بما يشمل استهلاك الأغذية وتكوينها وسلامتها)، والحلول الملائمة؛
- (ب) استعراض وتحليل القضايا الحالية والمستجدة - فضلاً عن الاتجاهات الطويلة الأجل - التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية وانعكاس هذا العمل التحليلي في جدول الأعمال الإنمائي العالمي (دراسات المنظورات العالمية، وتقارير الحالة والتوقعات، والمطبوعات الرئيسية التي تصدر عن منظمة الأغذية والزراعة، ووثائق المعلومات الأساسية التي تُعد من أجل المؤتمر الدولي المعني بالتغذية بعد 21 عاماً)؛
- (ج) تقديم الدعم المنهجي لتقييمات وتحليلات حالة الأمن الغذائي والتغذية في السياق الإنساني والسياسي التنموي على حد سواء، بما في ذلك عمل النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر في مجال الأغذية والزراعة، ونظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، ونظم معلومات الأمن الغذائي والتغذوي؛

(د) التعبير عن الكيفية التي تساهم بها الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والقطاعات الأخرى في الأمن الغذائي والتغذوي والكيفية التي يمكن بها أن تكون السياسات والبرامج والاستثمارات في هذه

القطاعات مراعية للتغذية وتساهم مساهمة إيجابية في استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛

(هـ) المساعدة في رصد وتقييم الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك تقييم أثر السياسات والبرامج، وتحليل الكيفية التي تساهم بها الإجراءات الخاصة بالتغذية في قطاعات الإنتاج المختلفة في تحقيق الأثر المنشود؛

(و) تعزيز مبادرات توليد البيانات وتصنيفها عن طريق إقامة شراكات مع الحكومة وغيرها من الجهات المعنية في القطاعات المختلفة (من أمثلة ذلك: الشراكة العالمية بشأن التربة؛ وبوابة المعلومات المتعلقة بالأراضي؛ وشبكة مراقبة الزراعة في العالم؛ والشراكة التعاونية بشأن الغابات)؛

(ز) دعم فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية؛

(ح) تيسير إمكانية حصول الأعضاء والشركاء على النواتج والخدمات المعرفية واستخدامها وتبادلها على نطاق العالم.

الناتج 1-3: إسهام جميع الجهات المعنية على كافة المستويات في صياغة أطر وسياسات وبرامج ترمي إلى التعجيل بالحد من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والتفاوض على تلك الأطر والسياسات والبرامج.

138- يجسّد هذه الناتج بوجه خاص دور منظمة الأغذية والزراعة كمنتدى محايد لتيسير الحوار والتفاوض بشأن أطر وسياسات وبرامج مشتركة، بما في ذلك "الخطوط التوجيهية الطوعية" والمواصفات ومدونات السلوك التي تدعم اتخاذ إجراءات بشأن الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وهذا العمل سيكفل أيضاً إسهام الأطر والسياسات والبرامج ذات الأهمية لأهداف استراتيجية أخرى إيجابياً في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي.

139- وتشمل أمثلة مجالات العمل المحددة ما يلي:

(أ) دعم الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية الذي أعدته لجنة الأمن الغذائي العالمي، وتوجيهاتها بشأن تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية المتعلقة بالإعمال التدريجي للحق في الغذاء، وتوجيهاتها بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؛

(ب) وضع أطر مشتركة للمساءلة داخل منظومة الأمم المتحدة (ومن ذلك مثلاً دعم وضع أهداف للتنمية المستدامة، وإطار لما بعد الأهداف الإنمائية للألفية، واستحداث بطاقات تقييم، وأدوات رصد أخرى).

- (ج) دعم تنفيذ مدونات السلوك والمواصفات في قطاعات مختلفة ذات أهمية للأمن الغذائي والتغذوي؛
- (د) صياغة نتائج سياسية للمؤتمر الدولي المعني بالتغذية بعد واحد وعشرين عاماً والتفاوض عليها وتنفيذها ورصدها؛
- (هـ) تيسير الحوار فيما بين البلدان على الصعيدين الإقليمي والدولي، لتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة؛
- (و) صياغة جدول أعمال اجتماعي من أجل تنمية قطاع الثروة الحيوانية، والتفاوض عليه وتنفيذه؛
- (ز) إدماج الاعتبارات التغذوية في السياسات والبرامج والاستثمارات في قطاعات الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات.

النتيجة التنظيمية 2: اعتماد البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية آليات للحوكمة شاملة ومستندة إلى أدلة من أجل استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

140- يقتضي سن سياسات لاستئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية تمثيل مصالح الفقراء والفئات الأشد ضعفاً وتهميشاً تمثيلاً كافياً وذلك لكفالة معالجة احتياجاتهم وشواغلهم، ورصد التقدم المحرز، واستخلاص دروس، وإخضاع صناعات القرار للمساءلة.

141- وينبغي أن توفر آليات الحوكمة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي فيما يتعلق بقطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك حيزاً كافياً لمشاركة مجدية وإيجابية من جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظمات صغار المنتجين. ويجب كفالة وجود الصلات الواجبة مع آليات الحوكمة ذات الصلة بأهداف استراتيجية أخرى لا سيما الهدف الاستراتيجي 5 الذي يرمي إلى بناء الصمود في مواجهة الأزمات وكفالة وجود صلات بين برامج الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية.

النتيجة 1-2: وجود أطر مؤسسية وقانونية لكفالة أن تكون العمليات السياسية بشأن الأمن الغذائي والتغذوي وآليات الحوكمة في هذا الصدد مستندة إلى أدلة وشاملة وتراعي مبادئ حقوق الإنسان.

142- وسيشمل العمل الداعم لما هو مذكور أعلاه ما يلي:

- (أ) الترويج لإقامة نظم للحوكمة تكفل تنفيذ اتفاقات من قبيل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحق في الغذاء، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؛ والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الاستثمار المسؤول في الزراعة، وجدول الأعمال من أجل الغذاء في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة؛

- (ب) استعراض الأطر المؤسسية والقانونية للأمن الغذائي والتغذوي وتعزيزها و/أو تطويرها؛
- (ج) تعزيز وتيسير الشراكات والتحالفات على الصعيدين الإقليمي والقطري لمكافحة الجوع وسوء التغذية استناداً إلى نفس مبادئ المشاركة المتبعة في لجنة الأمن الغذائي العالمي؛
- (د) مساعدة الحكومات في إدراج أهداف صريحة وقابلة للقياس لتحسين النظم الغذائية وسلامة الأغذية والتغذية في السياسات والبرامج الأوسع نطاقاً، مع كفالة الشمول والمساءلة والاستدامة.

النتائج 2-2: وجود النظم والقدرات التنظيمية والبشرية التي تدعم تعزيز آليات حوكمة الأمن الغذائي والتغذية.

143- يشمل هذا دعم نظم حوكمة محسنة للأمن الغذائي والتغذية، فضلاً عن القدرات التنظيمية والقدرات الفردية، مع القيام على وجه الخصوص بكفالة أن تكون عملية صنع القرار مستندة إلى أدلة وأن تكون العمليات السياساتية شاملة وشفافة. وتشمل المكونات الرئيسية في هذا الصدد ما يلي:

- (أ) إنشاء وتنفيذ آليات شاملة للتشاور والتنسيق بين الجهات المعنية على كل من الصعيد الإقليمي والقطري والمحلي، تضم مختلف القطاعات (من قبيل الزراعة والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك والتغذية والتعليم والرعاية الاجتماعية والصحة) والجهات المعنية (القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والوكالات الإنمائية)، والمشاركة في مبادرة الجهود المتجددة لمكافحة جوع الطفل، والبرمجة المشتركة للأمم المتحدة، والتحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية (مجموعة الثماني)، والمبادرات الأخرى المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي؛
- (ب) تحسين فهم الحوكمة التغذوية المتسمة بالكفاءة على مختلف المستويات، وما يتصل بذلك من توجيهات للبلدان وللجهات المعنية؛
- (ج) الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية على المستويات القطرية، بما في ذلك قاعدة البيانات الإحصائية القطرية؛
- (د) وجود نظم معلومات بشأن الأمن الغذائي والتغذوي على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك تعزيز القدرة التحليلية التي تدعم التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي ورسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذوي؛
- (هـ) تنمية القدرة المؤسسية على إنتاج بيانات عالية الجودة (مثلاً عن طريق استقصاءات الأسر المعيشية أو غيرها من الاستقصاءات والعمل المتعلق بوضع مؤشرات) بما في ذلك فيما يتعلق بتبني نظم غذائية صحية، وتحسين السلوكيات الغذائية، وتحقيق نتائج تغذوية أفضل، وتحليل تلك البيانات ونشرها واستخدامها؛

(و) تعزيز القدرة على المشاركة في المناقشات التغذوية المتعددة القطاعات على كل من الصعيد الوطني الفرعي والوطني والدولي ، وذلك على المستوى الفني وعلى مستوى السياسات على حد سواء.

النتيجة التنظيمية 3: قيام البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية بصياغة سياسات وبرامج واستثمارات لاستئصال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

144- إضافة إلى رفع مستويات الالتزام السياسي وتعزيز آليات الحوكمة، من اللازم أن تسهم السياسات والبرامج والاستثمارات على جميع المستويات بطريقة هادفة وملموسة في استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وفي الممارسة العملية، ينبغي أن تكون لدى صناعات القرار على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي القدرة على مراجعة السياسات والبرامج والاستثمارات القطاعية والمشاركة بين القطاعات وعلى زيادة اتساقها وتماسكها وأثرها في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي. وستنال الاهتمام الواجب الإجراءات الخاصة بالتغذية في قطاعات الزراعة والموارد الطبيعية ومصايد الأسماك والغابات، وفي منظومة الأغذية بأكملها، والترويج لاستهلاك أغذية مأمونة وكافية وصحية، فضلا عن معالجة المظاهر المتعددة لسوء التغذية (نقص التغذية، والبدانة، ونقص المغذيات الدقيقة) بطريقة مستدامة، مع تكملة النهج المستندة إلى الصحة. وهذه النتيجة التنظيمية تشمل أيضا نظم الرصد والتقييم.

الناتج 1-3: امتلاك البلدان الأعضاء القدرة على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج للاستثمار مشتركة بين القطاعات من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي.

145- وسيشمل العمل في هذا الصدد ما يلي:

- (أ) استعراض سياسات وبرامج واستثمارات الاقتصاد الكلي والسياسات والبرامج والاستثمارات القطاعية والمشاركة بين القطاعات لتحديد الثغرات وأوجه عدم الاتساق والآثار السلبية غير المتوقعة
- (ب) وضع مجموعة شاملة ومتسقة من السياسات والبرامج والاستثمارات المراعية للمنظور الجنساني لكفالة تحسين الأمن الغذائي والتغذوي
- (ج) تبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة، مثلاً عن طريق المؤتمرات، وترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومنابر تبادل المعرفة (من قبيل المنتدى العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية وغيرها من الشبكات المعرفية)
- (د) بناء القدرات في البلدان لصياغة وتنفيذ سياسات وبرامج تتقيد بالممارسات الجيدة المحددة، بما في ذلك نهج "المسار المزدوج" والنهج المستند إلى الحقوق
- (هـ) القدرات المؤسسية والفردية على صياغة وتنفيذ برامج عمل هادفة بشأن الأمن الغذائي والتغذوي

(و) توظيف استثمارات عامة في قطاعي الأغذية والزراعة المراعيين للتغذية.

الناتج 3-2: الرصد والتقييم المنتظم لتنفيذ سياسات وبرامج استثمارات قطاعية ومشاركة بين القطاعات.

146- سينصب التركيز على ما يلي :

- (أ) تنمية القدرات لرصد وتقييم أثر السياسات والبرامج (في جميع القطاعات) المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية بطريقة مراعية لكل سياق محدد ومراعية للمنظور الجنساني
- (ب) القدرات الوطنية والمحلية للجهات الفاعلة في الحكومة وغير الحكومية المكلفة بالقيام بعملية وضع سياسات تتسم بالشمول والشفافية والمساءلة
- (ج) تبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة
- (د) إيجاد تحليلات وتقييمات لتتبع السياسات وتحليل الثغرات فيها (بما يشمل أطر السياسات والمعلومات والتأهب)
- (هـ) منابر وطنية للأمن الغذائي والتغذوي من أجل تبادل التجارب الدولية وأفضل الممارسات
- (و) آليات تنسيق وطنية وإقليمية بشأن الأمن الغذائي والتغذوي.

*المبادرة الإقليمية (الهدف الاستراتيجي 1)*

**مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الجوع في عام 2025**

147- في إطار هذه المبادرة، أعيد تأكيد الهدف المشترك لبلدان الإقليم في المؤتمر الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة (2012)، وهذا الهدف هو استئصال الجوع بحلول عام 2025. ويؤدي المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مهام الأمانة الفنية لهذه المبادرة. وتتمثل النتائج والنواتج الإقليمية في ما يلي:

النتيجة 1 إعادة تأكيد البلدان الأعضاء التزامها السياسي باستئصال الجوع وسوء التغذية.

الناتج 1-1: تشكيل وتعزيز جبهات برلمانية لمكافحة الجوع في 15 بلداً إضافياً، بحيث تضع الحكومات والمجتمع المدني أطراً قانونية مساندة للأمن الغذائي والتغذوي.

الناتج 1-2: توطيد الجبهة البرلمانية لمكافحة الجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إطار الهياكل البرلمانية فوق الوطنية من قبيل برلمان أمريكا اللاتينية.

النتيجة 2 تحسين حكومات الإقليم والبرلمانيين والمجتمع المدني فرص الحوار والقدرات الفنية لإنشاء آليات للحكومة والتنسيق بشأن القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي.

الناتج 1-2: تنسيق مبادرات الأمن الغذائي والتغذوي من هيئات التكامل الإقليمي (منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، والمجموعة الكاريبية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ومجموعة الأنديين) ضمن إطار جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي).

الناتج 2-2: طلب مؤتمر قمة رؤساء جمهوريات ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من منظمة الأغذية والزراعة دعم وتوجيه الجماعة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي وفيما يتعلق بقضايا الزراعة.

الناتج 2-3: تعزيز مشاركة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في لجنة الأمن الغذائي العالمي.

النتيجة 3 وجود مؤسسات واستراتيجيات وبرامج لدى البلدان الأعضاء في الإقليم أحسن استعداداً لمعالجة الطابع المتعدد القطاعات للأمن الغذائي والتغذوي.

الناتج 1-3: تنفيذ برنامج إقليمي للتعاون الثلاثي فيما بين بلدان الجنوب من أجل الحماية الاجتماعية، والتغذية المدرسية، والزراعة الأسرية، ورصد نظم تقييم سياسات واستراتيجيات وخطط وبرامج الأمن الغذائي والتغذوي.

### **الهدف الاستراتيجي 2: زيادة وتحسين توفير المنافع والخدمات من الزراعة**

#### **والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة**

#### **خطة العمل (النسخة الأولية)**

#### **السياق والأساس المنطقي**

148- من المتوقع أن يزيد عدد سكان العالم بحيث يبلغ 9 مليارات بحلول عام 2050، مع بلوغ عدد سكان أفريقيا وحدها ملياري شخص بحلول ذلك التاريخ. وستؤثر قوى اجتماعية واقتصادية بيئية هائلة على هذا المستقبل الذي يتسم بزيادة عدد سكان العالم، مع كون قوى كثيرة غير معروفة. ولكن العالم المتحرر من الجوع يقتضي زيادة الإنتاج زيادة كبيرة لتلبية تزايد الطلب ويقتضي تحولاً راسخاً إلى زراعة أكثر استدامة<sup>24</sup> بجميع أشكالها. والنمو والتحسين اللذان

24 يشمل مصطلح "الزراعة" في هذه الوثيقة المحاصيل والثروة الحيوانية والغابات والمصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية.

في قطاع الزراعة يعنيان اتباع نهج مبتكرة فيما يتعلق بالاستدامة تعود بالفائدة على الناس (منتجي المنافع والخدمات) وتصون البيئة. والنمو في الزراعة هو أيضا أجدى سبيل للحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في معظم البلدان. وهو يتطلب مشاركة فعالة من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء والشعوب الأصلية.

149- ومن ثم تواجه منظمة الأغذية والزراعة والدول الأعضاء فيها سياقاً هائلاً من تحسينات تشتد الحاجة إليها في قطاع الزراعة وفي إدارة الموارد الطبيعية لإطعام أعداداً متزايدة من السكان ولتوفير منطلق للحد من الفقر ومن انعدام الأمن الغذائي. وفي الماضي، كانت استراتيجيات التنمية الزراعية تركز عادةً على زيادة الإنتاج إلى أقصى حد، مع إيلاء اعتبار ضئيل أو غير كافٍ لأية أضرار تلحق بالموارد الطبيعية المستخدمة، أو بمنافع وخدمات النظم الإيكولوجية الأخرى. وخدمات النظم الإيكولوجية هذه تسهم في الكفاءة والمرونة في مختلف نظم المحاصيل والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك، فضلاً عن تحقيقها فوائد بيئية كبيرة.

## العوامل الرئيسية التي يستند إليها تصميم الهدف الاستراتيجي 2

150- إن تصميم الهدف الاستراتيجي 2 مبتكر في تشديده على: (1) إدماج عمل منظمة الأغذية والزراعة المتعلق بـ"الركائز" الثلاث للاستدامة (البيئية والاقتصادية والاجتماعية)؛ و(2) سُبُل توليد التحول الواسع النطاق اللازم إلى تبني ممارسات أكثر استدامة من جانب أعداد كبيرة من المنتجين ومديري الموارد. وهذا النطاق يعكس أيضاً نتائج مؤتمر ريو + 20، ويفسّر تفسيراً أفضل مساهمة قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في مفهوم الإنتاج والاستهلاك المستدامين. ويرد فيما يلي تلخيص للعوامل الأساسية الأخرى التي أخذت في الاعتبار.

### شُح وتدهور قاعدة الموارد الطبيعية

151- من المتوقع حدوث بعض أعلى معدلات النمو السكاني في مناطق تعتمد اعتماداً شديداً على الزراعة ولديها بالفعل معدلات انعدام أمن غذائي مرتفع. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تشتد المنافسة على الموارد الطبيعية. وقد يتأتى ذلك من التوسع الحضري، والتنافس بين القطاعات الزراعية، والتوسع في الزراعة على حساب الغابات، والاستخدام الصناعي للمياه، والاستخدام التروحي للأراضي، والتنافس على استخدام المحيطات. وفي أماكن كثيرة يفرض هذا إلى استبعاد المستخدمين التقليديين من الحصول على الموارد (والوصول إلى الأسواق).

### أهمية خدمات النظم الإيكولوجية

152- إن فهم وتطبيق مفاهيم الاستدامة في نظم الإنتاج هما أمران بالغا الأهمية لزيادة توفير المنافع والخدمات. وقد حدد أول تقرير يصدر عن منظمة الأغذية والزراعة بشأن حالة الأراضي والموارد المائية في العالم من أجل الأغذية والزراعة نظم الإنتاج الزراعي الرئيسية المعرضة للخطر ودعا إلى حدوث تحوّل في النموذج المتبع بالاتجاه نحو الزراعة

المستدامة. ومن اللازم إجراء مزيد من البحوث لتحسين فهم الدور الذي يمكن لخدمات النظم الإيكولوجية أن تؤديه في تحسين نُظم الإنتاج الزراعي، أو التي قد تتواجد فيها "نقاط الخطر" المحتملة لوظائف النظم الإيكولوجية في الزراعة.

### آثار تغيُّر المناخ والهجرة

153- إن الزراعة مساهم رئيسي في تغيُّر المناخ ولكنها تتأثر أيضاً به تأثراً هائلاً. فالأنشطة الزراعية تُنتج مباشرةً غازات احتباس حراري وتستخدم كميات كبيرة من الطاقة المشتقة من الوقود الأحفوري. ويقلل تغيُّر المناخ من صمود نظم الإنتاج ويساهم في تدهور الموارد الطبيعية. ومن المتوقع أن تشتد في العقود المقبلة الزيادة في درجات الحرارة، وأن يحدث تغيُّر في نظم الهطول، وأن تزيد وتيرة ظواهر الطقس المتطرفة. وفي الوقت نفسه، تتيح الزراعة إمكانات كبيرة للتخفيف من آثار تغيُّر المناخ.

154- أما الهجرة فهي عامل معقد آخر تترتب عليه بالفعل (ومن المتوقع أن تترتب عليه) تغيُّرات اجتماعية وديمقراطية أساسية في المناطق الريفية، مع تركه تأثيراً واضحاً على الإنتاج. وتحركات الناس يمكن أن يتسبب فيها الفقر وانعدام الأمن الغذائي وانعدام المساواة وانعدام فرص كسب أجر وزيادة التنافس على موارد الأراضي والمياه الشحيحة.

### التحديات الجديدة

155- إلى جانب عواقب التغيُّر البيئي، يؤدي تزايد انتقال الأشخاص والمنافع والتغيرات التي تحدث في ممارسات الإنتاج إلى نشوء تهديدات جديدة من الممرضات (من قبيل انفلونزا الطيور الشديدة الأمراض) أو الأنواع الغازية (من قبيل ذبابة الفاكهة) وهذه التهديدات تؤثر على سلامة الأغذية وصحة الإنسان وإنتاجية النظم، وهو ما قد يتفاقم بفعل قصور السياسات والقدرات الفنية، مما يجعل السلاسل الغذائية بأكملها معرضة للخطر.

### أوجه الضعف في الحوكمة ووضع السياسات

156- مع أن الاتفاقات والصكوك الدولية لديها إمكانية أن تحسّن كثيراً إدارة الموارد الطبيعية، تثبت التجربة حتى الآن أنها نادراً ما تنفَّذ تنفيذاً كاملاً. وإضافة إلى ذلك، تكون جداول الأعمال السياسية وآليات الإنتاج وصون الموارد غير مترابطة على الأغلب. وفي حقيقة الأمر، يلزم وجود إدارة متكاملة على مستوى النظم الإيكولوجية و/أو المناظر الطبيعية. بيد أن هذه نادراً ما تتوافق مع الحدود الإدارية.

*الحاجة إلى التعامل مع مجموعة متنوعة واسعة النطاق من الحالات المحلية*

157- يتباين طابع ومدى التحديات المذكورة أعلاه تبايناً كبيراً بين نظم الإنتاج الزراعي المختلفة، التي تتباين بدورها من حيث الظروف الزراعية - الإيكولوجية والاجتماعية - الاقتصادية، مما يستدعي بذل جهد كبير في مجال تكييف حلول فعالة. وفي هذا الصدد، قد يكون من المفيد الاعتراف بوجود ثلاث فئات رئيسية من النظم الزراعية، على النحو التالي:

- (أ) النظم والمناظر الطبيعية المكثفة لإنتاج المنافع (النظم المروية والبعلية الصغيرة إلى الكبيرة، وتربية الأحياء المائية، وغير ذلك، في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية). وهنا، تتمثل التحديات الأساسية في استنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها وما يرتبط بذلك من زيادات في التكلفة، فضلاً عن ارتفاع مستويات التلوث ذي الصلة.
- (ب) نظم الإنتاج والمناظر الطبيعية الممتدة (التي تستخدم مدخلات خارجية أقل)، والتي تؤوي في أغلب الأحيان المنتجين الذين يحققون عائدات منخفضة وغير مستقرة للإنتاج الزراعي ويفتقرون إلى إمكانية الحصول على موارد لتحسين الإنتاج ومنع تدهور الموارد.
- (ج) المناطق التي تركز على توفير خدمات النظم الإيكولوجية الأخرى (غير المتعلقة بالغذاء) بما في ذلك، في جملة أمور أخرى، النظم الإيكولوجية البكر من قبيل الغابات المطيرة والأراضي العشبية وبعض مناطق المحيطات وغابات التندرة والمناطق التي تتعرض لتهديد متزايد من الاستخدامات المتنافسة.

*الحاجة إلى عملية ابتكار ديناميكية*

158- يجب معاملة الاستدامة على أنها عملية، لا غاية محددة تحديداً مفرداً يجب تحقيقها. وهذا بدوره يقتضي وضع أطر فنية وسياساتية وحوكومية ومالية تدعم المنتجين الزراعيين ومديري الموارد الذين يشتركون في عملية ابتكار ديناميكية.

*أربعة مبادئ توجيهية*

159- يمكن اشتقاق أربعة مبادئ أساسية لتوجيه النهج الجديدة لتحسين نظم الإنتاج الزراعي من خلال تحليل السياق الوارد أعلاه:

- (د) زيادة كفاءة استخدام الموارد، أي من أجل تحقيق إنتاجية أعلى بمستويات أقل من المدخلات، مع الإقلال إلى أدنى حد من المؤثرات السلبية؛
- (هـ) زيادة الصمود في مواجهة الهزات، من قبيل الآفات والأمراض وآثار تغيير المناخ؛

- (و) تحديد وتحسين دور خدمات النظم الإيكولوجية، لا سيما من حيث تأثيراتها على كفاءة استخدام الموارد ومرونته؛
- (ز) تيسير إمكانية الحصول على المعلومات اللازمة، بما في ذلك عن التكنولوجيات ودور النظم الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر.

### خطة العمل

160- لقد صيغت أربع نتائج تنظيمية لتنفيذ الهدف الاستراتيجي 2:

- (أ) تبني المنتجين ومديري الموارد الطبيعية ممارسات تؤدي إلى زيادة وتحسين توفير المنافع والخدمات في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة؛
- (ب) قيام الجهات المعنية في البلدان الأعضاء بتعزيز الحوكمة - أي القوانين والسياسات والمؤسسات اللازمة لدعم المنتجين في التحول إلى نظم زراعية مستدامة؛
- (ج) اعتماد الجهات المعنية وتنفيذها آليات الحوكمة الدولية اللازمة لتحسين وزيادة توفير المنافع والخدمات في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة؛
- (د) اتخاذ الجهات المعنية قرارات مستندة إلى أدلة في مجالي التخطيط للزراعة والموارد الطبيعية وإدارتهما لدعم التحول إلى الزراعة المستدامة عن طريق الرصد والإحصاءات والتقييم والتحليلات.

161- وهذه النتائج المتوقعة الطموحة إلى حد لا يستهان به ينبغي أن تستفيد من تميز منظمة الأغذية والزراعة بإمكانية وصولها إلى واضعي السياسات الزراعية والبيئية على الصعيدين العالمي والوطني، ومن قدرتها على دعم التحول اللازم الكبير النطاق إلى نهج أكثر استدامة بما لديها من معرفة فنية واسعة النطاق وميدانية - تشمل مختلف التخصصات، وبين البلدان والأقاليم - يمكن استخدامها لتهمتي بها القرارات الاستراتيجية. ولدى منظمة الأغذية والزراعة أيضاً قدر كبير من الخبرة في إدماج اعتبارات إدارة الموارد الطبيعية في الاستراتيجيات العامة للأمن الغذائي والتغذوي والحد من الفقر.

162- وبوجه عام، يعني الهدف الاستراتيجي 2 العمل في المقام الأول في أربعة مجالات:

- (أ) وضع أطر تمكينية لنظم إنتاج سليمة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً تجسد كفاءة استخدام الموارد، والمرونة، وخدمات النظم الإيكولوجية للإنتاج الزراعي، وإمكانية الوصول؛
- (ب) استحداث تكنولوجيات ونهج مناسبة محلياً وتكييفها وتقاسمها مع طائفة من الشركاء، والتركيز في ذلك على معالجة الحواجز التي تقف في طريق الأخذ بها على نطاق كبير؛

- (ج) بناء القدرة على التوصل إلى أدلة واستخدامها لدعم القرارات السياساتية والتخطيطية؛
- (د) تعزيز آليات وأدوات الحوكمة الدولية ذات الصلة باستخدام المستدام للموارد، مع التشديد بوجه خاص على قابليتها للتطبيق.

163- ويرد أدناه مزيد من التفصيل للنتائج التنظيمية وللنواتج التي تتكون منها (ملحوظة: بالنظر إلى تعقّد العمل المدرج ضمن هذا الهدف الاستراتيجي، وضرورة إشراك عدد كبير من الوحدات، فإن قائمة النواتج مؤقتة إلى حد كبير في هذه المرحلة وستجري زيادة تفصيلها والتوسع فيها، بعد التشاور الواجب مع جميع المعنيين).

النتيجة التنظيمية 1: تبني المنتجين ومديري الموارد الطبيعية ممارسات تؤدي إلى زيادة تحسين توفير المنافع والخدمات في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة.

164- للتكنولوجيا وأعمال البحث والتطوير دور أساسي يجب أن تقوم به، مع زيادة إدماج المعرفة المحلية فيها بدرجة أكبر كثيراً مما تحقق عموماً في الماضي. وتحسين الاستدامة على مستوى النظم يتوقف على تجميع التحسينات الصغيرة التي تحققت من عدد كبير من المنتجين فضلاً عن مديري الموارد. وبإمكان المعرفة المحلية عن المعوقات والفرص الموجودة على أرض الواقع أن توجه تحديد الأولويات وتحسّن التكنولوجيا. وهذا يقتضي إقامة شراكات قوية بين المنظمات الفنية والمنظمات الموجهة إلى الاستثمار من أجل إحداث هذا التحول.

165- وسيكون من المهم أيضاً تنمية قدرة وطنية ومحلية كافية لدعم الابتكار والاستثمار من أجل تحسين كفاءة استخدام الموارد ومرونته، بما يشمل قيمة خدمات النظم الإيكولوجية للزراعة. ويمكن أن يتحقق هذا من خلال تحسين الممارسات، وإدخال تغييرات هيكلية من جانب المنتجين، أو بالحد من الهدر والفوقاد في سلسلة الإنتاج والإمداد. وينبغي كفالة حماية نظم الإنتاج والسلاسل الغذائية من طائفة متنوعة من التهديدات وذلك عن طريق الرقابة والاستجابة المبكرة، واتخاذ تدابير لزيادة صمود النظم الإيكولوجية المعرضة لتقلبية المناخ والموارد والأسواق.

النتائج 1-1: تطوير نظم الإنتاج وممارسات إدارته وتقييم قدرتها على تحسين وزيادة توفير المنافع والخدمات المستدام.

النتائج 2-1: تحديد المنتجين ومديري الموارد الطبيعية وتبنيهم ممارسات إدارية تدعم تحسين وزيادة إنتاج المنافع والخدمات المستدام.

النتائج 3-1: وجود قدرة لدى المنظمات والمؤسسات، بما في ذلك منظمات المنتجين والتعاونيات، على دعم وتشجيع الابتكار والتحول نحو إنتاج المنافع والخدمات الزراعية المستدام، وتيسير إمكانية الحصول على الموارد اللازمة فضلاً عن توافر حوافز اقتصادية كافية.

النتيجة التنظيمية 2: تعزيز الجهات المعنية في البلدان الأعضاء للحكومة، أي القوانين والسياسات والمؤسسات اللازمة لدعم المنتجين في التحول إلى نظم زراعية مستدامة.

166- تلزم سياسات ومؤسسات تقدّر قيمة مساهمات الموارد الطبيعية في الأنشطة الزراعية بطريقة متسقة. وثمة طائفة متنوعة من الخيارات على صعيد السياسات لتحقيق هذا، بدءاً من توفير حوافز لتبني ممارسات مستدامة، إلى فرض أنظمة وعقوبات مالية على الإجراءات التي تستنفد الموارد الطبيعية أو تؤدي إلى تدهورها. ويجب أن تكون السياسات مصحوبة بالتنفيذ الملموس على أرض الواقع، وهو ما يقتضي وجود ترتيبات حوكمة جيدة من حيث المشاركة والمساءلة والإنصاف والشفافية.

167- ومن اللازم أن تعزز الإصلاحات المؤسسية الخدمات الاستشارية الفنية والقدرات البحثية، فضلاً عن كفاءتها الإنفاذ والامتثال. وستشجع منظمة الأغذية والزراعة على الحوكمة الرشيدة باعتبارها مكوناً أساسياً من مكونات البيئة التي تمكّن من إحداث زيادة مستدامة في الإنتاج. وستدعم المنظمة أيضاً البلدان في تنفيذ خطوط توجيهية بشأن أبعاد أساسية من قبيل الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك والغابات، والصيد الرشيد، أو الحراثة الرشيدة.

النتائج 1-2: تنفيذ سياسات وأطر تنظيمية لتشجيع أوجه الكفاءة في استخدام الموارد، وتحسين المرونة، والحد من التأثيرات السلبية للممارسات الزراعية على البيئة.

النتائج 2-2: تنفيذ سياسات تيسر زيادة إمكانية الحصول على موارد الإنتاج بالنسبة للفئات المستهدفة الأساسية، ومن بينها صغار المنتجين وفقراء الريف، ووضع تلك السياسات من خلال عمليات شاملة وعادلة بالتفاوض تراعي الإنصاف بين الجنسين.

النتائج 2-3: تنفيذ سياسات تؤدي إلى زيادة الصلاحية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للممارسات المستدامة وزيادات الإنتاج، بما في ذلك أطر وقدرات الاستثمار.

النتائج 2-4: قدرة المؤسسات وخدمات الدعم على تقديم دعم فعال للمنتجين للتغلب على الحواجز التي تحول دون تحقيق زيادات مستدامة في الإنتاج.

النتيجة التنظيمية 3: اعتماد الجهات المعنية وتطبيقها آليات الحوكمة الدولية اللازمة لتحسين وزيادة توفير المنافع والخدمات في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة.

168- ستدعم منظمة الأغذية والزراعة وآليات الحوكمة الدولية المتعلقة بأهداف الاستدامة في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، والمتعلقة بالتقاسم العادل لفوائد الموارد الطبيعية. وستوفر معلومات وبيانات وتحليلات بالغة

الأهمية للعمليات الحكومية الدولية والمتعددة الجهات المعنية التي تستهدف الاستدامة، وستوفر في عدد من الحالات خدمات الأمانة. وستدعم منظمة الأغذية والزراعة أيضا وترصد بهمة تنفيذ الصكوك المتفق عليها. وفيما يتعلق بالصكوك الدولية التي تناصرها وكالات أخرى، ستواصل منظمة الأغذية والزراعة كفاءة انعكاس المعرفة والشواغل الزراعية على النحو الواجب. وعلى الصعيد الوطني، ستكون ثمة حاجة إلى تعزيز قدرة البلدان على المشاركة في المفاوضات بشأن الصكوك الدولية، وذلك لكفالة معالجة شواغلها وظروفها، مما ييسر تنفيذ الاتفاقات التي تنجم عن ذلك. وعلى الصعيد الوطني ذاته، ينبغي وجود آليات أقوى للتنسيق بين القطاعات تحقيقا لاتساق أهداف الإنتاج والحماية على حد سواء، ولتحسين فعالية نهج ومؤسسات الإدارة على مستوى المنظر الطبيعي.

الناتج 3-1: التفاوض على اتفاقات وصكوك دولية واعتمادها وتنفيذها دعماً للنمو المستدام في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك.

الناتج 3-2: تعزيز أو إرساء شراكات وآليات للتنسيق وتبادل المعرفة بشأن قضايا الاستدامة في مجالي الإنتاج وإدارة الموارد الطبيعية.

الناتج 3-3: تعزيز القدرة على كفاءة أن يقابل أهداف الاتفاقات والصكوك الدولية تنفيذ وطني فعال.

النتيجة التنظيمية 4: اتخاذ الجهات المعنية قرارات مستندة إلى أدلة في عمليات تخطيط وإدارة الموارد الزراعية والطبيعية لدعم التحول إلى الزراعة المستدامة عن طريق الرصد والإحصاءات والتقييم والتحليلات.

169- يقتضي هذا وجود إطار مفاهيمي وتحليلي متين لتقييم عملية التحول إلى ممارسات أكثر استدامة، فضلاً عن عمل بشأن تحديد وقياس المؤشرات الأساسية لكفاءة ومرونة استخدام الموارد، وتحديد التنافس (المحتمل) على استخدام الموارد. وبوجه خاص، يجب معالجة التحديات المتعلقة بأرصدة الموارد الطبيعية، ومعدلات استخدامها، على المستوى الصحيح وبطريقة تعكس حدود المنظر الطبيعي/النظام الإيكولوجي. وهذه الأمور قد تتجاوز الحدود الوطنية، ويقتضي حسمها تعاوناً دولياً.

170- وتلزم بيانات وإحصاءات، ومعلومات وخرائط جغرافية مكانية، ومعلومات نوعية لدعم هذا التحليل، بما يشمل: مدى الموارد من الأراضي والمياه والغابات والمحيطات والمياه الداخلية ونوعيتها واستخدامها وقدرتها الإنتاجية؛ وآثار الزراعة والغابات ومصايد الأسماك على هذه الموارد. وستيسر منظمة الأغذية والزراعة عمليات وتشارك فيها من أجل جمع البيانات، باستخدام التعاريف والمقاييس المتفق عليها فيما يتعلق بالأبعاد المختلفة للاستدامة، وستساعد على إعداد تحليلات للاتجاهات العالمية والإقليمية. بيد أن توافر المعلومات شرط ضروري ولكنه غير كافٍ لاتخاذ قرارات أفضل استناداً إلى أدلة. وستبني منظمة الأغذية والزراعة القدرة على الاستخدام الفعلي لمختلف الأدوات والنواتج

الإعلامية التي تُنتج وتُنشر. وتنمية القدرات ستتناول أيضا البيانات اللازمة محليا في بعض الحالات من أجل توفير المدخلات الضرورية للنماذج المستخدمة.

**الناتج 4-1:** توجد معلومات لفهم حالة واتجاهات الإنتاج النباتي والحيواني والحرصي وإنتاج مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وحالة واتجاهات الموارد النباتية والحيوانية والحرصية وموارد صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ولفهم منظورات زيادة تنمية ذلك الإنتاج وتلك الموارد، بما يشمل التهديدات من تغير المناخ.

**الناتج 4-2:** وجود أدوات مفاهيمية وتحليلية لتقييم الاستخدام للموارد الطبيعية في النظم الزراعية والتخطيط له وإدارته، بما يشمل قيم خدمات النظم الإيكولوجية في النظم الزراعية، وذلك من خلال صون أو إعادة تأهيل موارد الأراضي والمياه والتنوع البيولوجي والموارد الوراثية.

**الناتج 4-3:** تنمية قدرة البلدان على جمع البيانات ذات الصلة، وعلى استخدام البيانات لاتخاذ قرارات أفضل مستندة إلى أدلة.

#### *المبادرات الإقليمية (الهدف الاستراتيجي 2)*

171- ستُدعم مبادرتان إقليميتان:

#### **نُظُم الإنتاج القائمة على الأرز في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ**

172- سيكون صغار المزارعين في نُظُم الزراعة القائمة على الأرز هم الفئة المستهدفة في هذه المبادرة، أخذاً في الاعتبار أنهم مسؤولون عن أكثر من 80 في المائة من الإنتاج الكلي في هذا الإقليم. وسينصب التركيز على تمكين صغار المزارعين من الوصول إلى ممارسات الإدارة المستدامة التي تكفل زيادة الإنتاجية وتقلل من الآثار البيئية السلبية، وعلى تمكينهم من تبني هذه الممارسات.

173- وباستخدام الخدمات والشبكات الاستشارية التشاركية، سيجري القيام بأنشطة نموذجية، تركز على نظم الإنتاج المستدام القائمة على الأرز التي تنطوي على مخرجات سلعية وغير سلعية متعددة (من بينها إنتاج الحبوب والأسمك، والمنافع والخدمات العامة، والائتمانات الكربونية، وتبني ممارسات محسنة لإدارة المياه وخصوبة التربة ومكافحة الآفات). وستوضع منهجية لتقييم الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لاستخدام المدخلات في نظم الأرز من جانب صغار المزارعين واحتمالات ارتباطها بتغير المناخ.

174- وبالتوازي مع ذلك، سيجري تمكين واضعي السياسات من الانخراط بفعالية في وضع سياسات وتوظيف استثمارات وطنية تشجع الاستدامة في إنتاج الأرز. وستستتبع المبادرة التعاون مع السلطات المحلية والوطنية لمناقشة الممارسات والأدوات الجيدة العامة. وستفضي المبادرة، التي ينفذها موظفو المقر الرئيسي الفنيون بالاشتراك مع موظفي

المكتب الإقليمي الفنيين، إلى وجود شبكة معرفية بشأن نظم وسلسلة قيمة إنتاج الأرز بكفاءة، موجهة تحديداً إلى صغار المزارعين.

### شح المياه في الشرق الأدنى

175- لهذا الإقليم تاريخ طويل من المبادرات التي سعت إلى تحسين ممارسات إدارة موارد المياه والأراضي الزراعية. وقد استُخلِصت دروس يمكن تبادلها، بينما توجد حاجة ماسة إلى ضخ فكر جديد في عملية إيجاد حلول مستدامة لمشاكل شح المياه. وسيكون اتباع نهج مبتكرة في حوكمة المياه أمراً أساسياً، بحيث ييسر الوصول إلى ممارسات مثبتة وفعالة لاستخدام المياه وإدارتها.

176- وستتعرض المبادرة الحالية المعالم الرئيسية للسياسات والاستراتيجيات في مجال إدارة المياه التي تستخدم في الزراعة على مدى السنوات العشر إلى الخمس عشرة المنصرمة، وسيناقش اجتماع إقليمي النتائج وتدبير المتابعة. وسيجري الاستعراض في مجموعة من بلدان تمثل الإقليم وسيركز على تحديد مواطن قوة ومواطن ضعف ممارسات وسياسات وتدبير إدارة المياه الحالية. وستُعرض أيضاً في الاجتماع الإقليمي تجارب مماثلة من خارج الإقليم. وسيجري الحفاظ على تعاون وثيق مع الشركاء الرئيسيين العاملين في ميدان إدارة موارد المياه في الإقليم.

### الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في الريف

#### خطة العمل (النسخة الأولية)

### السياق والأساس المنطقي

177- بينما حدث انخفاض عام في معدلات الفقر على نطاق العالم فإن الفقر المدقع يتركز عادةً في المناطق الريفية وتتباين الحالة تبايناً شديداً من إقليم إلى آخر. ففي عام 2010، كان زهاء 35 في المائة من مجموع سكان الريف في البلدان النامية مصنفيين في فئة الفقراء فقراً مدقعاً، بعد أن كانت هذه النسبة تبلغ 54 في المائة في عام 1988. وهذا الانخفاض العام الذي يدعو إلى الترحاب يرجع بصفة رئيسية إلى حدوث انخفاض هائل في الفقر في الريف في شرق آسيا (ما زال 15 في المائة من السكان هناك فقراً مدقعاً). ويبلغ الفقر في الريف أعلى معدلاته في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (60 في المائة)، تليها جنوب آسيا (45 في المائة)، ثم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (10 في المائة)، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا (5 في المائة). وداخل كل إقليم، كان أداء بعض البلدان والأقاليم الفرعية أفضل من غيرها. وتؤثر أيضاً الاتجاهات العالمية من حيث تغيير المناخ والديموغرافيا والهجرة على توزيع الفقر بين الأقاليم وفي كل من المناطق الريفية والمناطق الحضرية على حد سواء.

178- ويتركز الفقر في الريف على الأغلب في أوساط الأسر المعيشية لصغار المنتجين الكفائيين والمزارعين الأسريين، والصيادين والفقراء المعدمين الذين يعملون في مشاريع ريفية زراعية وغير زراعية، وغيرهم من سكان الريف غير القادرين على الحصول على فرص إنتاج من أي نوع (من قبيل الأطفال وذوي الإعاقة وكبار السن).

179- وعلى الرغم من أن الحدود الفاصلة بينهم ليست قاطعة تماماً، توجد ثلاث فئات عريضة من سكان الريف الفقراء فقراً مدقماً (تتطلب استراتيجيات مختلفة) على النحو التالي:

(أ) الأسر المعيشية المنتجة الصغيرة وصغار المزارعين الأسريين المنتجين (بما يشمل صغار الصيادين ومربي الحيوانات ومستخدمي الغابات) الذين يمكنهم الوصول إلى بعض الأراضي ولكنهم يعانون من معوقات أخرى تؤثر على إنتاجيتهم؛

(ب) عمال الريف، ومن بينهم أولئك الذين يعملون لحسابهم الخاص في قطاع الزراعة والعمال المأجورون الذين يعملون في مشاريع زراعية أو في مشاريع خارج المزارع، الذين يتحملون ظروف عمالة مزعزعة ومستويات أجر منخفضة؛

(ج) قطاعات السكان التي تجد صعوبة في الحصول على فرص في المزرعة وخارجها على حد سواء.

180- ويتمثل تطور هام حدث في السنوات الأخيرة في أن حصة الدخل من خارج المزرعة بالنسبة للأسر المعيشية الريفية أخذت في التزايد في جميع الأقاليم، وهذه الأسر المعيشية تجمع عادةً بين مصادر دخل من مهن داخل المزرعة وخارجها على حد سواء. ولكن الخصائص المشتركة بين كثيرين ممن هم فقراء فقراً مدقماً (عدا عن انخفاض الدخل) ما زالت تشمل التهميش والاستبعاد والتمييز الاجتماعي والسياسي، وانخفاض مستويات الصحة والتعليم، والحوافز الثقافية واللغوية، الناجمة عن أسباب متنوعة تتباين بين السكان والأقاليم. ومن اللازم معالجة هذه التفاوتات عن طريق برامج هادفة تحسّن الفرص وتعالج المعوقات المحددة التي تواجهها كل فئة من هذه الفئات العريضة الثلاث.

### العوامل الرئيسية التي يستند إليها تصميم الهدف الاستراتيجي 3

#### عدم ملاءمة استهداف السياسات

181- لقد حدثت الانخفاضات الكبيرة في الفقر في الريف في الآونة الأخيرة في سياقات نمو اقتصادي سريع، ولكن النمو الاقتصادي لا يتحول بالضرورة من تلقاء نفسه إلى انخفاض في الفقر بالنسبة للجميع. فبعض شرائح السكان، لا سيما صغار المنتجين والعمال، والنساء والشباب والشعوب الأصلية، ما زالت عرضة للاستبعاد من خدمات موارد الإنتاج، والتمثيل السياسي والاجتماعي، والعمالة، وبرامج الدعم العامة. فالسياسات التي تحد من الإنفاق العام، وتفرض ضرائب باهظة على الزراعة، وتحبذ المعونة الغذائية على الاستثمارات، ولا تعطي أولوية للمساواة والمشاركة، قد تؤدي إلى تفاقم المشكلة. وعلاوة على ذلك، حتى السياسات والبرامج التي يُقصد بها تحسين سبل معيشة صغار

المنتجين الفقراء (من قبيل إعانات المدخلات) قد تعود بالفائدة على كبار المنتجين أكثر مما تعود بالفائدة على المستفيدين المقصودين بها. ومن ثم، من الضروري وجود تدخلات صريحة على صعيد السياسات لمعالجة الاستبعاد والتفاوتات.

182- وتتمثل مشكلة أخرى في عدم تفصيل نُظم البيانات الوطنية دوماً حسب العوامل الأساسية (من قبيل العمر والجنس والأصل الإثني ونطاق الإنتاج)، مما يعوق فهم نطاق وطابع الفقر في الريف. كذلك فإن القدرات على تحديد أهداف ورصد التقدم المحرز فيما يتعلق بالفقر في الريف ضعيفة وكثيراً ما تعطي الحكومات، في الممارسة العملية، الأولوية لمصالح سكان الحضر القريبين على حساب سكان الريف البعيدين الفقراء. ونتيجة لذلك، كثيراً ما تعاني السياسات من تحيز حضري.

#### *انعدام أو تفاوت إمكانية الحصول على أصول وموارد الإنتاج*

183- يعتمد فقراء الريف اعتماداً شديداً على (رأس المال الطبيعي) من أجل سبل معيشتهم، بما في ذلك الموارد المشاعية من قبيل مصيد الأسماك والغابات والمياه. وانعدام إمكانية الحصول المضمون على هذه الموارد يحد من الإنتاجية الزراعية لصغار المنتجين وللمزارعين الأسريين، وهذه مشكلة تزداد سوءاً بفعل المطالب من القطاعات الأخرى وزيادة شح الموارد بوجه عام. ويؤدي ضعف أو انعدام وجود نظم لحوكمة الأراضي والموارد الطبيعية إلى إفراط في صيد الأسماك، وإزالة الغابات وتدهورها، واستنفاد مستودعات المياه الجوفية، وفقدان جودة التربة. وتديم نظم الإدارة السيئة التصميم أو غير الملائمة للتفاوتات في إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية، وتقلل من أمن الحيازة أو تؤدي إلى تفاقم التنافس عليها، مما يؤدي إلى زيادة التأثير على توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه. ولذا فإن التفاوت في الحصول على الموارد وإدارتها غير المستدامة يحدان من المشاركة في طائفة متنوعة من الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية فضلاً عن عمليات صنع القرار ذات الصلة.

184- والتفاوتات في إمكانية الحصول على موارد الإنتاج واضحة بالذات في صفوف النساء والشباب والشعوب الأصلية، مما يضطرها أحياناً إلى الخروج من قطاع الزراعة أو الهجرة إلى أماكن أخرى بحثاً عن فرص أفضل. فعلى سبيل المثال، ما زالت النساء يشكلن نسبة لا تتجاوز ما يتراوح من 10 إلى 20 في المائة من جميع حائزي الأراضي، وتكون الأراضي التي يحزنها عادةً هي حيازات صغيرة ذات نوعية سيئة وتتسم بحقوق أكثر تزعزاعاً. كذلك فإن إمكانية حصول الشعوب الأصلية<sup>25</sup> على أراضيها وأقاليمها التقليدية، وعلى الموارد المشاعية، غير مضمونة أيضاً أو معدومة.

25 يوجد على نطاق العالم ما يقدر بما يبلغ 370 مليون فرد من الشعوب الأصلية في أكثر من 70 بلداً. ومع أن الشعوب الأصلية تشكل نسبة لا تتجاوز نحو 5 في المائة من العدد الكلي لسكان العالم، فإنها تشكل أكثر من 15 في المائة من فقراء العالم وتتخلف مستويات دخلها ومؤشرات تنميتها البشرية (الصحة والتعليم وغيرهما) باستمرار عن مستويات غير جماعات الشعوب الأصلية. (البنك الدولي، 2003، 2004)

## إمكانية الحصول على الخدمات

185- في مناطق كثيرة، تخضع نظم الخدمات الريفية القائمة فيما يتعلق بالزراعة والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك والاستهلاك والرعاية المنزليين لـ "تحدٍ ثلاثي" يتمثل في فشل السوق والدولة والمجتمع المحلي. فهذه النظم تكون، في أفضل الحالات، غير مكيفة تكيفاً جديداً حسب احتياجات فقراء الريف، وقد تتجاوزهم تماماً في أسوأ الحالات. ومن بين المدخلات البالغة الأهمية الخدمات المالية والقانونية والتسويقية والتكنولوجية والبحوث والإرشاد والتثقيف الزراعي والمعلومات والطاقة وبنوك الأغذية والبذور، فضلاً عن خدمات أخرى تيسر الانخراط في الأنشطة الزراعية (منها مثلاً رعاية الطفل). وتوجد معوقات من حيث جانب الطلب<sup>26</sup> وجانب العرض<sup>27</sup> على حد سواء تقف في طريق توفير الخدمات لقطاع الأغذية والزراعة. ومع أن القطاع الخاص يساهم مساهمة كبيرة في تقديم الخدمات، فإنه كثيراً ما يكون غير مهتم بالزبائن من فقراء الريف، وذلك بسبب انخفاض الأرباح وارتفاع المخاطر. ولا يلقى اهتماماً كافياً أيضاً استحداث تكنولوجيات أنسب للفقراء من الرجال والنساء والشباب والشعوب الأصلية في المناطق الريفية. وكثيراً ما تكون المنظمات غير الحكومية ويكون مقدمو الخدمات المجتمعية، من الناحية الأخرى، غير قادرين على خدمة الفقراء بفعالية بسبب انخفاض مستوى القدرات الداخلية، واحتمال وجود محسوبة، ومحدودية الموارد. وتنوء مؤسسات الدولة، التي غالباً ما تكون هي الجهات الرئيسية التي تقدم الخدمات لفقراء الريف في البلدان النامية والتي تغطي عموماً الخدمات الموجهة إلى هذه الفئات، تحت عبء إجراءات بيروقراطية ووجود نقص فيما يلزم من قدرة وتمويل وحوافز لتهيئة بيئة مواتية لتقديم الخدمات.

## ضعف أو انعدام المنظمات (رأس المال الاجتماعي)

186- يعاني المنتجون والصيادون الفقراء والذين يعملون على نطاق صغير من انعزال وبعُد مساكنهم ومواقع إنتاجهم. وقلة منهم منظمة عندما يكونون منظمين فإن منظماتهم كثيراً ما تكون ضعيفة وغير منصفة. فهي تفتقر إلى وجود صوت لها وإتاحة فرص أمامها للتأثير أو المشاركة في عملية صنع القرار. وتعيش جماعات السكان الأصليين بصفة خاصة عادة في مناطق ريفية نائية تتسم بظروف بيئية صعبة وبصعوبة الوصول إلى مراكز السلطة السياسية أو النشاط الاقتصادي. وكثيراً ما تتحكم نخب محلية في المنظمات القائمة على العضوية الموجودة في المناطق الريفية، وتكون مشاركة النساء والشباب والشعوب الأصلية في صنع القرارات المتعلقة بهم محدودة أو يكون تأثيرهم على تلك القرارات محدوداً عادةً، إلا إذا شكلوا منظمات خاصة بهم.

26 تشمل المعوقات على جانب الطلب ما يلي: بُعد المسافة، وتكاليف المعاملات، ومتطلبات معرفة القراءة والكتابة، وانخفاض نوعية الخدمات وانخفاض إمكانية التمويل عليها واستجابتها عند تقديمها، وافتقار صغار المنتجين إلى معرفة عن الخدمات المتاحة وعدم قدرتهم على إرسال إشارات إلى الأسواق عن احتياجاتهم.

27 تشمل المعوقات على جانب العرض ما يلي: صعوبة تقديم خدمات تتسم بجذوى التكلفة والربحية والاستدامة لسكان متناثرين ذوي قدرة شرائية محدودة، وقلة معرفة مقدمي الخدمات عن طابع المطالب وتركزها.

### انخفاض فرص العمالة وعدم وجود ظروف عمل لائقة

187- في المناطق الريفية، يتكون "الفقراء العاملون" (الفئة الثانية المذكورة أعلاه) الذين يكسبون أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم، أساساً من عمال معدمين غير زراعيين، ومنتجين كفايين يعملون لحسابهم الخاص، وعمال أسريين مساهمين، ومن بينهم أولئك الذين يحصلون على بعض الدخل من أنشطة خارج المزرعة. وعالمياً، يعيش قرابة ثمانية من كل عشرة من أولئك الفقراء العاملين في مناطق ريفية وينفقون نسبة عالية من دخلهم الذين يمكن التصرف فيه على الغذاء. والعمالة اللائقة، بما في ذلك الحماية من البطالة، أساسية لتحقيق الأمن الغذائي. ومع ذلك فإن البطالة والعمالة الناقصة وقلة الأجر وسوء ظروف العمل والتعرض للأخطار المهنية ما زالت سائدة في كثير من المناطق الريفية. وتبيّن الأدلة الحالية وجود فرص محدودة للعمالة المنتجة واللائقة للشباب وللشعوب الأصلية في القطاع الزراعي. وفرص العمالة المنخفضة هذه وسوء حالة فرص العمل الزراعية تدفع كثيرين من الشباب إلى هجر الزراعة والمناطق الريفية والتوجه إلى المراكز الحضرية، على الصعيد الوطني أو في الخارج. وفي الوقت ذاته، توجد نسبة قدرها 60 في المائة من عمل الأطفال في القطاع الزراعي، بما يشمل أنشطة خطيرة ومحفوفة بالمخاطر يمكن أن تعرّض صحة الطفل ونمائه وتعليمه للخطر.

### بدائية الحماية الاجتماعية أو عدم فعاليتها في المناطق الريفية

188- أما الفئة الثالثة من الفقراء فقرا مدقعا (أي أولئك الذين يجدون صعوبة في الحصول على فرص للزراعة أو للعمل) فهي أولئك المعرضون بشدة للتأثر حتى بالهزات الصغيرة التي قد تدفعهم إلى الاقتراب أكثر من الفقر والحرمان والتضور جوعاً بل وحتى إلى الموت قبل الأوان. ولمنع حدوث هذا، تسعى الحكومات إلى توفير برامج للحماية الاجتماعية تقترن بها أهداف للحد من الجوع والفقر، تعمل على أساس مصادر مختلفة للاستحقاق: الإنتاج (ومن ذلك مثلاً إعانات المدخلات)، والعمل (برامج الأشغال العامة)، والتجارة (إعانات أسعار الأغذية، وإدارة احتياطي الحبوب) والتحويلات (التغذية المدرسية، والتغذية التكميلية، والتحويلات النقدية).<sup>28</sup> بيد أن المساهمة الممكنة لتدابير الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر لا تُستغل حالياً استغلالاً كافياً في المناطق الريفية.

189- فثمة مشاكل تتعلق بالاستهداف والقدرة على تحمل التكاليف وطرائق التنفيذ وتأثيرات المثبطات والتدرج وإمكانية التوسع والمساءلة تؤثر على فعالية الحماية الاجتماعية في تحقيق أهدافها. وقد يفضي أيضاً انعدام الشفافية والمعلومات عن برامج الحماية الاجتماعية، وعدم وجود وعي في صفوف المستفيدين المحتملين، ووجود سلطة تقديرية إدارية تفتح الطريق أمام المحسوبية والتمييز، إلى فشل هذه البرامج في الوصول إلى من تشتد حاجتهم إليها. وتشمل الصعوبات الإضافية التنافس بين سياسات الحماية الاجتماعية والسياسات الزراعية على موارد مالية محدودة وعلى التأثير، لا سيما عندما يُنظر إليها على أنها مجالات مختلفة للسياسات وعندما تطبقها أجهزة مختلفة. وفي الممارسة

28 الحماية الاجتماعية من أجل الأمن الغذائي: تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2012.

العملية، توجد أيضا تنازعات محتملة بين تدابير الحماية الاجتماعية المختلفة، مرتبطة بتوقيتها وصياغتها وتنفيذها، وعدم وجود تنسيق واتساق بينها.

### عناصر النجاح

190- عند السعي إلى التعبير عن ميدان بالغ التعقيد بوضع كلمات، من اللازم للبيئات التي تمكن من الحد من الفقر في الريف أن تجمع بين عناصر بالغة الأهمية على النحو التالي:

- (أ) استهداف محسّن للسياسات، وإمكانية حصول أفضل على موارد الإنتاج وتوزيعها على نحو أفضل، وأطر سياساتية وقانونية للإدارة المشتركة للموارد الطبيعية، وإدارة محسّنة للأراضي، وزيادة مستدامة في الإنتاجية، وتحسّن في تقديم الخدمات إلى جانب اتباع نهج مبتكرة في هذا الصدد، وتعزّز وشمول منظمات المنتجين؛
- (ب) كفاءة أن يكون معنى النمو الاقتصادي هو زيادة فرص العمالة الريفية اللائقة في المزرعة وخارجها بالنسبة للرجال والنساء والشباب؛
- (ج) تعظيم أوجه التآزر بين سياسات الحماية الاجتماعية والتنمية الريفية مما يكفل وجود مزيج فعال من الأدوات ويفضي في نهاية المطاف إلى تأثيرات إيجابية على الحد من الفقر في الريف، والأمن الغذائي، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

191- وفي الوقت ذاته، تستحق مواضيع متعددة شاملة لمختلف القطاعات اهتماماً عن كثب:

- (أ) تعزيز المساواة بين الجنسين والنهج المراعية للمنظور الجنساني؛
- (ب) دعم الفئات المحرومة (من قبيل الشباب وكبار السن والشعوب الأصلية)؛
- (ج) الاعتراف بالتنوع، أي من حيث البيئات المؤسسية الزراعية - الإيكولوجية، والاجتماعية - الثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والمؤسسية؛
- (د) بناء مستودع معلومات يستند إلى أدلة قوية، ويشمل الدروس المستفادة وتحليل أثر السياسات السابقة؛
- (هـ) كفاءة الأمن التغذوي من خلال سياسات وبرامج واستثمارات مراعية للتغذية في جميع القطاعات؛
- (و) تحسين نظم الحوكمة على جميع المستويات لكي يتسنى أن تكون الجهود الرامية إلى الحد من الفقر مستدامة وفعالة.

## خطة العمل

192- مع أنه من الواضح أن منظمة الأغذية والزراعة هي إحدى الجهات الفاعلة الكثيرة التي تعمل على الحد من الفقر، فإن ميزتها النسبية تكمن: في خبرتها المستفيضة في توليد عناصر لصياغة سياسات مستندة إلى أدلة وتحديد الدروس المستفادة بما في ذلك مع مجموعة كبيرة من الشركاء؛ وفي تشجيع تبادل البحوث والمعرفة، وفي التعاون مع السلطات الوطنية على تنمية القدرات؛ وفي وضع وتجريب نماذج وخيارات للتدخل؛ وفي الرصد والتقييم.

193- ويرد أدناه تفصيل النتائج التنظيمية المحددة الثلاث والنواتج التي تتكون منها (والنواتج الفرعية).

النتيجة التنظيمية 1: تحسُّنُ البيئة التمكينية<sup>29</sup>، في البلدان الأعضاء، لصغار المنتجين الريفيين من الرجال والنساء، والمزارعين الأسريين، وصغار مبشري الأعمال الحرة في الريف، مما يمكنهم من الخروج من دائرة الفقر.

النتائج 1-1: وعي الحكومات وشركائها في التنمية بالخيارات المتاحة - بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص - للحد من الفقر في صفوف صغار المنتجين من الرجال والنساء. والمزارعين الأسريين في المناطق الريفية، ووضع سياسات وإقامة شراكات واتخاذ إجراءات لترسيخ أقدامهم وتحفيزهم.

194- وعلى منظمة الأغذية والزراعة القيام بما يلي:

(أ) تقديم المشورة الفنية للحكومات ولشركائها في التنمية بخصوص طائفة متنوعة من الخيارات لإعداد استراتيجيات عادلة بين الجنسين للحد من الفقر في الريف، بما يشمل ما كان مجدياً وما لم يكن في السياقات المختلفة، وإبقاؤهم على علم بالدروس المستفادة، وإسداء المشورة لهم بشأن اتساق السياسات لإتباع نهج متكاملة وللتعاون بين التخصصات المختلفة فيما بين القطاعات؛

(ب) تنمية القدرة على تحديد الأهداف، ورصد التقدم المحرز على الصعيد الوطني، وكفالة زيادة المخصصات في الميزانية للحد من الفقر في الريف، وتحسين الأمن الغذائي لصغار المنتجين الريفيين من الرجال والنساء والمزارعين الأسريين ومبشري الأعمال الحرة وتحسين سبل معيشتهم؛

(ج) تشجيع إجراء إصلاحات جوهرية في السياسات والمؤسسات الوطنية للتعامل مع صغار المنتجين بطريقة مخصصة، بما يشمل تقديم المشورة بشأن السياسات الضريبية وغيرها للتغلب على معوقات محددة (مثلاً بمنح تخفيضات ضريبية وتوزيع عائدات الضرائب، ونظم للخدمات/المنافع العامة، وغير ذلك)؛

29 تعرّف البيئة التمكينية بعبارات عامة بأنها تلك التي تشمل: التزاماً ورؤية سياسيين؛ وأطراً سياساتية وقانونية واقتصادية؛ ومخصصات وعمليات في الميزانية؛ وهياكل للحكومة والسلطة؛ فضلاً عن حوافز وقواعد اجتماعية.

- (د) تشجيع وتيسير التفاعل والتواصل الشبكي والحوار بين الجهات الفاعلة (القطاعين العام والخاص)، وهياكل المصالح، والمؤسسات (الرسمية وغير الرسمية) على مختلف المستويات؛
- (هـ) تحسين آلياتها لجمع البيانات (في إطار برامج الإحصاءات وبرامج الرصد والتقييم) مما يمكن من إعطاء فكرة أفضل عن التمايز بين الجنسين في الحصول على الموارد والاستثمارات أو السياسات الموجودة من أجل أنواع مختلفة من الحيازات.

الناتج 1-2: تطبيق سياسات وبرامج مساندة للفقراء تحسّن إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية وغيرها من موارد الإنتاج وتحسّن الإدارة المستدامة لتلك الموارد.

195- وتحقيقاً لتلك الغاية، على منظمة الأغذية والزراعة القيام بما يلي:

- (أ) تقديم مشورة استراتيجية وفنية للحكومات لوضع سياسات وبرامج تحقق الحصول العادل على الموارد من الأراضي والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية والسيطرة عليها وإدارتها بطريقة مستدامة (بما في ذلك الترويج لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية للحكومة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات، والخطوط التوجيهية بشأن الحق في الغذاء)؛
- (ب) تقديم توجيهات على صعيد السياسات لتنسيق الإدارة والخدمات القانونية المتعلقة بالأراضي والموارد الطبيعية على المستوى المركزي واللامركزي (ومن ذلك مثلاً تسجيل/إدارة الأراضي الخاصة والمشاعية، وتسجيل أنواع البذور ومنح البراءات لها، وتسجيل حقوق المياه، وحقوق استخدام الغابات ومصايد الأسماك، وتقديم المساعدة القانونية، ودفع مبالغ نظير الخدمات البيئية)؛ وتلزم اتصالات وثيقة لهذا الغرض مع الوزارات المسؤولة عن الأراضي والمياه والزراعة ومصايد الأسماك والغابات والعدالة؛
- (ج) المساعدة على إعطاء الأولوية للتكنولوجيات الملائمة ودعمها والترويج لها وتطويرها ودعم الجهود الرامية إلى تجريبها ونشرها؛
- (د) التأثير على جداول الأعمال البحثية من أجل معالجة مواضيع الفقر في الريف.

الناتج 1-3: إدراك الحكومات وشركائها في التنمية للخيارات المتاحة من أجل اتباع نماذج أكثر كفاءة لتقديم الخدمات الريفية ووضع سياسات وإقامة شراكات واتخاذ إجراءات لإنشائها وتحفيزها.

196- على منظمة الأغذية والزراعة القيام بما يلي :

- (أ) تقديم توجيهات ودعم على صعيد السياسات لإعادة توجيهه/تنسيق نظم الخدمات القائمة لضمان توافر خدمات ميسورة التكلفة وتتسم بالكفاءة وعالية الجودة للمنتجين من الرجال والنساء والشباب ولغيرهم من صغار المنتجين الذين يُستبعدون عادةً من النظم القائمة؛
- (ب) إيجاد معرفة بالنماذج المؤسسية البديلة والممارسات الجيدة والنهج الإقليمية لتقديم خدمات ملائمة داعمة للأغذية والزراعة تكون ميسورة التكلفة ومريحة بالنسبة لمقدمي الخدمات؛
- (ج) تنمية القدرات البشرية والمؤسسية، بالاشتراك مع الشركاء، لتنفيذ نظم للخدمات الريفية أقوى ومراعية للمنظور الجنساني وموجهة من الزبائن لتقديم الخدمات المالية (بما في ذلك نظم التأمين للمنتجين الريفيين حيثما أمكن)، وبيع مدخلات الإنتاج بالتجزئة، وتسويق النواتج، وإدارة ما بعد الحصاد، وإصدار الشهادات لإنتاج الأغذية والزراعة ومصائد الأسماك والغابات والثروة الحيوانية، وتحسين التنسيق فيما بين القطاعات؛
- (د) دعم قدرات المؤسسات الزراعية الوطنية (البحوث، وخدمات الإرشاد، وغيرها) لتقديم خدمات تحليلية (مثلاً بشأن التربة والمياه، والآفات/الأمراض، والعلف، والتشخيص البيطري) والقيام تحديداً بتنمية قدرات المنتجين ومباشري الأعمال الحرة الصغار والهامشيين من النساء والشباب عن طريق مدارس المزارعين الحقلية والنماذج التشاركية الأخرى؛
- (هـ) الإسهام في وضع وتنفيذ قواعد ومواصفات ودعم رصد نظم الخدمات الغذائية والزراعية وتقييمها وتقديرها على نحو مراعي للمنظور الجنساني ومراعٍ للشباب وذلك لتحسين المساءلة وإبداء التعليقات؛
- (و) تحفيز وتوجيه وزيادة جودة ومساءلة نظم الخدمات العامة والخاصة، وإمكانية الحصول على الموارد، والمؤسسات القائمة على عضوية شاملة وعمالة لائقة بحيث يتسنى لصغار المنتجين من النساء والشباب وغيرهم زيادة إنتاجيتهم بطريقة مستدامة.

الناتج 1-4: إدراك الحكومات وشركائها في التنمية لما تنطوي عليه منظمات المنتجين وتعاونياتهم وعملهم الجماعي من إمكانية الحد من الفقر في المناطق الريفية، وعمل الحكومات وشركائها في التنمية على تهيئة بيئات مؤسسية تمكينية ووضع سياسات وإقامة شراكات واتخاذ إجراءات لإنشاء ودعم منظمات المنتجين وتعاونياتهم.

197- على منظمة الأغذية والزراعة القيام بما يلي :

- (أ) تحديد بيئات تمكينية (أطر قانونية وسياساتية) وبرامج وطنية لمنظمات المنتجين الشاملة والعادلة التي يجب تعزيزها ويجب أن تصبح أكثر فعالية في تلبية احتياجات واهتمامات أعضائها من

الرجال والنساء، ولكي تمثلهم في عمليات وضع السياسات وتقديم الخدمات، وإسداء المشورة بشأن تلك البيئات التمكينية؛

(ب) إسداء المشورة بشأن التغيير التنظيمي العادل بين الجنسين داخل المؤسسات العامة وأيضاً داخل المؤسسات الريفية/منظمات المنتجين وتعاونياتهم (مع التركيز على الإدارة والقيادة والسلوك التنظيمي والثقافة والرسالة وآليات المحاسبة)؛

(ج) دعم الحكومات في تشجيع مشاركة المنظمات القائمة على العضوية في أنشطة صياغة البرامج والسياسات وتنفيذها وتقييمها؛

(د) المساعدة في الجهود الوطنية الرامية إلى كفالة المعاملة العادلة لمنظمات المنتجين وتعاونياتهم، وتوافر معلومات لديها عن حقوقها إزاء الحكومات وتوافر القدرة لديها على إخضاع المسؤولين ومقدمي الخدمات للمساءلة عن أفعالهم؛

(هـ) تيسير الحوار بين المنظمات (ومنهما مثلاً منظمات المنتجين أو المنظمات القائمة على العضوية) وحكومات الأعضاء؛ والعمل على تعزيز الآليات المؤسسية للحوار والتعاون بين الحكومة وممثلي منظمات المنتجين وتعاونياتهم.

النتيجة التنظيمية 2: تحسُّن البيئة في البلدان الأعضاء التي تمكَّن من تحقيق النمو الزراعي لتوليد فرص عمالة ريفية لائقة في المزرعة وخارجها لسكان الريف من الرجال والنساء والشباب.

النتائج 1-2: تمكَّن الحكومات وشركائها في التنمية من توسيع نطاق معايير العمل الدولية بحيث تمتد إلى المناطق الريفية، لا سيما في القطاع الزراعي غير الرسمي وما يتصل به من مهن، بما في ذلك القضاء على التمييز، وتعزيز قابلية قوة العمل الريفية للتوظيف، ومنع عمل الطفل في الزراعة، وتعزيز الحماية الاجتماعية والسلامة والصحة المهنية، وضمان حرية تكوين الرابطة والانضمام إليها.

198- وستشمل مكونات العمل ما يلي:

(أ) القيام، في شراكة مع منظمة العمل الدولية، بتقديم المشورة للحكومات وللجهات العاملة في مجال التنمية الريفية وبناء القدرات لإيجاد وتطبيق وتحسين وعي العمال بشأن أطر السياسات والأطر القانونية والتنظيمية التي تدعم اعتماد معايير العمل الدولية في المناطق الريفية، بما في ذلك فيما يتعلق بصغار المنتجين/المزارعين الأسريين، ومن يعملون بأجر بطريقة غير رسمية في نظام الأغذية ومباشري الأعمال الحرة الزراعية في الريف؛

(ب) تقديم المشورة الفنية للجهات المعنية الزراعية لتشجيع الإنتاج الزراعي المستدام اجتماعياً، بما في ذلك عن طريق اعتماد تكنولوجيات وممارسات موفرة للعمل وذكية ومقاييس للسلامة والصحة المهنيين من أجل العمال الزراعيين؛

(ج) تقديم المشورة الاستراتيجية والفنية وبناء القدرات لمنع استخدام عمل الطفل في القطاع الزراعي، وذلك في شراكة مع الشركاء المختصين من قبيل منظمة العمل الدولية؛

(د) تيسير الحوار والتعاون فيما بين الجهات المعنية في قطاعي الزراعة والعمل (القطاعان العام والخاص) بشأن توسيع نطاق معايير العمل الدولية بحيث تمتد إلى المناطق الريفية.

الناتج 2-2: تمكّن الحكومات وشركائها في التنمية من تشجيع مسارات للتنمية الريفية المستدامة كثيفة العمالة ومنصفة اجتماعياً، وتبني إحياء القطاع الزراعي والتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية.

199- ستسعى منظمة الأغذية والزراعة إلى القيام بما يلي:

(أ) تقديم المشورة واستخدام منهجيات وشبكات تعلم مبتكرة لصياغة وتنفيذ سياسات وبرامج (من قبيل برامج الاستثمارات الزراعية، وبرامج تنمية سلاسل القيمة، وإصلاحات السياسة الاجتماعية، وغيرها) التي تؤدي إلى زيادة فرص العمالة الريفية اللائقة، مع كفاءة ترسخ هذا ورصده في إطار المساعدة المؤسسية التي تقدمها منظمة الأغذية والزراعة بشأن السياسات على الصعيد القطري؛

(ب) تقديم المشورة بشأن السياسات للبلدان وتشجيع إقامة شراكات (بما في ذلك مع القطاع الخاص) من أجل زيادة الاتساق على صعيد السياسات بين الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بالعمالة والحماية الاجتماعية والزراعة والتنمية الريفية؛

(ج) العمل على تحسين فهم السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي كانت مجدية وتلك التي لم تكن في السياقات وهيكل سوق العمل المختلفة وبناء معرفة بشأن ذلك، بوسائل من بينها تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة وتقييمات الأثر (مثلاً باستخدام البوابات الإلكترونية وحلقات العمل الإقليمية، وإقامة شبكات، وغير ذلك)؛

(د) دعم وضع برامج ذكية للشباب في القطاع الزراعي وما يتصل به من مهن؛

(هـ) تقديم المشورة الاستراتيجية والفنية للبلدان لإدماج العمالة الريفية اللائقة في إدارة مخاطر الكوارث والأزمات من أجل زيادة صمود نظم سبل المعيشة وتوفير أساس للتنمية الطويلة الأجل (وهو ما يرتبط بالعمل المندرج في الهدف الاستراتيجي 5).

الناتج 2-3: تحسُّن تحليل التمايز بين الجنسين وحسب العمر في أسواق العمل الريفية وانعكاسات سياسات وبرامج التنمية الزراعية والريفية البديلة على العمالة.

200- على منظمة الأغذية والزراعة القيام بما يلي :

(أ) دعم تحليل أبعاد الفقر الريفي المتعلقة بالعمالة، لا سيما فيما يتعلق بالنساء والشباب ومن يعملون بأجر بطريقة غير رسمية والمهاجرين وصغار مبشري الأعمال الحرة وأولئك الذين يزاولون أعمالاً حرة متناهية الصغر، ونشر ذلك التحليل (مثلاً من خلال الشبكات والمناسبات والبوابات الإلكترونية والمطبوعات وغيرها)؛

(ب) تحسين قدرتها على جمع البيانات وتحليلها للتمكين من تقديم عرض أفضل للتمايز بين الجنسين وحسب العمر في الحصول على فرص عمالة ريفية لائقة؛

(ج) تعزيز القدرات الوطنية في مجال جمع البيانات والمعلومات ورصد التقدم المحرز في سد الفجوة الجنسانية والعمرية في العمالة الريفية اللائقة من أجل اتخاذ قرارات أكثر استنارة (مثلاً بوضع أدلة توجيهية والتدريب على رصد وتقييم برامج التنمية الزراعية والريفية المتعلقة بالعمالة)؛

(د) تعزيز المؤسسات الوطنية للتنمية الزراعية والريفية (من قبيل الوزارات ومعاهد البحوث وغيرها) لتقديم خدمات تحليلية عن العمالة الريفية اللائقة، بما في ذلك إجراء تحليل اجتماعي لبرامج الاستثمارات الزراعية وتنمية سلاسل القيمة من زاوية العمالة.

النتيجة التنظيمية 3: صياغة الحكومات وشركائها في التنمية وتنفيذها سياسات وبرامج تزيد إلى أقصى حد من الآثار الإيجابية لبرامج الحماية الاجتماعية على الحد من الفقر، والأمن الغذائي، والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية.

الناتج 3-1: امتلاك الحكومات القدرة على تصميم وتنفيذ برامج حماية اجتماعية تتضمن صلات بسبل المعيشة الريفية.

201- ستسعى منظمة الأغذية والزراعة إلى القيام بما يلي :

(أ) تقديم المشورة للحكومات بشأن كيفية وضع برامج للحماية الاجتماعية في إطار استراتيجية للتنمية الريفية من أجل زيادة أثر تلك البرامج على الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي إلى أقصى حد؛

(ب) تشجيع تكامل السياسات واتساقها على الصعيدين الوطني والمحلي لتحقيق أوجه تآزر بين الحماية الاجتماعية والزراعة والعمالة (من قبيل النظم الوطنية للحماية الاجتماعية، والسياسة الزراعية، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وورقة استراتيجية الحد من الفقر، والبرنامج القطري للعمل اللائق) في نهج قائم على النظم؛

- (ج) دعم الحكومات في استعراض وتعزيز و/أو إعداد الأطر القانونية والمؤسسية التي تستند إليها برامج الحماية الاجتماعية التي تدعم سبل المعيشة الريفية بطريقة مباشرة وغير مباشرة؛
- (د) المساعدة في تحسين حوكمة برامج الحماية الاجتماعية، من أجل تحقيق فوائد ملائمة بكفاءة وعلى نحو عادل بين الجنسين؛
- (هـ) تنمية القدرات الوظيفية لواقعي السياسات والمحليلين والموظفين المسؤولين عن تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية وسياسات التنمية الريفية (على الصعيدين الوطني والمحلي).

الناتج 3-2: استناد برامج الحماية الاجتماعية التي تدعم سبل المعيشة الريفية مباشرة إلى السياق وأدلة، واستجابتها لاحتياجات المزارعين والمنتجين الفقراء والضعفاء.

202- ستشمل مكونات العمل ما يلي:

- (أ) نشر المعلومات والبيانات ذات الصلة بتصميم السياسات والبرامج وتنفيذها، وعن القضايا المؤسسية اللازمة لتعزيز أوجه التآزر بين سياسات الحماية الاجتماعية وسياسات التنمية الريفية؛
- (ب) تحليل ومعلومات عن أبعاد الفقر والضعف، وكذلك عن المعوقات التي تقف في طريق الإنتاجية الزراعية لا سيما فيما يتعلق بالنساء والشباب وجماعات السكان الأصليين؛
- (ج) العمل على وجود فهم أفضل وبناء معرفة بشأن ما كان مجدياً وما لم يكن في مختلف البلدان والأقاليم التي تمر بمراحل مختلفة من التنمية (أي التي توجد فيها مستويات مختلفة من النشاط الاقتصادي، وكثافة العمالة في ظل النمو، والبنية التحتية، وتنمية الأسواق)، بما في ذلك عن طريق تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة وتقييمات الأثر؛
- (د) دعم الحكومات وإشراك الشركاء لتنمية قدرات فقراء الريف من الرجال والنساء، والشباب، للحصول على المعلومات عن استحقاقاتهم، ولكي يكونوا قادرين على المطالبة بمعاملة عادلة وإخضاع المسؤولين ومقدمي الخدمات للمساءلة عن أفعالهم؛
- (هـ) جمع وتحليل بيانات عن آثار برامج الحماية الاجتماعية التي تتضمن صلات مع الزراعة على سبل المعيشة وانعدام الأمن الغذائي، وعن انعكاسات تلك البرامج من حيث المساواة بين الجنسين؛
- (و) دعم عمليات رصد وتقييم وتقدير البرامج ذات الصلة على نحو مرعٍ للمنظور الجنساني لتحسين المساواة وإبداء تعليقات.

### المبادرة الإقليمية (الهدف الاستراتيجي 3)

#### الفقر الريفي في أفريقيا

203- ستتناول هذه المبادرة الإقليمية البرنامجية جميع النتائج الثلاث للهدف الاستراتيجي 3، مع تبني نهج سلسلة القيمة من منظور العدل الاجتماعي، من أجل تعظيم الآثار الإيجابية لبرامج الحماية الاجتماعية، والعمالة الريفية اللائقة، والحصول المنصف على الموارد الطبيعية والخدمات الريفية، والمشاركة في منظمات المنتجين والمؤسسات الريفية. وسيجري بهمة استكشاف الفرص المتاحة للمجتمعات وفئات السكان النائية والمحرومة والفقيرة من حيث الموارد، مع إيلاء اهتمام بوجه خاص للشباب والنساء، من أجل المشاركة في سلاسل الإنتاج والتسويق.

204- وستسعى هذه المبادرة إلى إرساء الأساس التحليلي لإطار نتائج تشغيلية فعالة في واحدة أو اثنتين من سلاسل القيمة النموذجية في الإقليم، مما سيوجه زيادة العمل التعاوني الذي تقوم به منظمة الأغذية والزراعة والحكومات ومختلف الجهات المعنية والشركاء لتنفيذ برامج عمل متسقة وأطول أجلا. وسيجري اختيار سلاسل القيمة هذه من بين تلك التي حُدد بالفعل أنها تمثل أولويات في المرحلة الأولية من المبادرة النموذجية للإدارة القائمة على النتائج في أفريقيا: الكسافا في غانا أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذرة في أنغولا أو أوغندا. وسيجري أيضا استكشاف الصلات مع سلاسل قيمة أخرى (التفاعل بين المحاصيل والثروة الحيوانية).

205- والجهود التعاونية ستوجهها المبادئ التوجيهية والعوامل ذات الصلة التالية:

- (أ) التركيز على المجتمعات والفئات السكانية النائية والمحرومة والفقيرة من حيث الموارد، مع إيلاء اهتمام للشباب والنساء؛
- (ب) تعزيز العمل القائم بشأن سلاسل القيمة في البلد النموذجي (أو البلدان النموذجية) وإيلاء اهتمام للثغرات الهامة داخل هذه السلاسل ومراحل التدخل حيثما تستطيع منظمة الأغذية والزراعة أن تضيف قيمة من منظور العدل الاجتماعي؛
- (ج) دعم النهج المتعددة التخصصات في جميع القطاعات والمؤسسات والجهات الفاعلة (العامة والخاصة على حد سواء)؛
- (د) البحث عن نواتج ملموسة قابلة للتحقق في غضون فترة زمنية قصيرة، بهدف استخدامها كأساس لبرمجة أطول أجلا تمول من مصادر أخرى؛ وإنشاء وحدة تعلم دينامية لاستخلاص الدروس بشأن العمليات التعاونية الجوهرية بالنسبة لتنفيذ المبادرة النموذجية للإدارة القائمة على النتائج.

#### الأنشطة والنتائج المتوقعة

206- تحديد خطوط أساس، تقاس عليها النتائج ومجموعة من المؤشرات.

207- توافر معرفة وأدلة حديثة يسهل الوصول إليها فيما يتعلق بجهود تنمية سلاسل القيمة في البلد المستهدف لإدماج احتياجات المزارعين والمنتجين الفقراء والضعفاء وكذلك العمال المأجورين وتحديد الاحتياجات والفرص فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية على امتداد السلسلة.

208- الاضطلاع بعمليات تشخيص تشاركية مراعية للمنظور الجنساني على الصعيد القطري في سياق تخطيط العمل (التقييم العام لسلاسل القيمة؛ وأداء منظمات المنتجين وقدرتها؛ وإمكانية الحصول على الخدمات والتكنولوجيات؛ وإضافة القيمة والعمالة الريفية اللائقة؛ والشباب؛ والصلات بين الحماية الاجتماعية والتنمية الريفية؛ وتحليل الهشاشة الهيكلية).

209- تمكين حكومات البلدان النموذجية من تصميم وتنفيذ سياسات وأطر تنظيمية تؤدي إلى تعظيم الفرص المتاحة أمام المزارعين والمنتجين الفقراء والضعفاء.

210- وجود قدرة محسنة لدى السلطات الوطنية في البلد النموذجي من حيث آليات الحوكمة والتنسيق بين القطاعات لتعزيز إمكانات سلسلة أو سلاسل القيمة المختارة لتحسين دخل المزارعين والمنتجين الفقراء والضعفاء فضلا عن العمال المأجورين وللحد من الفقر الريفي.

211- القيام بتعزيز القدرات وتطوير المهارات في المجالات التالية: المشاركة في عمليات وضع السياسات والبرامج والتأثير عليها؛ والقدرات الوظيفية؛ وتقييم الأثر على نحو تشاركي لتحسين الشفافية والمساءلة (وسُيبت في مجالات أخرى).

212- إشراك شركاء رئيسيين على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والتنموي في العملية. وستيسر المبادرة الإقليمية إجراء حوار بين الجهات المعنية والشركاء، وستشجع العمل المشترك وتبادل الدروس المستفادة.

### الهدف الاستراتيجي 4: التمكين من وجود نظم زراعة وأغذية أكثر شمولاً وكفاءة

#### على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي

#### خطة العمل (النسخة الأولية)

#### السياق والأساس المنطقي

213- مع تزايد العولة تشهد نظم الزراعة<sup>30</sup> والأغذية الزراعية تغييرات ثورية: فقد أصبح القطاع الأولي عنصراً يشهد تكاملاً متزايداً في سلاسل الإمداد؛ وأصبح قطاع ما بعد الإنتاج، لا سيما التصنيع والبيع بالتجزئة، ذا طابع صناعي وأكثر تركيزاً؛ وتمثل مؤسسات القطاع الأولي في كثير من الأحيان جزءاً من سلاسل قيمة متكاملة أو محكومة بطريقة

30 يُفهم مصطلح "الزراعة" على أنه يضم نظم المحاصيل الغذائية وغير الغذائية والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والغابات ومنتجاتها.

رأسية. وكون القطاع الأولي أكثر تخصصاً يعني ضمناً أيضاً أن المدخلات الجديدة (من قبيل المياه والأسمدة والبذور والأعلاف والآلات والمعدات) تتطلب نماذج إمداد واستخدام جديدة. وتؤدي تكنولوجيات المعلومات ووسائط التواصل الاجتماعي إلى تحديث كبير في قنوات التسويق، بحيث تيسر مشاركة حتى أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق العالمية. وهذه الاتجاهات تغير أسلوب الحياة وفرص العمالة في المناطق الريفية تغييراً هائلاً.

214- وتصيح أيضاً نظم الزراعة والأغذية الزراعية أكثر كثافة لاستخدام العلم ورأس المال بحيث تتطلب مهارات ومعارف جديدة من المنتجين والمصنعين والمديرين والعمال على امتداد سلسلة الإمداد بأكملها. وهذا يقتضي أيضاً استثمارات ضخمة في أعمال البحث والتطوير مما يؤدي في كثير من الحالات إلى وجود حواجز تنافسية أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا يمكن تقديم تعويض لها بواسطة الأموال العامة (في معظم البلدان النامية). وهذا يؤدي إلى اتساع الفجوة المعرفية الكبيرة بالفعل بين البلدان الصناعية والبلدان النامية. ولذا، يصبح نقل التكنولوجيا وحماية حقوق الملكية الفكرية قضيتين أساسيتين من قضايا تنمية الزراعة والصناعات الغذائية.

215- وإضافة إلى ذلك، يحدد التحضر أنماط السلوك والاستهلاك الغذائيين الجديدة فيما يتعلق بغالبية سكان العالم، مما يجعل الصلات بين الإنتاج والاستهلاك أكثر تنوعاً وتعقداً، ومما يستدعي وجود بنية تحتية أكثر تطوراً. ويزداد اندماج الأسواق الزراعية العالمية؛ ومع التوسع في تجارة المستقبلات، ستصبح الأسواق أيضاً أكثر خضوعاً للتكهن وأكثر خطورة بالتالي. وتتمثل خطورة متأصلة في عدم الامتثال لشروط ومعايير الأسواق مما يؤدي إلى انخفاض كفاءة الأسواق. وواضعو المعايير العامة والخاصة هم جهات فاعلة هامة لها مساهمتها على كل من الساحة الوطنية والإقليمية والعالمية إضافة إلى شركات الأعمال الزراعية الخاصة الكبيرة وشركات الصناعات الحرجية المنخرطة حالياً في عمليات ابتكار ووضع لمعايير على كل من الساحة الوطنية والإقليمية والعالمية. ومن المهم أيضاً الاضطلاع بعمليات الإنتاج الغذائي والزراعي والتصنيع والاستهلاك بطريقة آمنة ومستدامة.

216- ويجب أن تحسّن نظم الأغذية والزراعة الشمول<sup>31</sup> بربط صغار المزارعين والحراجين وصيادي الأسماك ومنظماتهم بمؤسسات الأعمال الزراعية وبسلاسل الإمداد من أجل مشاركتهم الفعالة والمستدامة في الأسواق العالمية والإقليمية والوطنية التي تتغير بسرعة. ولذا، تواجه البلدان ويواجه صناع القرار تحديات وفرصاً جديدة وباستطاعة منظمة الأغذية والزراعة أن تقدم ما تشتد إليه الحاجة من معلومات تحليلية ومشورة ودعم بشأن السياسات.

وفي هذا السياق، مطلوب من الحكومات وغيرها من الجهات المعنية أن تختار اختيارات استراتيجية يتزايد تعقيدها فيما يتعلق بتعزيز نظم الأغذية والزراعة، وتحسين أنشطة الإنتاج وما بعد الإنتاج، والآليات المؤسسية، وتقديم الخدمات، والوصول إلى الأسواق، والبيئة، فضلاً عن التكنولوجيات ذات الصلة.

31 تُظم الأغذية والزراعة الشاملة حسب ما يرد في إطار الهدف الاستراتيجي 4 هي تلك التي تمكّن مشاريع الإنتاج والتصنيع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم من المشاركة في الأسواق بطريقة مستدامة. وينطوي هذا أيضاً على شمول البلدان النامية والجهات المعنية (بما في ذلك المستهلكون) في عمليات التفاوض بشأن وضع المعايير وبشأن التجارة وتحسين الصلات بين الريف والحضر.

## العوامل الرئيسية التي يستند إليها تصميم الهدف الاستراتيجي 4

### ضعف البيئات التمكينية

217- إن وجود سياسات وقوانين وأنظمة عفا عليها الدهر وتفتقر إلى الكفاءة وتكون متضاربة في بعض الأحيان، إلى جانب وجود تصورات غير مؤكدة لدى الحكومات بشأن أدوار ومسؤوليات القطاعين العام والخاص، وصعوبة الحصول على الخدمات المالية، وضعف البنية التحتية، هي أمور تعوق توظيف الاستثمارات اللازمة لتحسين الشمول والكفاءة في الأسواق العالمية والإقليمية والوطنية بطريقة مستدامة.

218- كذلك يوجد نقص أو تشتت أو عدم تماثل في إمكانية الحصول على: المعلومات، المعرفة - بما في ذلك المعرفة بشأن حقوق الملكية الفكرية - والعلاقات والبنية التحتية التجارية، مما يحد غالباً من قدرة صغار المزارعين<sup>32</sup> والمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة على المشاركة بفعالية في أسواق يتسارع تغييرها وتتسارع عولمتها. وقد تعوق معوقات مماثلة الجهود الوطنية الرامية إلى كفاءة توافر الخدمات التنظيمية اللازمة للصحة النباتية والحيوانية، وسلامة الأغذية وجودتها. وهذه المعوقات قد تحد أيضاً من قدرة البلدان على المشاركة في الأسواق العالمية والمننديات الدولية ذات الصلة لمعالجة الاهتمامات والشواغل الوطنية معالجة وافية. وعدم التماثل هذا في إمكانية الحصول على المعلومات والمعرفة هام أيضاً بالنسبة للمستهلكين وأدوارهم الأساسية في تشكيل نظام الأغذية والزراعة. وسيلزم حتماً أن تستجيب المنتجات الغذائية والزراعية التي تُطرح في السوق لتوقعات واختيارات المستهلكين وأن تكون معبرة عنها. ولكن المستهلكين كثيراً ما يفتقرون إلى إمكانية الحصول على المعلومات ذات الصلة لتوظيف الخيارات في صالحهم (ومن ذلك مثلاً الاختيار المستنير وفقاً للمحتوى التغذوي).

219- وتتمثل مشكلة جديدة مستمرة في أن قرابة ثلث الأغذية التي تُنتج من أجل الاستهلاك الآدمي تُفقد أو تُهدر على صعيد العالم، مما يتسبب في وجود ضغط لا داعي له على الموارد الطبيعية للتعويض عن الفجوة. ولمدة عقود، كان التركيز الرئيسي للجهود الرامية إلى الحد من فواقد الأغذية ينصب على تحسين عمليات ما بعد الحصاد. ولم يُعترف إلا مؤخراً بأن الحد من فواقد الأغذية يتطلب استثمارات لتحسين الاتساق والكفاءة بين الإمداد والاستخدام على امتداد مجمل سلاسل الإمداد بالأغذية. ومع أن سلاسل الإمداد الحديثة المتسقة تكون فواقدها أقل كثيراً عموماً، ما زال هناك هدر مفرط للأغذية، لا سيما في مراحل البيع بالتجزئة والاستهلاك. ويؤدي التحضر أيضاً إلى زيادة تعقيد عمليات التوزيع والتعبئة وإلى جعلها ممتدة بشكل مفرط، مما يغير عادات استهلاك الأغذية، ومما يعني بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض، ولا سيما النساء، إنفاق وقت إضافي وتحمل تكلفة إضافية للحصول على الإمدادات الغذائية. ومن اللازم أن تكفل الحكومات، عاملة مع غيرها من الجهات المعنية، زيادة أداء البيئات بواسطة إدارة المخاطر والتهديدات المرتبطة بالقضايا والاتجاهات المذكورة أعلاه والتخفيف منها.

<sup>32</sup> يُعرّف "المزارع الصغير" في إطار الهدف الاستراتيجي 4 بأنه المزارع أو صياد الأسماك أو الحراج الذي يشارك في العمل اليومي للإنتاج وفي إدارته ويملك أو يستأجر أصول إنتاجه، أو أسرة ذلك المزارع أو صياد الأسماك أو الحراج التي ينطبق عليها ذلك أيضاً.

### قدرة القطاع الخاص ومشاركته

220- للقطاعين العام والخاص مسؤولية مشتركة عن الإقلال إلى أدنى حد من تفشي الأمراض والآفات الذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وإلى حدوث خسائر، ويسفر عن تأثيرات سلبية على صحة الإنسان والحيوان والنبات. ويؤدي القطاع الخاص، بدرجة متزايدة، دورا هاما في تشكيل السياسات فضلا عن هياكل السوق من خلال تنمية سلاسل القيمة. والشركات الغذائية والزراعية على جميع المستويات توجهها الضغوط التنافسية المتغيرة التي تدفع إلى إدخال ممارسات وتكنولوجيات أعمال لتحقيق الاتساق بين نظم الإمداد وخفض التكاليف. ويساعد تزايد صرامة شروط التوريد وما يرتبط بها من انتشار معايير طوعية خاصة وأخرى، لا سيما فيما يتعلق بسلامة الأغذية وجودتها وصحة الحيوان، على تحسين الكفاءة، ولكنه يخلق أيضا حواجز يمكن تجنبها أمام دخول الأسواق. وعلى الرغم من تزايد إدراك الشركات الغذائية - الزراعية والحرجية أن تعميم الممارسات المسؤولة أصبح عاملا من عوامل المنافسة، لم تنجح سوى قلة من الشركات حتى الآن في تحديد ووضع نماذج للأعمال تتسم بالشمول والكفاءة.

221- وبالنظر إلى أن القطاع الخاص يطرح حلولاً ومخاطر على حد سواء لتحسين شمول وكفاءة نظم الأغذية والزراعة، من اللازم أن تتعامل المؤسسات الحكومية مباشرةً مع جهات فاعلة على جميع المستويات من القطاع الخاص الشديد التنوع. بيد أن معظم مسؤولي القطاع الخاص ووكالاته لديهم قدرة وأدوات محدودة لإجراء حوار وتعاون توجهه النتائج مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وبناء على ذلك، فإن تعزيز الحوار والتعاون بين القطاعين العام والخاص أمر جوهري لتحسين شمول وكفاءة نظم الأغذية والزراعة. كذلك، يجب على منظمة الأغذية والزراعة أن تنخرط بفعالية مع الأمم المتحدة ومجموعة الثماني والمبادرات العالمية الأخرى لتعزيز الحوار والعمل التعاوني مع القطاع الخاص، لا سيما الشركات المتعددة الجنسية، بشأن اعتماد تكنولوجيات شاملة وبشأن الأسواق العادلة.

222- ويلزم القيام بعمل على الصعيدين العالمي والإقليمي لتعزيز حلقات العمل مع منظمات القطاع العام وشركاته التي تترك آثارا على الشمول والإنصاف والاستدامة في كثير من الأقاليم والبلدان. ويجب أن تُدرك نظم حوكمة المنظمات والشركات التي تضع معايير طوعية خاصة وأخرى الصالح العام وتأخذ في الاعتبار. ويجب على الشركات العالمية ذات التأثيرات العالمية أن تعمّم مبادئ ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات وآلياتها لكفالة المساءلة.

### وجود نظم أسواق عالمية تتسم بالشمول والكفاءة

223- يمكن للاتفاقات الدولية أن تيسر وجود بيئة تمكّن من الحفاظ على الأسواق القائمة، وإيجاد فرص أسواق جديدة، والتحفيز على توظيف الاستثمارات اللازمة لإيجاد تجارة تتسم بالشمول والكفاءة، لا سيما من أجل البلدان ذات الدخل المنخفض. وينبغي الإقلال إلى أدنى حد من الاختلافات في الفرص المتاحة والمشاركة الفعلية للبلدان في وضع وتنفيذ هذه الاتفاقات (نتيجة مثلاً لأوجه عدم التماثل في إمكانية حصولها وقدرتها على استخدام أدلة في تقييمها لعواقب الاتفاقات التي تكون من الدول الموقعة عليها).

224- ومن اللازم أن تحصل الحكومات وغيرها من الجهات المعنية على معلومات مناسبة وحسنة التوقيت لتمكينها من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المخاطر الصحية والمتعلقة بالصحة النباتية والحيوان. ويجب، بوجه أعم، أن يكون لدى الحكومات ومنظمات الأسواق وكذلك قضايا سلامة الأغذية وصحة النبات والحيوان. ويجب، بوجه أعم، أن يكون لدى الحكومات ومنظمات المنتجين التي تمثل مصالح صغار المشاركين في نظم الأغذية والزراعة والأسر المشاركة في تلك النظم والمشاركين الضعفاء فيها وعي أكبر بشأن التطورات في الأسواق الزراعية الدولية والسياسات التجارية والقواعد التجارية وما يرتبط بها من تطورات فيما يتعلق بالعرض والطلب والأسعار والاستهلاك، وأن تكون لديهم قدرة أكبر على تحليل تلك التطورات.

225- وعلى الصعيد الدولي، من اللازم أن تكون لدى البلدان المستوردة والبلدان المصدرة على حد سواء استراتيجيات وسياسات وتدابير وطنية محددة ومختلفة للاستفادة من التجارة الدولية، وتحسين سبل المعيشة، والسعي إلى تحقيق أهدافها المتعلقة بالأمن الغذائي، مع مراعاة احتياجات الأمن الغذائي في أماكن أخرى. وتمثل قدرة أي بلد على الاستفادة من الأسواق الإقليمية هدفا هاما في معظم المواقع، ولكنها كثيراً ما تكون مقيّدة نتيجة لضعف الصلات بين الأسواق الإقليمية وعدم قدرة بلد و/أو منتجين على الامتثال لقواعد ومعايير دولية متزايدة الصعوبة، لا سيما فيما يتعلق بسلامة الأغذية وصحة النبات والحيوان، والحوكمة، والبيئة. ولم تنعكس بعد التكاليف البيئية للإنتاج والتصنيع في الاتفاقات التجارية، وقد تؤدي إلى زيادة تكاليف الامتثال.

226- ولا توجد أسواق تنافسية إلا عندما تقدّر قيمة جميع السلع والخدمات حسب تكلفة الفرصة الضائعة الخاصة بها بالنسبة للمجتمع. وهذا يعني أن التنافسية يجب تقييمها من خلال تحليلات تأخذ في الاعتبار التكاليف والفوائد الكاملة التي تنجم عن أنشطة الإنتاج والتجارة والاستهلاك بما في ذلك العوامل الإيجابية والسلبية الاجتماعية والجنسانية والبيئية المرتبطة بالإنتاج الغذائي والزراعي (ومن ذلك مثلاً حدوث زيادة أو نقصان في التفاوتات الاجتماعية - الاقتصادية) واستخدام المدخلات (ومن ذلك مثلاً الطاقة الأحفورية، والانبعاثات الكربونية). وإدراكاً لحدوث معظم التجارة في السلع الزراعية في إطار ترتيبات تعاقدية لا في معاملات سوق فورية، يلزم أيضاً اتخاذ إجراءات لكفالة أن تكون الظروف التجارية التي يواجهها أصحاب المصلحة ذوو الصلة شفافة وعادلة. ويتعين على البلدان والمنظمات الإقليمية والعالمية أن تكفل وجود تنافسية فعلية في الأسواق ووجود أسعار عادلة لكل من المنتج والمستهلك.

227- ويجب أيضاً تحسين إمكانية حصول المنتجين والصناعات الغذائية - الزراعية الذين يعملون على نطاق صغير أو متوسط على الخدمات المالية. ويمكن أن يتحقق هذا من خلال: وجود رابطات منتجين/رابطات تسويق تتسم بالكفاءة ومحكومة جيداً؛ وتنفيذ استراتيجيات لإدارة المخاطر من قبيل آليات التأمين والادخار والضمان؛ وتعزيز وتحديث المؤسسات المالية والآليات الاستثمارية الريفية؛ والقيام، من خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي، بوضع مبادئ للاستثمار المسؤول.<sup>33</sup> ويلزم وجود نهج جديدة، من قبيل تمويل سلاسل القيمة، واستحداث منتجات جديدة أقل اعتماداً على

33 يمكن أن تتولى اللجنة الاستشارية للمنتجات الورقية والخشبية دوراً مماثلاً فيما يتعلق بالقطاع القائم على الغابات.

الضمان التقليدي، واستخدام تكنولوجيات جديدة لخفض التكاليف والمخاطر. وهذه الاستجابات يجب أن تلبى الاحتياجات الخاصة للنساء والشباب.

### خطة العمل

228- بينما سيكون من اللازم بالضرورة بالنسبة للسلطات والمؤسسات الوطنية أن تتولى قيادة عملية التغيير، التي تكون شاقة في الأغلب، نحو أوضاع يمكن في ظلها أن ينتعش أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الشاملة والتعاونية، باستطاعة منظمة الأغذية والزراعة أن تستفيد من الحوار المتزايد بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص وغيره من المبادرات بما في ذلك السنة الدولية للتعاونيات والسنة الدولية للزراعة الأسرية (2014) لدعم هذه الجهود. وستظل المنظمة أيضاً شريكا متميزا لجملة مؤسسات من بينها المؤسسات المالية الدولية دعماً لتوفير منافع وخدمات القطاع العام ذات الصلة وتهيئة الظروف المواتية للاستثمار؛ وشريكا لمراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بشأن تحليل السياسات ووضع الاستراتيجيات؛ والمنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالعمل بشأن سلامة الأغذية والدستور الغذائي، والمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن تنمية سلاسل القيمة والخدمات المالية، ولبرنامج الأغذية العالمي بشأن النظم الآمنة لتوزيع الأغذية.

229- وقد حُدِّدت ثلاث نتائج تنظيمية في إطار الهدف الاستراتيجي 4، على النحو المفصل أدناه.

النتيجة التنظيمية 1: تحسين السياسات والأطر التنظيمية والمنافع العامة شمول وكفاءة نظم الأغذية والزراعة.

النتائج 1-1: وجود قدرة متزايدة لدى البلدان والجهات المعنية الأخرى على جمع بيانات ومعلومات عن أسواق الأغذية والزراعة والأسواق البيئية مفصلة حسب الجنس والعمر، وتحليل تلك البيانات والمعلومات والحصول عليها.

230- ستصنّف منظمة الأغذية والزراعة وتنشر، باعتبارها المصدر القيادي للبيانات الموثوقة عن الجوع والغذاء والزراعة، والمنهجيات ومعايير جمع البيانات وتحليلها، إحصاءات غذائية وزراعية مفصلة حسب الجنس على صعيد العالم تغطي الأمن الغذائي، والأسعار، والإنتاج، والتجارة، والأثر البيئي. ومن خلال التدريب والمساعدة الفنية، ينبغي تمكين البلدان من اعتماد معايير ومنهجيات إحصائية. وينبغي تقديم دعم نشط لتنمية قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على جمع وتوليد البيانات ذات الصلة، وتحليل الاتجاهات في تطور نظم الإمداد، وإعداد استجابات ملائمة على صعيد السياسات.

النتائج 1-2: تعزّز قدرة مؤسسات القطاع العام على وضع وتنفيذ سياسات وتوفير منافع وخدمات عامة<sup>34</sup> تحسّن التنمية المستدامة للزراعة والصناعات الغذائية.

34 المنفعة العامة هي منفعة لا يمكن استبعاد أحد منها ولا يمكن أن يكون هناك تنافس عليها بمعنى أن الأفراد لا يمكن استبعادهم فعلياً من استخدامها ولا يؤدي استخدامها من جانب فرد إلى الحد من توافرها لآخرين. وإلى جانب موارد طبيعية متعددة (منها مثلاً الهواء النقي)،

231- استناداً إلى مجموعة متزايدة من دراسات الحالات الفردية وورقات القضايا والخطوط التوجيهية المنهجية ونواتج التعلم، سيجري تمكين مؤسسات القطاع العام الوطنية من صياغة ورصد وتقييم سياسات واستراتيجيات لتحسين كفاءة المشاريع الزراعية والغذائية وتنافسيتها وربحياتها، وكذلك استدامتها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وستدعم منظمة الأغذية والزراعة البلدان في جهودها الرامية إلى إدراج مصالح المستهلكين في سلسلة الإمداد من أجل تلبية توقعاتهم وأفضلياتهم واختياراتهم تلبية أفضل. وتحقيقاً لهذا الغرض، يلزم وجود سياسات وبرامج لتوعية المستهلكين لكي يتمكنوا من أن تكون اختياراتهم واعية ومستنيرة.

**الناتج 1-3:** وجود سياسات أفضل وقدرة مؤسسية محسنة لدى القطاعات العامة الوطنية لتنفيذ الأطر التنفيذية وتقديم الخدمات العامة ذات الصلة بصحة النبات والحيوان، وسلامة الأغذية وجودتها.

232- ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة، مستفيدة من معرفتها وخبرتها المستفيضة بشأن كيفية تنفيذ معايير الصحة الحيوانية والنباتية بفعالية وكفالة سلامة الأغذية المتاحة في الأسواق المحلية، أن تسعى إلى تقديم الدعم إلى القطاعات العامة الوطنية للوصول إلى أطر السياسات اللازمة وبناء القدرات المؤسسية اتساقاً مع المعايير الدولية. وستواصل المنظمة تقديم التوجيه للبلدان في تنفيذ معايير الصحة النباتية فيما يتعلق بالغابات والمنتجات الحرجية.

**الناتج 1-4:** تحسُّن قدرة البلدان الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج تعزز الصلات بين الريف والحضر في مجال الإمدادات الغذائية والزراعية.

233- تنطوي تدابير السياسات وتنفيذها للتعامل مع قضية إطعام سكان المدن على شواغل تتراوح من الإنتاجية الزراعية عن طريق تكنولوجيات ما بعد الحصاد، والبنية التحتية للنقل، ومصادر طاقة ميسورة التكلفة للأسرة المعيشية، واستدامة الوقود الخشبي ووقود الكتلة الأحيائية الأخرى (لا سيما الفحم النباتي)، والتسويق والتوزيع، إلى سلامة الأغذية وكفاية دخل المستهلكين حسب المناطق الإقليمية والمتروبولية الحضرية والمحلية. وستعمل المنظمة على تحسين الصلات بين الريف والحضر من خلال سياسات تعالج هذه الشواغل، وتنمية القدرات، وتشجيع استثمارات القطاعين العام والخاص في تحسين حصول الأسر المعيشية الحضرية على الغذاء والمنتجات الزراعية من خلال إمدادات تتسم بالكفاءة والأمان. وسيجري استهداف المستهلكين الحضريين بصفة محددة كي تتاح لهم أدوات تمكّنهم من أن تكون اختياراتهم مستنيرة دعماً لحالتهم التغذوية.

**الناتج 1-5:** انخفاض فواقد الأغذية وهدرها عن طريق برامج تحسُّن الاتساق للمساعدة على تحقيق الكفاءة على امتداد السلاسل الغذائية وإذكاء الوعي العام على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

234- ستقوم منظمة الأغذية والزراعة بما يلي: مساعدة البلدان في تصميم وتنفيذ برامج لتحسين الاتساق والكفاءة في سلاسل الإمداد الغذائية والزراعية؛ ودعم تنمية القدرات؛ وإجراء تقييمات للمساعدة على جعل الخيارات الاستراتيجية التي يُقدم عليها القطاعان الخاص والعام للاستثمار في البنية التحتية والنقل والتصنيع مستنيرة. وستيسر أيضا المبادرات العالمية والإقليمية الداعمة للحد من فواقد وهدر قطاع الأغذية والزراعة من خلال تقديم المعلومات، والمشورة بشأن السياسات، وإذكاء الوعي في صفوف البلدان والجمهور العام.

النتائج 1-6: وجود استراتيجيات وبرامج لدى البلدان للتمكين من إيجاد هياكل زراعية شاملة بتحسين الصلاحية والمرونة التجارييتين للمشاريع الغذائية والزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

235- باستطاعة منظمة الأغذية والزراعة أن تقدم مساعدة قيّمة في وضع استراتيجيات وبرامج وطنية لتحسين صلاحية ومرونة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويجب إيلاء اهتمام خاص للمزارع الأسرية والتعاونيات التي تعمل على نطاق صغير أو متوسط وذلك على ضوء إعلان الأمم المتحدة اعتبار سنة 2012 السنة الدولية للتعاونيات وإعلانها اعتبار سنة 2014 السنة الدولية للزراعة الأسرية. وستجري معالجة مجموعة أساسية من التحديات المشتركة بين مختلف القطاعات والتي تؤثر على هذه الأنواع من المشاريع: توحيد الموارد وحيازتها، والتدابير المالية والضريبية، وتمثيل المصالح، وتنمية القدرة الفنية والإدارية. وستساعد المنظمة البلدان أيضا على معالجة المعوقات التي تواجهها المزارعات، والأسر المعيشية التي تعيلها إناث، والتعاونيات النسائية، وعلى دعم فئات مستهدفة محددة عندما يبدي السياق المحلي وجود عوامل دينامية معينة للمشقة.

النتيجة التنظيمية 2: تحسُّن التعاون بين القطاعين العام والخاص في التصدي للتحديات والمخاطر التي يواجهها المشاركون الصغار والمحرومون في نظم الأغذية والزراعة.

النتائج 1-2: تحسُّن فهم البلدان والجهات المعنية الأخرى للتعاون مع القطاع الخاص في جميع مراحل نظم الأغذية والزراعة ووجود برامج لديها من أجل هذا التعاون، وامتلاكها القدرة على إدارة المخاطر المرتبطة بذلك.

236- كثيراً ما لا تكون الجهات المعنية على دراية بالتنوع الهائل في القطاع الخاص وبالأدوار المختلفة التي تؤديها الجهات الفاعلة والمنظمات والمشاريع المختلفة في جميع مراحل نظم الأغذية والزراعة. وباستطاعة منظمة الأغذية والزراعة أن تجري تقييماً لهذا التنوع وتقدم معلومات عنه. ويمكنها أيضاً أن تساعد البلدان الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية على وضع استراتيجيات لتحسين مساهمات القطاع الخاص في وجود نظم للأغذية والزراعة تتسم بالشمول والكفاءة.

النتائج 2-2: وجود علاقات عمل فعالة للحكومات مع منظمات وآليات السلع والصناعة والمنتجين والقطاع الخاص في إجراء مشاورات بشأن استراتيجيات وسياسات واستثمارات نظم الأغذية والزراعة.

237- إن منظمات السلع والصناعة والمنتجين وغيرها من منظمات القطاع الخاص التي تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي شركاء ووسطاء طبيعيين في صياغة السياسات وتنفيذها. وباستطاعة منظمة الأغذية والزراعة أن تساعد البلدان على تعزيز آليات التحاور والتشاور مع هذه المنظمات التمثيلية. ويمكن تعزيز المنظمات نفسها لكي يكون لديها التزام أقوى بتشجيع ودعم إنشاء نماذج للأعمال شاملة وقادرة على البقاء اقتصادياً، وتحمل تكاليف المنتجين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وإشراك النساء والشباب. ويمكن تزويد منظمات القطاع الخاص التي تمثل مصالح فرادى أعضائها بأنواع مختلفة من الخدمات، بما في ذلك المعلومات اللازمة لتحسين فهم الاتجاهات في نظم الأغذية والزراعة وكيفية مساعدة أعضائها على الاستجابة للتغيرات على نحو أفضل.

النتائج 2-3: إشراك برامج ومشاريع القطاع العام للمنظمات والتحالفات الخاصة والتي لا تستهدف الربح في توفير التكنولوجيات الملائمة، وخدمات الأعمال والخدمات المالية والدعم الفني للمنتجين وللمشاريع الأغذية والزراعة الصغيرة والمتوسطة الحجم.

238- ومن الدروس الرئيسية التي انبثقت من قرابة خبرة دامت عشر سنوات فيما يتعلق بئُهج سلاسل القيمة أن تحسين آفاق الاستدامة يستلزم إشراك مشاريع القطاع الخاص ومقدمي الخدمات من البداية في تقديم الخدمات والدعم الفني. وستقدم منظمة الأغذية والزراعة توجيهات بشأن الفرص المتاحة، والمنهجيات التشاركية، وأفضل الممارسات، لإشراك شركات الأغذية والزراعة والحراجة في تقديم الدعم الفني والخدمات للمنتجين وللمشاريع الأصغر حجماً والأكثر ضعفاً. ويمكنها أيضاً أن تساعد بتقديم تقييمات لسلاسل القيمة الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل صياغة سياسات وتحديد أولويات لإيجاد سلاسل قيمة شاملة.

النتائج 2-4: إسهام الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الاستثمارات في قطاع الأغذية والزراعة من أجل زيادة الشمول والكفاءة.

239- استُخدمت اتفاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص استخداماً فعالاً لتعبئة استثمارات من أجل المنافع العامة من قبيل الطرق والطاقة والإمداد بالمياه والخدمات الصحية. وفي الآونة الأخيرة، كان هناك اهتمام متزايد باستخدام الشراكة بين القطاعين العام والخاص لزيادة الاستثمار في قطاع الأغذية والزراعة، لا سيما لتحسين الكفاءة بتنمية الأسواق وتحسين الاستدامة البيئية. وستدعم منظمة الأغذية والزراعة أيضاً البلدان، والشركاء المحتملين من القطاع الخاص في البلدان، في تقييم هذه الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتفاوض عليها وتنميتها وتنفيذها. وستقدم توجيهات أيضاً بشأن أفضل الممارسات وستدعم تنمية القدرات المؤسسية والتنظيمية.

النتائج 2-5: وجود آليات لدى منظمات وتحالفات القطاع الخاص والمنظمات والتحالفات التي لا تستهدف الربح من أجل كفاءة معالجة اهتمامات القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الضعفاء في وضع معايير خاصة وتطبيقها.

240- ستساعد منظمة الأغذية والزراعة البلدان بالحفاظ على موجز مراقبة والانخراط في الحوار مع المنظمات والتحالفات التي تضع معايير خاصة أو تضع مقاييس مرجعية لتلك المعايير، وبالانخراط في حوار معها، وذلك لكفالة اتخاذ خطوات لحماية حقوق ومصالح المشاركين المحرومين في نظم الأغذية والزراعة (ومن بينهم المستهلكون)، وإدراج الجوانب الأخرى للاستدامة. وتحتاج السلطات الوطنية أيضاً إلى مساعدة في تقييم آثار المعايير الخاصة على الكفاءة، بما في ذلك الإنصاف والاستدامة. وستساعد منظمة الأغذية والزراعة الشركات والمنظمات والتحالفات فيما يتعلق بإيجاد آليات لتحسين كفاءة أخذ المصالح العامة في الاعتبار تماماً عند وضع وتطبيق معايير خاصة.

الناتج 2-6: إشراك شركات الأغذية والزراعة الموجودة على الصعيدين العالمي والإقليمي إشراكاً فعالاً في تلبية الطلب المتغير والمتزايد على الغذاء وغيره من المنتجات والخدمات الزراعية، مع التصدي للمخاطر المحتملة ذات الصلة بتضارب المصلحة.

241- تعهدت عدة شركات عالمية وإقليمية واسعة النفاذ تعمل في مجال الأغذية والزراعة بالتزامات بالتقيد بممارسات الأعمال التي تدعم إيجاد نظم أغذية وزراعة شاملة ومستدامة. وباستطاعة منظمة الأغذية والزراعة، عاملة مباشرةً وكذلك في سياق الأمم المتحدة الأوسع، أن تتعامل مع شركات كبيرة متعددة الجنسيات وذات نفوذ كشركاء من أجل تحويل التزاماتها إلى حقيقة على أرض الواقع. وسيلزم وجود آليات تشاورية فعالة مع الجهات الأساسية التي تشكل الرأي العام والمبادرات المشتركة التي تُطلق لتجريب نماذج الأعمال التي تحسّن الشمول والكفاءة، مع اتخاذ الخطوات الضرورية لتجنب تضاربات المصلحة أو الأفضليات التي تشوه الأسواق. وباستطاعة منظمة الأغذية والزراعة، في الإجراءات المشتركة مع برامج منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى، أن تتولى قيادة عملية استحداث مبادرات للشراكة مع الشركات العالمية والإقليمية.

النتيجة التنظيمية 3: تعزيز الاتفاقات والآليات الدولية وجود أسواق تتسم بالشمول والكفاءة.

الناتج 3-1: استرشاد القرارات والسياسات والاستراتيجيات العالمية والإقليمية المتعلقة بأسواق الأغذية والأسواق الزراعية ببيانات ومعلومات موثوقة وأنسب توقيتاً عن الوصول إلى الأسواق وتنميتها.

242- ستواصل منظمة الأغذية والزراعة تقديم معلومات في الوقت المناسب وشاملة، والقيام بهمة بتيسير استخدامها الفعال، وتنوير ما يجري على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من عمليات حوار بشأن السياسات وتدخلات مستندة إلى أدلة ترمي إلى تحسين أداء أسواق الأغذية والزراعة. وسيشمل هذا تعزيز أدوات القيام بطريقة منتظمة برصد تطورات الأسواق الدولية<sup>35</sup> ومؤشراتها (الأسعار، والأحجام، والإجراءات المتخذة على صعيد السياسات)، وجمعها وتقييمها، وكذلك تحليلات القوى المحركة للتطورات مستقبلاً (إسقاطات متوسطة وطويلة الأجل). وستحدد المنظمة

أيضا وتحلل القضايا الحالية والمستجدة، وستطلع المجتمع الدولي عليها وتيسر مناقشتها من جانب البلدان والجهات المعنية الأخرى.

الناتج 3-2: زيادة وعي البلدان وقدرتها على الانخراط في صياغة وتنفيذ اتفاقات ولوائح وأطر أخرى دولية وإقليمية تعزز التجارة العادلة والآمنة وتحسّن الفرص والمشاركة في الأسواق العالمية والإقليمية.

243- ستقوم منظمة الأغذية والزراعة، للمتكمين من المشاركة القطرية الفعالة والمتوازنة، بأنشطة في مجال تنمية القدرات وستعالج أوجه القصور العامة التي تواجهها البلدان في حصولها على المعرفة وقدرتها على إجراء تحليل وتقييم فعالين لوضع وتنفيذ الأطر ذات الصلة. وسيولى اهتمام بوجه خاص، حسب الاقتضاء، للترويج لمعاملة خاصة وتفاضلية ولبدأ التعادل لكفالة وجود آليات تيسر التجارة وتوفر أوجه مرونة للبلدان على اختلاف مستويات التنمية فيها.

الناتج 3-3: وجود معايير دولية جديدة ومنقحة لسلامة الأغذية وجودتها وللصحة النباتية تقوم البلدان بصياغتها والاتفاق عليها وتكون بمثابة مرجع لتحقيق الموامة الدولية.

244- ينبغي أن تراعي المعايير الدولية الجديدة والمنقحة لسلامة الأغذية والصحة النباتية مراعاة أفضل احتياجات ومطامح جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، والمجموعات المختلفة من أصحاب المصلحة في مختلف البلدان. وستدعم منظمة الأغذية والزراعة هذا بالخبرة الفنية، وتحديد الأولويات بطريقة ملائمة، واستعراض عملية التنمية. وستجري مواصلة إعداد التوجيهات والمنهجيات اللازمة لكفالة الأساس العلمي للمواصفات المنصوص عليها في الدستور الغذائي.

الناتج 3-4: تعزّز الآليات والخدمات المالية والاستثمارية لكفالة إمكانية الحصول بكفاءة وشمول على رأس المال اللازم للنمو الزراعي وتلبية احتياجات الأمن الغذائي والتغذوي، وإدارة دخل ريفي.

245- ستبداًل منظمة الأغذية والزراعة خبرتها في تحديد وتطبيق نهج مالية وآليات استثمارية مبتكرة و/أو محسّنة وستواصل تقييم ونشر أحدث المعارف بشأن الخدمات والممارسات المالية، بما يشمل في جملة أمور المبادئ الفعالة للاستثمار المسؤول، وشبكات موردي ومستخدمي التمويل والاستثمارات في القطاعين العام والخاص، والأطر القانونية والتنظيمية للخدمات المالية.

الناتج 3-5: تحسّن قدرة المنظمات الاقتصادية الإقليمية على تشجيع ودعم مبادرات زيادة شمول وكفاءة نظم الأغذية والزراعة.

246- بالنظر إلى تزايد أهمية العمل المنسق في تنمية نظم الأغذية والزراعة على الصعيد الإقليمي، ستسعى منظمة الأغذية والزراعة إلى التعاون والشراكة مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية، مع معالجة المعوقات ذات الصلة بالسياسات التي تقف في طريق أداء نظم الأغذية والزراعة لدورها. ويتمثل مثال أساسي لأهمية هذه الشراكات في تحقيق تخفيضات في التدخلات التجارية والسوقية المخصصة التي تؤثر سلباً على أسواق الأغذية. وعن طريق هذه الشراكات ستدعم منظمة الأغذية والزراعة أيضاً المنظمات الاقتصادية الإقليمية في: تحليل خيارات إصلاح السياسات الوطنية؛ وإشراك تلك المنظمات مع طائفة واسعة من الجهات المعنية التي تمثل مصالح مختلفة في بلدان مختلفة في حوار بشأن السياسات؛ والترويج لإصلاحات للسياسات الوطنية تؤدي إلى زيادة شمول وكفاءة نظم الأغذية والزراعة؛ ومساعدة التنفيذ الوطني للتشريعات والتدابير.

#### المبادرة الإقليمية (الهدف الاستراتيجي 4)

#### الهيكل الزراعي في إقليم أوروبا ووسط آسيا

247- يُقصد ببرنامج منظمة الأغذية والزراعة بشأن الهياكل الزراعية إصلاح بعض أوجه الاختلال في مشهد السياسات غير الموازي إلى حد شديد بالنسبة لذوي الحيازات الصغيرة في الإقليم. ويضم البرنامج ثلاثة عناصر لدعم ذوي الحيازات الصغيرة عن طريق تحسين البيئة التمكينية والتشريعية. وهذه العناصر هي:

- (أ) زيادة شمول السياسات والمنافع العامة التي تتعامل مع الهياكل الزراعية؛ وعقد حلقات عمل قطرية للتوعية بالخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات؛ وإجراء دراسة عن التعاونيات الزراعية واندماج الأسواق؛ وإجراء دراسات عن بيئة السياسات التمكينية لمنظمات مستخدمي المياه والمراعي في وسط آسيا ومنطقة القوقاز ومولدوفا؛ وإجراء دراسة عن الحد من هدر الأغذية وفوقها؛ وإجراء تقييم بشأن نظم الابتكار الزراعي لصالح ذوي الحيازات الصغيرة في الإقليم؛
- (ب) تحسين التعاون بين القطاعين العام والخاص في بلدان أوروبا ووسط آسيا لتقديم الدعم الفني للمزارع الصغيرة من خلال إقامة شبكة إقليمية لوسط آسيا معنية بتعزيز قدرات الابتكار الزراعي؛ وبرنامج نموذجي لوضع خطط للاستجابة للطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية في قيرغيزستان ومولدوفا؛
- (ج) والعمل على إيجاد أسواق تتسم بالشمول والكفاءة في الإقليم فيما يتعلق بالاتفاقات الدولية.

#### الهدف الاستراتيجي 5: زيادة صمود سبل المعيشة في مواجهة التهديدات والأزمات

### خطة العمل (النسخة الأولية)

#### السياق والأساس المنطقي

248- في كل عام، يواجه ملايين من البشر الذين يعتمدون على إنتاج وتسويق واستهلاك المحاصيل والثروة الحيوانية والأسماك والمنتجات الحرجية وغيرها من الموارد الطبيعية كوارث وأزمات. وهذه الكوارث والأزمات يمكن أن تحدث فجأة - من قبيل زلزال أو حدوث انقلاب يتسم بالعنف - أو تحدث ببطء - من قبيل دورات الجفاف - الفيضان. ويمكن أن تحدث بشكل منفرد، أو يمكن أن تؤدي إلى كارثة أو أزمة أخرى،<sup>36</sup> أو يمكن أن تحدث معاً كوارث وأزمات متعددة وتتفاعل في الوقت نفسه بحيث تكون لها تأثيرات متلاحقة ومتضخمة.<sup>37</sup> وهذه الطوارئ تهدد إنتاج الغذاء والحصول عليه على الصعيدين المحلي والوطني، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والعالمي في بعض الأوقات.

249- وكثيراً ما تكون النظم العامة والخاصة التي تقدم الدعم وتحمي سبل المعيشة والحقوق قاصرة، لا سيما في بلدان الدخل المتوسط المعرضة للكوارث والتي تشهد أزمات ممتدة. ويتأثر بذلك بدرجة غير متناسبة الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية والحضرية، بحيث يكون الفقر بمثابة قوة محرّكة ونتيجة في الوقت ذاته لقصور سبل المعيشة. وقد يكون سوء التغذية أثراً مباشراً للأزمات وما يتصل بذلك من استراتيجيات تأقلم تضطر الأسر المعيشية إلى إتباعها، ويكون في الوقت ذاته عاملاً محرّكاً يهدد مرونة سبل المعيشة.

250- وعدم قدرة الأسر والمجتمعات المحلية والمؤسسات على التكهن بالأزمات والكوارث أو امتصاصها أو استيعابها أو التعافي منها في الوقت المناسب وبطريقة تتسم بالكفاءة والاستدامة يمثل جوهر هذا الهدف الاستراتيجي. فضعف المرونة يؤدي إلى دوامة هبوطية، بحيث تتعرض للخطر سبل معيشة الأسرة المعيشية وكذلك مكاسب التنمية الوطنية التي استغرق تحقيقها سنوات، وقد تتحطم سبل المعيشة والمكاسب تلك في بعض الأحيان.<sup>38</sup>

#### العوامل الرئيسية التي يستند إليها تصميم الهدف الاستراتيجي 5

##### كوكب معرض للمخاطر - تصاعد الكوارث والأزمات

251- إن العوامل المحركة للكوارث والأزمات وما يتصل بها من أنماط مخاطر تواجه السكان والسلطات الوطنية معقدة ودينامية. وهي تشمل: تغيير المناخ، ونمو السكان وفقدهم، والعوامل الديمغرافية من قبيل الهجرة والتحضر،

36 تشمل الأمثلة سرعة انتشار انفلونزا الطيور الشديدة الأمراض، الفصيلة الفرعية H5N1، من فييت نام والصين في أوائل عام 2004 إلى أكثر من 60 بلدا وإقليما، أو الانتشار العابر للحدود لفيروس متلازمة البقعة البيضاء في تربية الجمبري.

37 تشمل الأمثلة الزلزال والتسونامي والكوارث النووية في اليابان عام 2011 أو طوارئ الجفاف والنزاع والجراد في منطقة الساحل في عام 2012.

38 بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة، "المرونة" هي القدرة على منع وتخفيف أثر الكوارث والأزمات والتكهن بها أو امتصاصها أو استيعابها أو التعافي منها في الوقت المناسب وبطريقة تتسم بالكفاءة والاستدامة. وهذا يشمل حماية نظم الأغذية والزراعة في مواجهة التهديدات التي تتعرض لها الزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (والصحة العامة المتصلة بذلك)، وإعادة تلك النظم وتحسينها.

وانعدام الاستقرار السياسي، والقوى الاقتصادية، والتحول الأحيائي المفاجئ في الممرضات وتكثيفها، وعجز النظم الإيكولوجية عن أداء وظائفها، والتدهور البيئي المرتبط بشح الأراضي والمياه والطاقة بين موارد طبيعية أخرى. فتزايد الكثافة السكانية في النظم الإيكولوجية الريفية والحضرية الهشة والمعرضة للخطر (من قبيل المناطق الساحلية والجبلية والأراضي الجافة) يعني تعرض أعداد متزايدة من السكان لقابلية أكبر للتأثر بحيث يكونون بذلك تحت رحمة الكوارث والأزمات.

252- وفيما يلي تصنيف تقريبي للهزات:

- (د) الكوارث الطبيعية (من قبيل ظواهر الطقس المتطرفة الجغرافية - المناخية التي تنبع من أخطار طبيعية، هي حالات الجفاف والفيضانات والحرائق والإنهيارات الأرضية وثوران البراكين والتسونامي والزلازل والعواصف ودرجات الحرارة المفرطة وعواصف البَرَد، وغيرها)؛
- (هـ) طوارئ السلسلة الغذائية المتعلقة بالتهديدات العابرة للحدود أو التكنولوجية (من قبيل أمراض وآفات النباتات والغابات والحيوانات والأمراض والآفات المائية والحيوانية العابرة للحدود، والأحداث المتعلقة بسلامة الأغذية، والطوارئ الإشعاعية والنووية، وحالات فشل السدود، والتلوث الصناعي، وعمليات انسكاب النفط، وغيرها)؛
- (و) الأزمات الاجتماعية - الاقتصادية (من قبيل أزمة أسعار الغذاء العالمية في عام 2008 وأخيرا الهزات المالية)؛
- (ز) النزاعات العنيفة (من قبيل الاضطرابات المدنية، وتغيّر نظم الحكم، والنزاعات داخل الدول، والحروب الأهلية، وما إلى ذلك)؛
- (ح) الأزمات الممتدة (أي الطوارئ المعقدة الممتدة التي تجمع بين جانبيين أو أكثر من الأزمات المذكورة أعلاه).

253- ولا يوجد أي إقليم في العالم ليس معرضاً لخطر تهديد واحد أو أكثر من هذه التهديدات. ومن المتوقع أن تزداد شدة الكوارث الطبيعية بفعل تغيّر المناخ. وقد باتت التأثيرات واضحة بالفعل: فعالمياً، بلغت الخسائر ذات الصلة في عام 2011 ما مجموعه 264 مليار دولار أمريكي، أي ضعف مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية. وتتزايد أيضاً طوارئ السلسلة الغذائية التي تنجم عن تهديدات الآفات النباتية والأمراض الحيوانية العابرة للحدود، ويتزايد أيضاً تلوث السلسلة الغذائية وسميتها نتيجة لنظم الإنتاج الغذائي الحديثة وعولمة التجارة. ففي خلال العقد المنصرم، كانت الثروة الحيوانية والحيوانات والنباتات البرية هي مصدر أكثر من 75 في المائة من الأمراض المستجدة التي أصابت البشر. والتهديدات لصحة البشر والحيوانات والبيئة من الممرضات الموجودة والمستجدة تتسبب فيها عوامل متعددة كثيراً ما تكون مترابطة تتعلق باتجاهات التنمية العالمية (النمو السكاني، والتحضر، وتزايد الطلب على المنتجات الحيوانية، وتكثيف نظم الزراعة، والتغير في استخدام الأراضي، وزيادة تنقل البشر، وتحرير التجارة، وغير ذلك).

254- ومنذ الأزمة المالية الآسيوية في 1997-1998، كان للهزات الاجتماعية - الاقتصادية أثر واضح على سبل معيشة الفقراء في المناطق الريفية والحضرية وعلى أمنهم الغذائي وتغذيتهم. وقُدِّر أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي حدثت في عام 2008 دفعت 100 مليون شخص إضافيين إلى هوة الجوع في عام 2009.<sup>39</sup> ومنذ عام 2007، أشار رقم منظمة الأغذية والزراعة القياسي لأسعار الأغذية إلى حقبة جديدة من ارتفاع الأسعار وتقلبها غير المسبوق.<sup>40</sup>

255- أما البلدان التي تخرج من نزاع فهي كثيراً ما تنزلق إليه مرة أخرى. فالاتجاه الهبوطي في عدد النزاعات منذ بلوغه ذروة هائلة في أوائل تسعينيات القرن الماضي انعكس في عام 2004. ومع أن انعدام الأمن الغذائي لا يكون عادةً سبباً مباشراً للعنف، فإنه يمثل بالفعل مضاعفاً لتهديدات النزاع العنيف عندما تقترن به عوامل أخرى من قبيل انخفاض معدل التنمية، ووجود "زيادة كبيرة في عدد الشباب"، وارتفاع مستويات انعدام المساواة الاجتماعية - الاقتصادية.<sup>41</sup> وغالباً ما يجري تجريد الفقراء ومن لا حول لهم ولا قوة من الأصول عنوة - أي من المدخرات والثروة الحيوانية والمحاصيل الموجودة والمخزونات الغذائية - وينزحون من المناطق التي توجد فيها بيوتهم. ففي عام 2012، كان هناك 42 مليون شخص يعيشون كلاجئين أو مشردين داخلياً، نتيجة بصفة رئيسية للكوارث والنزاعات.

256- والبلدان المنكوبة بأزمات ممتدة والبلدان الهشة والمنكوبة بالنزاعات ليست بالضرورة هي نفس البلدان، ولكن يوجد عموماً تداخل شديد بين هذه وتلك. كذلك، تتلاقى بشدة خصائص الدول التي تعاني من أزمات ممتدة والدول الهشة - وهي ضعف القدرة المؤسسية، وضعف شرعية الدولة، وسوء الحكم، وانعدام الاستقرار السياسي، واستمرار العنف أو تراث العنف السابق - لا سيما عندما تتأثر تلك الدول أيضاً بكوارث طبيعية، وآفات نباتية وأمراض حيوانية عابرة للحدود، و/أو هزات اجتماعية - اقتصادية. ففي عام 2010، كان أكثر من 166 مليون شخص ناقصي التغذية يعيشون في بلدان تشهد أزمات ممتدة، يمثلون 20 في المائة تقريباً من ناقصي التغذية في العالم. ويلزم وجود نموذج تنموي مختلف في هذه البلدان، كما أكدت ذلك على سبيل المثال بلدان مجموعة السبعة + في الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة.<sup>42</sup>

وجود أنماط متغيرة للصمود والهشاشة

257- في أوقات الكوارث والأزمات، يضطر كثيرون إلى الاعتماد على مواردهم لحماية أرواحهم وسبل معيشتهم وأسرهم ومجتمعاتهم. وقد يتبعون استراتيجيات تأقلم جديدة ضارة أو محفوفة بالمخاطر، من قبيل الإقلال من جرعة الأغذية المتناولة أو من تنوعها، أو قطع أشجار الأكاسيا لإنتاج الفحم النباتي، أو زرع الخشخاش للحصول على الأفيون، أو ذبح ماشية التناسل الأساسية، أو دفع أفراد الأسرة إلى هجرة ممتدة ومحفوفة بالمخاطر بحثاً عن فرص العمل أو المراعي أو الحطب أو الماء (أو قد يسرعون وتيرة اعتمادهم على تلك الاستراتيجيات). وهذه الاستراتيجيات قد

39 منظمة الأغذية والزراعة: الأمن الغذائي والأزمة المالية، <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/018/k6360e.pdf>

40 منظمة الأغذية والزراعة: ارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها: دعم منظمة الأغذية والزراعة للتخطيط للطوارئ على الصعيد القطري (2012).

41 (Brinkman/Hendrix)

42 <http://www.g7plus.org/new-deal-document/>

تكون فعالة في الأجل القصير أو داخل منطقة محدودة، ولكنها يمكن أن تقوّض صمود النظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية.

258- واستخدام عمل الطفل في قطاع الزراعة يؤدي بوجه خاص إلى هشاشة الأطفال والشباب عندما تضطر الأسر المعيشية إلى زيادة اعتمادها على استراتيجيات التأقلم. وبعض استراتيجيات البقاء على قيد الحياة لها عواقب سلبية شديدة بالنسبة لمن هم الأشد هشاشة داخل الأسر المعيشية: وهم الأطفال الذين يجري إخراجهم من المدارس، وكبار السن المحرومون من الغذاء، والنساء المحرومات من الحصول على الرعاية الصحية، والشباب الذين يُزج بهم في القوات المسلحة، والفتيات اللاتي يُجبرن على ممارسة البغاء، وغيرهم. ويُقدم كثيرون على الاستدانة التي لا يمكن التحكم فيها وبحيث لا تكون أمامهم أي إمكانية لسداد الديون، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى مصادرة أصولهم، من قبيل الأراضي، أو إلى سجن المدينين، أو إلى الزواج القسري للأطفال كمالذ أخير.

259- وطابع الكوارث والأزمات وتواترها وشدتها وتآلفها ومدتها هي أمور تؤثر على طابع آثارها على المجموعات المختلفة والنظم الإيكولوجية الهشة. وآثار الكوارث والأزمات تشكلها بقوة أيضا عوامل من قبيل الجنس والعمر والمستوى التعليمي والمعرفي والوضع الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي وعوامل أخرى تحكم الحصول على الموارد. وتحتاج البلدان التي تشهد أزمات ممتدة اهتماماً خاصاً في إطار جدول أعمال للصدوم، بالنظر إلى الدور الاستثنائي الذي تؤديه الزراعة والموارد الطبيعية والاقتصاد الريفي في بقاء الناس على قيد الحياة فضلا عن الضرر الذي يلحق بنظم الأغذية والزراعة نتيجة للأزمات الممتدة.

260- وتتباين القدرة على الصمود في مواجهة الهزات المختلفة بين الأسر المعيشية وداخلها، والمجتمعات الحضرية والمجتمعات الريفية، والنظم الإيكولوجية، والبلدان، والأقاليم. وهذا يرجع إلى حد كبير إلى استراتيجيات البلدان واستثماراتها بمرور الوقت في الحد من مخاطر الكوارث (من قبيل الجهود الناجحة للحد من المخاطر والتأهب للكوارث في بنغلاديش التي قللت كثيراً من معدلات الوفيات التي تنجم عن الأعاصير الحلزونية الكبيرة).

#### الاحتياجات غير الملّبة

261- لقد كان النداء الذي وجهته الأمم المتحدة في عام 2012 من أجل المساعدة الإنسانية الخارجية هو الأكبر على الإطلاق: فقد طلبت فيه 7,7 مليارات من الدولارات الأمريكية لمساعدة 51 مليون شخص. وخلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2010 كانت نداءات الأمم المتحدة تموّل تمويلًا ناقصاً بمقدار الثلث في المتوسط سنوياً، مع اجتذاب الكوارث الطبيعية التي تبدأ فجأة استجابات من الجهات المانحة أكثر من الاستجابات التي اجتذبتها الأزمات الممتدة. والنداءات الدولية لتلبية احتياجات المعونة الغذائية هي التي يجري تمويلها بأقصى درجات الاستثمارية، ولكن النداءات المتعلقة بسبل المعيشة القائمة على الزراعة تكون عادة أقل تمويلًا، بحيث تتلقى في المتوسط أقل من نصف

التمويل المطلوب. وتخضع المساهمات لأوجه عدم اليقين المرتبطة بوجود فترة اهتمام دولي تقل باستمرار ووجود أساس تمويلي متناقص ينتقل من أزمة إلى الأزمة التي تليها، تاركا الأزمة الأخيرة بدون حل (الطوارئ المنسية) بدون معالجة.

#### تحديات الحماية الإنسانية والانتقالية والمساعدة التنموية

262- لقد تولدت عن البحوث والممارسات الميدانية ابتكارات لدعم الحد من المخاطر وإدارتها من أجل الزراعة والأمن الغذائي، ولكن يوجد انفصال بين المعرفة والممارسة. فالصلات الاستراتيجية بين المبادرات الإنسانية والتنموية والاستثمارية لا يعبر عنها تعبيراً واضحاً أو تلقى دعماً واضحاً في إطار بنية متسقة للمساعدة الدولية. فالاستثمارات في الحد من المخاطر والتأهب لها تتقزم عند مقارنتها بحجم الاحتياجات. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بأكثر من 20 دولة حصلت على مساعدة إنسانية خلال العقد المنصرم كان 0.62 دولار أمريكي فقط من كل 100 دولار أمريكي أنفقت يُستثمر في التأهب في جميع القطاعات، بما في ذلك الزراعة.

263- وعلى الرغم من وجود توافق في الآراء على ضرورة ربط الاستراتيجيات والمساعدة الإنسانية الإنعاشية والتنموية، توجد ثغرات كبيرة في تمويل البرامج الانتقالية<sup>43</sup> ويوجد تنسيق غير كافٍ بين الجهات الفاعلة في حالات الطوارئ والجهات الفاعلة في مجال التنمية. والنتيجة هي في كل من حالات الطوارئ والبيئات الانتقالية (بما في ذلك الأزمات الممتدة) وجود انعدام توازن شديد في نهج "المسار المزدوج" الذي تتبعه الوكالات التي توجد مقرها في روما، الذي يجب به معالجة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي وسبل المعيشة على الأجلين القصير والطويل بشكل متكامل وفي آن واحد. وإضافة إلى ذلك، يوجد اهتمام غير كافٍ بالأثر المحتمل للاستجابة التي يحركها جانب العرض على صمود المنتجين والأسواق، ويوجد عدم توازن في الدعم المقدم لمختلف أبعاد الأمن الغذائي وهي: التوافر وإمكانية الحصول والاستقرار والاستخدام. وعلى الرغم من توظيف استثمارات كبيرة في إدارة أعراض سوء التغذية الحاد في حالات الأزمات، لم يُنجز الكثير لمعالجة أسبابه الكامنة من خلال تدخلات إنسانية وتنموية تكاملية.

264- ومع تزايد تآكل القدرة على الصمود وتزايد الهشاشة نتيجة لمزيج من الهزات والأزمات، كثيراً للغاية ما تكون الاستجابات للطوارئ المحلية والوطنية والإقليمية والدولية قاصرة أو غير مناسبة حتى مع أن الاستثمارات الداعمة للزراعة ولسبل المعيشة المستندة إلى الموارد الطبيعية هي وسيلة مجدية التكلفة لإدارة المخاطر. وثمة حاجة عاجلة إلى حدوث تحول في النموذج عن تدابير الاستجابة للأزمات إلى تدابير الحد من المخاطر من جانب جميع الجهات الفاعلة المعنية، وكفالة أن تكون سبل المعيشة القادرة على الصمود شرطاً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة.

43 الشبكة الدولية المعنية بالنزاع وهشاشة البلدان 2009، والفريق العامل المعني بقطاع الإنعاش المبكر 2008: دراسات عن تمويل عملية الانتقال.

### العناصر الرئيسية لتحسين القدرة على الصمود

265- يجب أن يكون تحسين القدرة على الصمود هو محور تركيز مزيد من الإرادة السياسية والاستثمارات والتنسيق والخبرة الفنية والابتكار وإدارة المعرفة والمسؤولية المشتركة عن الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات من جانب البلدان والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع الدولي. ويمكن تسليط الضوء على أربعة مكونات رئيسية.

266- أولاً، من اللازم تعزيز قدرات البلدان والجهات المعنية الأخرى فيما يتعلق بإدارة المخاطر (أي منعها والتأهب لها والتخفيف من آثارها والاستجابة لها والتعافي منها وإعادة التأهيل) على جميع المستويات. ويشمل هذا القدرة على تحسين تنسيق وتفصيل المساعدة العامة والخاصة والدولية قبل الأزمة وأثناءها وبعدها. فبعض البلدان قادرة على إدارة الأزمات على نحو أفضل من غيرها نتيجة لاستثمارات موارد مالية وفنية وسياسية مستمرة لمعالجة المخاطر المتعددة التي تتعرض لها معالجة فعالة.

267- ثانياً، تلزم تحسينات متواصلة في نظم إدارة المعلومات والإنذار المبكر وتحليل المخاطر ومراقبة مخاطر الأخطار المتعددة فيما يتعلق بالزراعة والتنمية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة) ولذلك لتوفير إنذارات دقيقة وعملية وفي وقت أنسب لفائدة سكان الريف والحضر. ومن اللازم رصد وتحليل ديناميات المخاطر وعواقب الأزمات وكذلك الصلات مع المؤسسات والعمليات التي تؤدي باستمرار إلى اتخاذ إجراءات مبكرة ومناسبة وفعالة رسداً وتحليلاً أدق. والأفضل هو أن تكون هذه النظم مستندة إلى تركيز استباقي على المعرفة والعلم والتكنولوجيات والممارسات والنهج التقليدية.

268- ثالثاً، مع أن الأخطار لا يمكن تجنبها، لا يلزم بالضرورة أن تصبح كوارث. فالكوارث، والنزاعات، والتهديدات لصحة الإنسان المرتبطة بالحيوان والماء، وأزمات السلسلة الغذائية، والأزمات الاجتماعية - الاقتصادية يمكن - وينبغي - منعها والتخفيف من آثارها. وبذل جهود قوية للتخفيف من المخاطر المحددة من أجل الإقلال من أثر الكوارث يمثل ضرورة، لا سيما عندما تندمج تلك الجهود وتتآلف مع جهود التكيف مع تغيّر المناخ<sup>44</sup>. ويمكن وينبغي تعزيز القدرة على الصمود سلفاً، فضلاً عن إعادتها بعد الأزمات، من أجل تحمّل التهديد التالي الحتمي على وجه أفضل. ويجب حماية وتعزيز قدرة سبل المعيشة على الصمود حتى وسط الأزمات والكوارث الممتدة، مع كفاءة استمرار إنتاج الأغذية وصون المستهلكين.

269- رابعاً، عندما تكون الأزمات أكبر من قدرات الناس، من اللازم أن يكونوا قادرين على الاعتماد على استجابات طارئة محلية ووطنية ودولية فعالة، بما يشمل المساعدة والحماية الإنسانيين، وشبكات السلامة الاجتماعية

44 يهيب إعلان ريو + 20 بالجهات المعنية الرئيسية أن "تلتزم بتوفير موارد كافية وفي الوقت المناسب ويمكن التنبؤ بها للحد من مخاطر الكوارث من أجل تحسين قدرة المدن والمجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة الكوارث".

القابلة للتوسع ، ونظم التأمين على المحاصيل ، وأشكال الحماية الاجتماعية الأخرى المكيفة لتقديم المعونة للسكان المعرضين للمخاطر. وهذا يتطلب زيادة اتساق وتكامل الاستراتيجيات الإنسانية والتنموية والاستثمارية لدعم المؤسسات المحلية والوطنية ، بمساندة شبكة عالمية فعالة من الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية المنسقة.

#### محورية الشراكات الاستراتيجية لتحقيق نتائج

270- يتطلب بناء القدرة على الصمود في البيئات المؤسسية الصعبة توافر خبرة شديدة التخصص ، وتحسين الشراكات بين جميع مجموعات أصحاب المصلحة والقدرة والالتزام المؤسسين. وثمة أدوار حيوية وتكاملية للبحوث والتكنولوجيا وإدارة المعرفة والاتصال والترويج في الحد من المخاطر وإدارة الأزمات المتعلقة بالأغذية والزراعة. والتنمية الشاملة للقدرة لتحسين المهارات الفنية والوظيفية المتعلقة بإدارة المخاطر في مجال الأغذية والزراعة على كل من الصعيد الفردي وصعيد المنظمات وصعيد السياسات هي أمر محوري لتحقيق نتائج مجدية ومستدامة.

#### خطة العمل

271- يستند الهدف الاستراتيجي 5 إلى التعاضدات بين تخصصات متعددة التي استند إليها البرنامج الإطاري لمنظمة الأغذية والزراعة للحد من مخاطر الكوارث من أجل الأمن الغذائي والتغذوي. وتظل زيادة مرونة نظم سبل المعيشة القائمة على الزراعة والموارد الطبيعية هي الهدف الأسمى والمنطق الموجّه في متواليّة المساعدة الإنسانية - التنمية وتقديم ما يرتبط بذلك من دعم للبلدان ، مثلما سعت إلى ذلك المنظمة باستمرار.

272- وبهذه الروح وتماشيا مع المزايا النسبية لمنظمة الأغذية والزراعة وخبرتها الميدانية المستفيضة ، تركز خطط العمل هذه على تنمية وحماية وإعادة سبل المعيشة القادرة على الصمود بحيث لا تتعرض سلامة المجتمعات التي تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية والأسماك والغابات وغيرها من الموارد الطبيعية لتهديد بفعل الأزمات. وهي تتقيد بنهج "المسار المزدوج" المتمثل في اتخاذ خطوات فورية لدعم الأمن الغذائي والتغذوي ، مع القيام في الوقت ذاته بمعالجة العوامل الكامنة المحركة للكوارث والأزمات. وسوف تيسر الخطط تعميم الحد من المخاطر والتأهب لها والوقاية منها والتخفيف من آثارها والاستجابة لها والتعافي منها في قطاعات الأغذية والزراعة عن طريق عمليات برمجة استراتيجية محلية ووطنية وإقليمية ودولية تضم الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وفي مجالي التنمية والاستثمار قبل الأزمة وأثناءها وبعدها.

273- وستستغل منظمة الأغذية والزراعة علاقتها الفريدة بالوزارات المسؤولة عن الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات والبيئة. وستستفيد من قدرتها المثبتة على القيادة والمساهمة في المنتديات والآليات الدولية الأساسية للمشاركة الجماعية في إدارة المخاطر. وستستغل أيضا استغلالا كاملا ما لديها من تدابير مختبرة كثيرة لإدارة المخاطر، بما في ذلك لتحليل المخاطر (تحديد الأخطار، وتقدير المخاطر، وتحليل خيارات الاستجابة وتنفيذها) والاتصال بشأن

المخاطر، ونظمها الراسخة للمعلومات والإنذار المبكر بشأن الأمن الغذائي وسلامة الأغذية. وستشارك مشاركة نشطة، استناداً إلى تقييماتها المحايدة والدقيقة لآثار الأزمات وما يتصل بها من احتياجات للأغذية والزراعة، في آليات من قبيل نداءات الأمم المتحدة وتقديرات حالات الطوارئ، والتقديرات المشتركة بعد الكوارث وبعد النزاعات، وتقديرات المحاصيل والأمن الغذائي. وستواصل المنظمة الترويج لجدول أعمال موسع عنوانه "صحة واحدة" من أجل اتباع نهج تعاونية ومشاركة بين القطاعات ومتعددة التخصصات لمعالجة تهديدات الأمراض المعدية التي تحدث عند التفاعل بين الثروة الحيوانية/الحياة البرية - الإنسان - النظم الإيكولوجية.

274- وقد صيغت أربع نتائج تنظيمية تدعم كل منها الأخرى ولها نواتج رئيسية أساسية، على النحو المفصل أدناه.

النتيجة التنظيمية 1: تحسين النظم القانونية والسياساتية والمؤسسية والأطر التنظيمية لإدارة مخاطر الكوارث والأزمات المتعلقة بالأغذية والزراعة.

النتيجة 1-1: وجود أطر وبروتوكولات ومعايير وطنية ودولية قوية تعزز قدرة سبل المعيشة على الصمود وإدارة المخاطر التي تهدد الزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة).

275- كجزء من جدول أعمال متسق للصمود المستند إلى سبل المعيشة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، سيشمل العمل الترويج لاعتماد الاتفاقيات والمعاهدات والقوانين والأطر والخطوط التوجيهية الدولية والإقليمية<sup>45</sup> للحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات مع تركيز رئيسي على الزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة)، والترويج للامتثال لتلك الاتفاقيات والمعاهدات والقوانين والأطر والخطوط التوجيهية. وسيكفل وجود تنسيق استراتيجي وشراكات، لا سيما فيما بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والعمل التنموي<sup>46</sup> وعلى نحو يدعم مباشرة إطار عمل هيوغو. وتتمثل المشورة المسبقة بشأن السياسات والبرامج في معالجة التحديات الاجتماعية - الاقتصادية، من قبيل تقلب أسعار الأغذية والآفات النباتية والأمراض الحيوانية العابرة للحدود والتهديدات المتعلقة بسلامة الأغذية.

النتيجة 1-2: تعميم الحد من مخاطر الكوارث وإدارة مخاطر الأزمات المتعلقة بالزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية، بما يشمل اتباع نهج إزاء المخاطر مراعية للمنظور الجنساني، في سياسات قطاعية محددة (الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات والموارد الطبيعية)، وسياسات مشتركة بين القطاعات (التغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة))، وغير ذلك من السياسات والاستراتيجيات والأطر والخطط والنتديات التنموية ذات الصلة.

45 من قبيل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن حيازة الأراضي والموارد الطبيعية

46 مثلاً، مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك نهج المجموعة القطاعية

276- وستدعو منظمة الأغذية والزراعة إلى تعميم الحد من المخاطر وإدارة الأزمات في السياسات والاستراتيجيات والأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية والخطط والبرامج المتعلقة بالأغذية والتنمية الزراعية. كذلك، من الجوهرى أن تعالج استراتيجيات للتنمية المتعددة القطاعات تتضمن عناصر الأغذية والتغذية والزراعة معالجة وافية الحد من مخاطر الكوارث وإدارة مخاطر الأزمات. وستدعم منظمة الأغذية والزراعة هذا الإدماج على كل من الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي، بما في ذلك في بيئات ما بعد الأزمات والبيئات الانتقالية. وعلى الصعيد العالمي، ستزيد منظمة الأغذية والزراعة من استفادتها من توجيهاتها بشأن تحليل نظم إدارة مخاطر الكوارث.

الناتج 1-3: تيسير القدرات القطرية والمحلية القوية عملية تنفيذ المعايير والقواعد والصكوك التنظيمية الدولية والإقليمية والوطنية لإدارة المخاطر المتعلقة بالزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة).

277- يجب أن تتحول الأطر القانونية والسياساتية والتنظيمية إلى إجراءات فعالة على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والوطني الفرعي، حتى مستوى القاعدة الشعبية للمجتمعات المحلية وفرادى الأسر المعيشية. وسيكون هناك سعي إلى بناء القدرات لكفالة صمود سبل المعيشة وذلك عن طريق مبادرات تعاونية من قبيل منظمات المزارعين، ومدارس المزارعين الحقلية، والمدارس الحقلية المتعلقة بالثروة الحيوانية، والنهج المجتمعية (من قبيل الإدارة المجتمعية للحرائق)، ومنظمات إدارة الموارد، ورابطات التجار وذلك لنشر ودعم معايير وقواعد وأنظمة الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات المتعلقة بنظم الأغذية والزراعة.

الناتج 1-4: تمكين الاستثمارات في إدارة المعرفة ونشرها العمليات والمؤسسات القانونية والسياساتية والتنظيمية من تحديد وتسجيل وتطبيق الدروس المستفادة والممارسات الجيدة للحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات وما يتصل بها من عمليات انتقال على نحو يراعي المنظور الجنساني من أجل الزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة).

278- يقتضي عالم يتزايد فيه كون التعرض للمخاطر هو "القاعدة" وجود معايير وتوجيهات جديدة ومحسنة لإدارة المخاطر. واستنادا إلى المجموعة القائمة والمتزايدة من الدروس المستفادة والممارسات الجيدة المتاحة لذوي الحيازات الصغيرة (من قبيل قاعدة بيانات التكنولوجيات والممارسات المتاحة لصغار المنتجين الزراعيين، ودليل حرائق الغابات والقوانين المتعلقة بالغابات المتاح للقائمين بعمليات الصياغة على الصعيد الوطني، وحماية وتعزيز التغذية الجيدة في عملية التعافي من الأزمات، وغير ذلك) ستدعم منظمة الأغذية والزراعة إقامة شراكات وشبكات نشطة بين جهات معنية متعددة للتعلم على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والوطني الفرعي. ومن بين المستفيدين من ذلك: المؤسسات الدولية والوكالات الوطنية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المحلي. وسيولى اهتمام خاص لإتاحة منابر للمجتمعات المحلية لتوليد المعرفة وللمتمكين من أجل الحد من المخاطر الغذائية والزراعية وإدارة الأزمات المتعلقة بالأغذية والزراعة على المستويات المحلية.

النتيجة التنظيمية 2: تحديد التهديدات المعروفة والمستجدة للأغذية والتغذية والزراعة والتنبؤ بها وتحليلها ورصدها وإفشاء ذلك إلى اتخاذ قرارات وإجراءات ملائمة.

279- وهذا يضم مجالات عمل أساسية بشأن: تقدير المخاطر والاتصال بشأنها، وتحديد الأفق الزمني، والمراقبة والرصد، والإنذار المبكر، والتحليل، ونشر المعلومات لصنع القرارات بشأن مخاطر الأخطار المتعددة فيما يتعلق بالزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة).

النتيجة 1-2: وجود وتحسُّن آليات تحديد المخاطر القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل للزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة) ورصدها وتوفير إنذار مبكر في الوقت المناسب ويمكن اتخاذ إجراءات بناء عليه بشأنها فيما يتعلق بالتهديدات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي.

280- سيجري التشجيع على وجود توافق في الآراء بشأن صنع القرارات بطريقة شاملة وشفافة وذلك من خلال جملة وسائل من بينها الاتصال بشأن المخاطر، ومشاركة أصحاب المصلحة، واستحداث أدوات تصنيف مشتركة، وإجراء تحليل للاستجابة. وستعزز منظمة الأغذية والزراعة منافعها العامة العالمية في هذا المجال، مع التركيز على تحليل الاتجاهات، بما في ذلك فيما يتعلق بالتهديدات المستجدة للنظم المعرضة للخطر والأزمات الممتدة. وستسعى أيضاً إلى تحسين وتنسيق وإيجاد اتساق وأوجه تكامل بين النظم المتكاملة للرصد والإنذار المبكر وتحليل الأخطار والمخاطر للزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية. وسيشمل بناء النظم الوطنية بوجه خاص صياغة استراتيجيات رصد اجتماعي - اقتصادي وأحيائي فيزيائي فعالة وآليات وقدرات متعددة التخصصات ومشاركة بين القطاعات.

النتيجة 2-2: تحسُّن قدرات البلدان والمجتمعات المحلية على تحديد المخاطر ورصدها وتقييمها؛ وإجراء تقديرات للاحتياجات، وتحليل الاستجابة؛ والتصرف حيال التهديدات الوشيكة للزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة).

281- ستدعم منظمة الأغذية والزراعة، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق "التي تمثل بؤراً ساخنة"، مشاركة وقدرات السلطات الإقليمية والوطنية والمحلية في رسم خرائط لمخاطر الأخطار المتعددة بالاستفادة من أدوات من قبيل التنبؤ بالمناخ الموسمي، والتقديرات السريعة للمخاطر، والاتصال بشأن المخاطر، وتحليل خيارات الاستجابة. وتمثل مشاركة الرجال والنساء على حد سواء في التقديرات وفي تشكيل الاستجابات السبيل إلى وجود نظم فعالة للمعلومات والإنذار المبكر، وكذلك جمع بيانات مفصلة حسب الجنس والعمر. وفي هذا الصدد، أثبتت النهج التشاركية، من قبيل التحليل السببي لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي ذي الصلة بالكوارث والأزمات، فعاليتها.

النتيجة التنظيمية 3: تعزُّز قدرات منع الكوارث والأزمات التي تهدد نظم الأغذية والزراعة وكذلك قدرات التخفيف من آثارها وذلك للحد من احتمال حدوث تلك الكوارث والأزمات والإقلال من شدتها.

الناتج 1-3: تحسين الاستراتيجيات والتدخلات ذات الصلة قدرة نظم سبل المعيشة المعرضة للمخاطر على الصمود وذلك عن طريق جهود الوقاية والتخفيف التي تقلل إلى أدنى حد من الآثار المحتملة للكوارث والأزمات على نظم الأغذية والزراعة على كل من الصعيد الوطني والوطني الفرعي والمجتمعي.

282- ينبغي أن تؤدي الاستراتيجيات والبرامج إلى توسيع نطاق خيارات الأسر المعيشية الضعيفة فيما يتعلق بسبل المعيشة وأن تربط تلك الخيارات بفرص الحماية الاجتماعية الأوسع نطاقاً. وهذا يشمل توعية المستهلكين وتوافر مهارات لإدارة التهديدات ذات الصلة بالأغذية. وستدعم منظمة الأغذية والزراعة الحكومات والمجتمعات المحلية في تنوع نظم سبل المعيشة وتكثيفها، إذا كانت مستدامة، بطرائق تؤدي إلى وجود قدرات تأقلم وتكيف منتجة لدى الرجال الضعفاء والنساء الضعيفات. وستتناول العمل مع الشركاء زيادة إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية (بما في ذلك شبكات السلامة الاجتماعية، والتحويلات الشريطية، والتأمين المتناهي الصغر بشأن المحاصيل والثروة الحيوانية، وغير ذلك)، وتوافر تلك الحماية وجودتها، كركيزة من ركائز تنوع سبل المعيشة للسكان المعرضين للمخاطر.

الناتج 2-3: إفشاء التوجيهات فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ برامج قطاعية وبرامج بشأن البنية التحتية وإعادة التأهيل إلى وجود نظم إنتاج وتسويق زراعيين "محصنين ضد الأزمات" من أجل سبل المعيشة والنظم الإيكولوجية المعرضة للمخاطر.

283- تشمل التدخلات المثبتة لتعزيز القدرة على الصمود وجود قنوات ري محصنة ضد الفيضانات ووجود بنية تحتية للمزارع الصغيرة محصنة ضد الطقس (من قبيل هياكل تخزين البذور ومآوي الماشية وهياكل سوقية مبنية بحيث تقاوم شدة سقوط الثلوج، أو الأعاصير، أو الفيضانات) وتدابير لجمع المياه والحفاظ على التربة للإقلال من مخاطر حالات الجفاف والأخطار الأخرى. واستناداً إلى التجربة المعروفة فيما يتعلق بإعادة تأهيل البنية التحتية وتصميم نظم الإنتاج والتسويق في بيئات ما بعد النزاع وما بعد الكوارث ومرحلة الانتقال، ستنشر منظمة الأغذية والزراعة مزيداً من المواد التوجيهية وستعمل مع الحكومات والشركاء في تطبيقها.

الناتج 3-3: إقلال برامج الأغذية والزراعة المراعية للنزاعات من مخاطر النزاعات الموضعية المتعلقة بالوصول إلى أراضي الرعي والزراعة، والمياه، والأشجار، وغيرها من الموارد الطبيعية ومناطق صيد الأسماك.

284- إن وجود سياق من العنف يمكن أن يجعل بعض أصول الأسر المعيشية والأصول المشاعية خصوماً تهدد الأرواح وسبل المعيشة، مما يعكس الدور المزدوج للموارد الطبيعية كسبل للبقاء على قيد الحياة وكعوامل جاذبة رئيسية أيضاً للهجمات العنيفة. وفهم هذه العوامل الدينامية فهماً صحيحاً وتصميم مبادرات بشأن الزراعة والموارد الطبيعية وفقاً لهذا الفهم يمكن أن يحد من المخاطر ويساهما في تحقيق سلام واستقرار دائمين، لا سيما في ظل الأوضاع الانتقالية. وستقوم منظمة الأغذية والزراعة، مع الحكومات والمجتمعات المحلية، بتحليل وتخفيف مخاطر النزاع الكامنة في النظم الزراعية، بما يشمل التشجيع على التقيد بالاتفاقيات والقوانين والحقوق والخطوط التوجيهية والمعايير لحماية الأغذية والزراعة في حالات النزاع.

الناتج 3-4: توثيق تجارب وتكنولوجيات الحد من مخاطر الكوارث والممارسات الجيدة في هذا الصدد من أجل الأغذية والزراعة وتجريبها ونشرها من أجل تطبيقها على نطاق أوسع قبل الأزمات وأثناءها وبعدها.

285- لقد جرى على مدى سنوات كثيرة التشجيع على توظيف استثمارات تساعد السكان الضعفاء على تحمّل الهزات والتأقلم مع الأزمات، بما يشمل الاستثمارات المتعلقة بتنويع المحاصيل، والحفاظ على التربة (الزراعة التي تحافظ على التربة)، والحراثة الزراعية، وإدارة مستجمعات مياه الأمطار، وبنوك الحبوب القروية، والأراضي المشاعية، والاتفاقات المتعلقة بالحصول على المياه. وستدعم منظمة الأغذية والزراعة زيادة تجريب ونشر التكنولوجيات والممارسات الجديدة، مع التشديد على تطبيقها في مناطق زراعية - إيكولوجية محددة معرضة لمخاطر الكوارث والأزمات، مع مراعاة السياقات الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية السائدة. ومن خلال وجود معرفة أفضل، ستكون استراتيجيات المنتجين الفعلية المبتكرة والمتعلقة بالتأقلم وسبل المعيشة هادية للاستراتيجيات والإجراءات الأوسع نطاقاً المتعلقة بالتأهب للكوارث والاستجابة لها والتعافي والانتقال منها. وستدعم منظمة الأغذية والزراعة أيضاً نشر هذه المعرفة، بالتعاون مع الحكومات والقطاع الخاص وخدمات الإرشاد.

النتيجة التنظيمية 4: إدارة الكوارث والأزمات التي تتعرض لها نظم الزراعة والأغذية وإدارة فعالة وخاضعة للمساءلة، بما يشمل التأهب، والاستجابة القوية، وعمليات انتقال فعالة بعد الأزمة.

286- يشمل العمل في هذا الصدد وضع استراتيجيات أطول أجلاً لتنمية قدرات "أول المستجيبين"، أي أولئك الأقرب إلى السكان المتضررين والذين يمكنهم أن يتصرفوا بسرعة وفعالية. وسيشدد أيضاً على المبادرات الرامية إلى تحسين فعالية العمليات الإنسانية والعمليات المتعلقة بالإنعاش التي تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة.

الناتج 1-4: حماية العمل الإنساني حماية فعالة لأرواح وسبل معيشة المزارعين والرعاة وصيادي الأسماك والمجتمعات المعتمدة على الغابات والأشجار والفئات الهامشية في أوقات الأزمات.

287- يجب تقديم المساعدة بطرائق متسقة مع المبادئ الإنسانية. وهذا يتضمن ضرورة الترويج لحماية البشر (بما في ذلك أولئك الذين ينزحون بسبب الأزمات)، وحصولهم على الأصول، والترويج لنظم إنتاج وتسويق زراعيين تستند إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية والوطنية وإلى القوانين والعادات. وعلى منظمة الأغذية والزراعة أن تدعم الجهود الحكومية أو أن تقوم - عندما يُطلب منها ذلك وحسب الحاجة - بقيادة العمل الإنساني في البلدان المتضررة وتنسيقه وتعبئته الموارد له وتنفيذه. وستكفل المنظمة، لكي تكون فعالة في هذه الأدوار، توافر الاستعداد من خلال وجود قدرات على الاستجابة السريعة تجري المحافظة عليها بصفة منتظمة وتحكمها إجراءات تشغيلية معيارية. كذلك، ستشمل المساعدة صياغة خطط وطنية للتأهب للطوارئ والحفاظ عليها من أجل إدارة التهديدات لنظم الأغذية والزراعة.

288- وستسعى منظمة الأغذية والزراعة، بالتضافر مع اهتمامها بقدراتها على إدارة الأزمات، إلى تحسين قدرة البلدان والشركاء الآخرين في مجال العمل الإنساني من حيث القيادة الفنية، والترويج ودعم التنسيق فيما يتعلق بالأزمات التي تتعرض لها نظم الأغذية والزراعة. ومن ثم، ستهدف تنمية القدرات إلى وجود تدخلات إنسانية أكثر خضوعاً للمساءلة وقوية، وستشمل تنمية القدرات أيضاً التعامل مع إعادة التأهيل بعد الأزمة وعملية الانتقال والتنمية الأطول أجلاً. ومن أمثلة العمل الوقائي قبل الأزمات (وأثناءها أو بعدها) معالجة مسألة توافر الإمدادات الغذائية وإمكانية الوصول إليها واستقرارها وسلامتها وجودتها، وذلك من قبيل إنشاء نظم محلية لإكثار البذور، وهي نظم شديدة الأهمية لكفالة توافر بذور جيدة ومكيفة في الوقت المناسب (وذات دورة أقصر) لأصحاب الحيازات الصغيرة الضعفاء.

النتائج 4-2: تنسيق الجهات الفاعلة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والوطني الفرعي جهود تآهب واستجابات فعالة للكوارث والأزمات الاجتماعية - الاقتصادية - السياسية والآفات والأمراض العابرة للحدود والأخطار المتعلقة بسلامة الأغذية، وأيضاً في حالات الأزمات الممتدة.

289- ستدعو منظمة الأغذية والزراعة، باعتبارها من قادة مجموعة الأمن الغذائي العالمية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات "الملاذ الأخير" في طوارئ الأمن الغذائي، إلى توفير تمويل متعدد السنوات للتخفيف من آثار الأزمات والتأهب لها والاستجابة لها والتعافي منها لا سيما دعماً للخطط والتدخلات الحكومية والإقليمية والدولية. ويتوقف النجاح في تنفيذ هذه الاستراتيجيات على تحسين الصلات بين وداخل الجهات الفاعلة في مجالات الزراعة والأمن الغذائي وسلامة الأغذية والتغذية على كل من الصعيد الوطني الفرعي والوطني والإقليمي والدولي.

النتائج 4-3: إعداد ممارسات جيدة ونواتج معرفية بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات ونشرها وتطبيقها أثناء جهود إدارة الكوارث والأزمات المتعلقة بالزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة).

290- يمكن تطبيق المعرفة والممارسات الجيدة التي تُكتسب في إطار برامج الطوارئ على إدارة مخاطر الأزمات الأطول أجلاً أيضاً، لا سيما في حالات الأزمات والنزاع المتكررة. وستسعى منظمة الأغذية والزراعة إلى تعزيز علاقات المساءلة التي تربطها بالسكان "المعرضين للمخاطر" ومع الحكومات والشركاء الآخرين، بما يشمل آليات تشاركية لإبداء تعليقات من المجتمعات المحلية من أجل تشكيل اتجاه التدخلات في إدارة الأزمة. وستدعو منظمة الأغذية والزراعة أيضاً إلى إجراء تقييمات للأثر مراعية للمنظور الجنساني وإلى وضع برامج لحوادث الطوارئ الأغذية والزراعة يستعرضها الأقران. وسيجري تقديم مساهمات في شبكات التعلم الإنساني، من قبيل شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني و MICROCOM، فضلاً عن منتديات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني للحد من المخاطر وإدارة الأزمات (من قبيل المنتدى العالمي للاستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من الكوارث، ومنتدى دافوس بشأن المخاطر، والآليات الإقليمية للاتحاد الأفريقي لاستهداف قضايا الجفاف وتغير المناخ ونظم الإنذار المبكر بالنزاع، وغيرها)

### المبادرة الإقليمية (المهدف الاستراتيجي 5)

#### منطقة الساحل والقرن الأفريقي

291- إن الوزارات الرئيسية وأجهزة الحكم المحلي المسؤولة عن الأمن الغذائي التغذوي ليست مهياً بدرجة كافية للتعامل مع الأخطار والمخاطر التي يتزايد تعقدها. فالكوارث والأزمات يمكن أن تكون أكبر حتى من أقوى البلدان وأكثر المؤسسات استعداداً، مثلما أظهرت "الكوارث الضخمة" التي حدثت في السنوات الأخيرة. وقد دعت مؤتمرات منظمة الأغذية والزراعة الإقليمية ولجانها الفنية إلى تقديم الدعم المستمر للبلدان وللشبان المعرضين للمخاطر من أجل الحد من مخاطر الأزمات والكوارث ومنعها والتأهب لها والتخفيف منها والاستجابة لها والتعافي منها والحوكمة الفعالة للأمن البيولوجي والتخفيف من تغيير المناخ والتكيف معه. وفي الوقت نفسه، سيلزم أن يؤخذ في الاعتبار ما يوجد في الأقاليم من تنوع وخصوصية. والمهدف من هذه المبادرة الإقليمية هو معالجة إقليمين في أفريقيا معرضين بوجه خاص لأخطار متعددة وكوارث هما: منطقة الساحل والقرن الأفريقي.

292- وفي هذه المنطقة الشديدة التنوع، تشمل التهديدات لسبل المعيشة القادرة على الصمود ما يلي: حالات الجفاف والفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى (الأعاصير الحلزونية والزلازل والتسونامي)؛ وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛ وتوسع المناطق القاحلة وشبه القاحلة؛ وآثار تغيير المناخ؛ ونقص المياه؛ وغزو الجراد؛ والأزمات الممتدة؛ وتهديدات الصحة الحيوانية العابرة للحدود؛ والنزاعات بين الرعاة والمزارعين؛ والتهديدات لسلامة الأغذية؛ وحرائق الغابات وغيرها من أشكال الغطاء النباتي. وهذا يتطلب تنمية قدرات متعددة التخصصات للقيام بعمل شامل في مجال القدرة على الصمود بحيث تكون هناك تدخلات متنسقة على صعيد الطوارئ والتنمية والاستثمار والسياسات.

293- وفي إطار كل نتيجة من النتائج الأربع المتوقعة، تشمل الأولويات لمنطقة الساحل والقرن الأفريقي في إطار هذا المهدف الاستراتيجي ما يلي:

النتيجة 1 تحسن النظم القانونية والسياساتية والمؤسسية والأطر التنظيمية لإدارة مخاطر الكوارث والأزمات فيما يتعلق بالزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة).

(أ) في بلدين نموذجيين في منطقة الساحل وبلدين نموذجيين في القرن الأفريقي، تعميم قضايا الأغذية والزراعة في السياسات والآليات المؤسسية للحد من مخاطر الكوارث المتعددة الأخطار وإدارة الأزمات. وفي مقابل ذلك، تكون السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالأغذية والزراعة مترسخة في نهج الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.

(ب) إقامة تعاون فعال مع المنتديات الإقليمية المعنية بالكوارث والقدرة على الصمود والاستدامة التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والهيئة الحكومية الدولية

المعنية بالتنمية وذلك لتيسير تنفيذ الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات من أجل وجود سياسات وآليات مؤسسية بشأن الأغذية والزراعة في البلدان المحورية.

النتيجة 2: تحديد التهديدات المعروفة والمستجدة للأغذية والتغذية والزراعة والتنبؤ بها وتحليلها ورصدها وإفشاء ذلك إلى اتخاذ قرارات وإجراءات ملائمة.

(أ) تعزز قدرة أفرقة منظمة الأغذية والزراعة القطرية فيما يتعلق برسم خرائط للمخاطر المتعددة الأخطار، وتحليلها، وإجراء تقديرات لها، ورصدها لدعم تصميم برامج متنسقة لبناء القدرة على الصمود.

(ب) إطلاق الاستراتيجية المتكاملة المشتركة لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي من أجل الأمن الغذائي والتغذوي في البلدان المحورية في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل.

النتيجة 3: تعزز قدرات منع الكوارث والأزمات التي تهدد نظم الأغذية والزراعة، فضلا عن تعزز قدرات التخفيف من آثار تلك الكوارث والأزمات والحد من احتمال حدوثها ومن شدتها.

(أ) جمع وتوثيق ونشر الممارسات الجيدة المتعلقة ببناء القدرة على الصمود المأخوذ بها في بلدان القرن الأفريقي ومنطقة الساحل كجزء من برامج الحد من مخاطر الكوارث ومن العمل الإنساني.

(ب) دعم التحليل المجدي بالنسبة للتكلفة للجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لعمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال الأغذية ولعملها في مجال الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات المتعلقة بالأغذية والزراعة في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل.

(ج) وضع توجيهات فنية وإستراتيجية، بالتعاون مع الأجهزة الحكومية والإقليمية، لتصميم وتنفيذ برامج قطاعية وبرامج لإعادة تأهيل البنية التحتية من أجل إيجاد نظم إنتاج وتسويق زراعيين وسبل معيشة "محصنة ضد الأزمات" في منطقة الساحل والقرن الأفريقي.

(د) إعداد توجيهات للبرمجة من أجل منظمة الأغذية والزراعة ووزارات الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات والبيئة، بالتعاون مع الأجهزة الحكومية والإقليمية، من أجل وجود برامج مراعية للنزاعات تقلل من مخاطر النزاعات الموضوعية المتعلقة بالوصول إلى أراضي الرعي والمياه والأشجار والموارد الطبيعية الأخرى ومناطق صيد الأسماك.

النتيجة 4: إدارة الكوارث والأزمات التي تتعرض لها نظم الزراعة والأغذية وإدارة فعالة ومسؤولة، بما يشمل التأهب، والاستجابات القوية، وعمليات الانتقال الفعالة بعد الأزمات.

- (أ) وضع وتنفيذ برنامج لتوافر الحد الأدنى من الكفاءات في مجال التدخلات المتعلقة بالحد من المخاطر والعمل الإنساني وتحقيق قدرة سبل المعيشة على الصمود يستهدف الموظفين العاملين في بلدان منطقة الساحل والقرن الأفريقي.
- (ب) بلوغ استجابات منظمة الأغذية والزراعة للأزمات حدها الأمثل من الناحية الفنية وبلوغها أعلى درجات الملاءمة لتحقيق قدرة سبل المعيشة على الصمود.
- (ج) إجراء مراجعة متعمقة لاستجابات منظمة الأغذية والزراعة للأزمات في منطقة الساحل والقرن الأفريقي لتطبيق إطار المساءلة الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على السكان المتضررين.